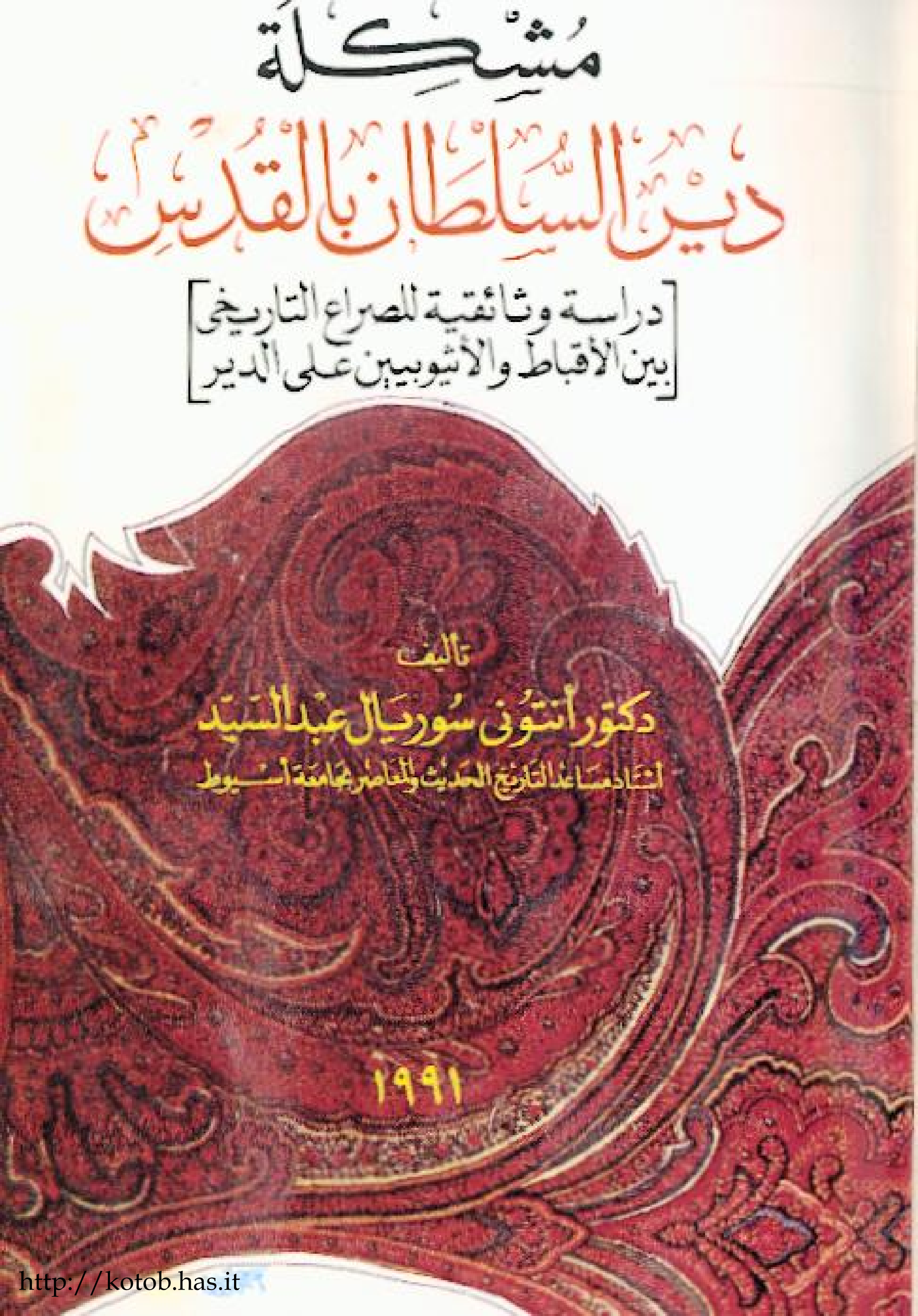


مشكلة دير السلطان بالقدس

[دراسة وثائقية للصراع التاريخي بين الأقباط والأثيوبيين على الدير]

تأليف

دكتور انتونى سوريال عبد السيد
استاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة أسيوط

١٩٩١

مشكلة
دير السلطان بالقدس

"دراسة وثائقية للصراع التاريخي
بين الأقباط والأثيوبيين على الدير"

تأليف
دكتور: أنتوني سوريال عبد السيد
أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
بجامعة أسيوط

مكتبة مدبولي

مقدمـــة

تعتبر مشكلة دير السلطان بالقدس من المشاكل القديمة، تعود إلى أوائل القرن الماضى وعلى وجه التحديد عام ١٨٢٠ . ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن والمشكلة تمر بمتغيرات سياسية ودولية تجعلها تظهر فى الأفق السياسى أوتمر بمرحلة خمود ينتظر من يثيرها مرة أخرى فيعود لها عنفوانها القوى لدرجة أنها تبدو لأول وهله أنها مشكلة لا حل لها ..

ومع أن دير السلطان هذا هو ملك لأقباط مصر تؤيده الوثائق التاريخية وكتب الرحالة الذين زاروا هذه المنطقة (القدس) عبر العصور المختلفة وأكدوا وأثبتوا أن هذا الدير هو من أملاك الأقباط، فإن الاثيوبيين طالبوا به وادعوا ملكيتهم له، تحدوهم فى ذلك أطماعهم وأطماع حكامهم الذين اعتقدوا ان الإستيلاء على هذا الدير يدعم حكمهم ويقوى مراكزهم خصوصا وأن هذه الفترة ١٨٢٠ وحتى الآن وأثيوبيا تمر بمرحلة اضطرابات سياسية ودينية وثقافية واجتماعية.

ومما ساعد على استمرار وجود هذه المشكلة أطماع الدول الأجنبية الكبرى كروسيا وبريطانيا وفرنسا. فقد كان لادعاء روسيا فى القرنين ١٨، ١٩ بأنها حامية للمسيحيين الأثوذكس فى أملاك الدولة العثمانية ان ايدت وشجعت الاثيوبيين فى مطالبتهم بملكية هذا الدير بهدف بث الفرقة والأضطرابات الطائفية وبالتالى زعزعة الحكم العثمانى واسقاط الخلافه العثمانية وسيطرة الروس على عاصمة هذه الخلافة [القسطنطنية] ووصولهم إلى البحر الأبيض المتوسط. وكان لبريطانيا وفرنسا دورا كبيرا فى هذه المشكلة ففى صراعها وتنافسها من أجل نشر نفوذهما على أثيوبيا أن استغلتا هذه المشكلة واوهمت حكام أثيوبيا المتصارعين ان فى امكانها الأستحواز على هذا الدير ومنحه للأثيوبيين.

بل أن أقباط مصر وبدون ان يشعروا ساعدوا أيضا على وجود هذه المشكلة واستمرارها اذ اعتقدوا أن انضمامها (الأقباط الاثيوبيين) لكنيسة واحدة ومذهب واحد لفترة طويلة تبدأ من أوائل القرن الرابع الميلادى وحتى الآن، لا يجعل الاثيوبيين يفكرون فى السيطرة على الدير، لذلك فقد أستضاف الأقباط اخوانهم الاثيوبيين فى الدير من القرن السابع عشر الميلادى وذلك بعد أن أستولى الأرمن على أملاك الاثيوبيين بسبب عجزهم عن دفع الضرائب عن هذه الأملاك. وبالرغم من هذه الأستضافة فإن الاثيوبيين بداؤا يسببون الإضطرابات للأقباط مستغلين فى ذلك تدخل الدول الأجنبية، وبالرغم من ذلك فإن الأقباط لم يفكروا اطلاقا فى طرّدهم من الدير مما زاد من اعتقاد الاثيوبيين فى ملكيتهم لهذا الدير وبالتالى زادت رغبتهم فى الأستحواز عليه فحاولت الأمبراطورة طايطو زوجة الأمبراطور منليك والأمير تفرى ــ الأمبراطور هيلاسلاسى ــ فى الإستيلاء عليه.

ولم تكن الدول الأجنبية الكبرى فقط التى تدخلت فى المشكلة بل تدخلت فيها الاردن وإسرائيل فبعد نهاية حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وسيطرة الاردن على الضفة الغربية اصبحت القدس بما فيها من مقدسات خاضعة للحكومة الأردنية وعندما تأزمت العلاقات السياسية بين الأردن والرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى الستينات عادت إلى الظهور هذه المشكلة واستمرت حتى الآن وذلك بسبب احتلال إسرائيل للقدس ومساعدتها للادعاءات الاثيوبية فى الدير بل وتمكينها لهم من الأستحواز عليه وذلك بالرغم من أن القضاء الإسرائيلى أكد ملكية الأقباط للدير.

ولقد تتبعنا المشكلة منذ بدايتها وحتى الآن وذلك فى ضوء الوثائق القبطية والاثيوبية. واوضحنا الموقف تماما بمنتهى الحيدة والذى منه ظهر بجلاء أن هذا الدير هو ملك للأقباط. وأنه بالرغم من أن الأقباط والاثيوبيين هم تابعون إلى كنيسة واحدة وان الأقباط كانوا دائما يستضيفون الاثيوبيين إلا أن الأخيرين كانوا دائما ينتهزون الفرص للأستيلاء على هذا الدير ويطردون الأقباط منه وكان وراء ذلك حكامهم وعلى رأسهم الأمبراطور السابق هيلاسلاسى والذى توضح الوثائق أنه كان يرغب حل المشكلة عن طريق القضاء أوالأغتصاب ويرفض دائما رغبة الأقباط فى حل المشكلة وديا وسلميا.

والواقع أن هذه المشكلة لاتحل إلااذا اعترف الاثيوبيين بملكية الدير للأقباط وعندما يتم ذلك فإن الأستضافة ليست مرفوضة من الأقباط وبالتالى يمكنهم مع الاثيوبيين أن يعيشوا فيه بسلام وأمان. وإلى أن يتم هذا الأعتراف فسوف تظل هذه المشكلة قائمة متجددة بتجدد الظروف المحيطة بهذه المدينة المقدسة ومقدساتها.

وفى الختام أرجو أن أكون قد قدمت للقارئ المصرى صورة حقيقية واضحة تماما له تمكنه من معرفة ابعاد المشكلة وتطورها عبر العصور المختلفة .

والله ولى التوفيق

القاهرة فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٩٠ **المؤلف**

■□■□■

التمهيد

شهدت أرض فلسطين منشأ الدين المسيحى وبالتالى كانت مقدساته فى هذه المنطقة. ومن أهم هذه المقدسات كنيسة القيامة التى أقامتها (الملكة هيلانه) والدة الامبراطور (قسطنطين الأول) فى سنة ٣٢٥م، وشارك فى تدشينها بطاركة الأسكندرية وأنطاكيا والقسطنطنية، وبدأ المسيحيون من كافة أنحاء العالم يتوافدون لزيارتها، ومن بينهم الأقباط ثم بعد ذلك الاثيوبيون، وقد استمر تدفق الحجاج المسيحيين إلى هذه الاراضى المقدسة فى القرون التالية وحتى الفتح العربى لها (١).

وقد أكد الفتح العربى وجود كيان للأقباط والأثيوبيين وطوائف اخرى وذلك فى كتاب الأمان الذى أعطاه (عمربن الخطاب) والذى عرف باسم (العهدة العمرية) إلى البطريك (صفروتيوس) عندما سلم الأخير مفتاح مدينة القدس (٢).

١- دمترى رزق: قصة الأقباط فى الأرض المقدسة صـ١٤، ١٦

1- Meinardus. O.: Ahistory of The Ethiopian in The Holy Land P. P. 4- 5.

٢- ديمترى رزق المرجع السابق صـ ١٧

وقد ظل هذا الوجود الطائفى عبر القرون التالية للفتح بالرغم من تغير الظروف السياسية (٣).

وفى القرن السابع عشر عانى المسيحيون بجميع طوائفها فى كنيسة القيامة من الضرائب الباهظة التى فرضها العثمانيون عليهم، مما أدى إلى فقر هذه الطوائف واضطراب احوالها. كذلك اعتداء بعض الطوائف المسيحية على طوائف اخرى مثل اعتداء الارمن على الاثيوبيين، واليونانيين على الارمن وهكذا (٤). وقد نتج عن طرد الاثيوبيين من أملاكهم ان استضافهم الأقباط فى املاكهم (٥). وبالتالى بدأ ماعرف بمشكلة دير السلطان بين الأقباط والاثيوبيين منذ ذلك الوقت وحتى الآن (٦).

■□■□■

التطور التاريخى لمشكلة دير السلطان منذ القرن ١٧ إلى سنة ١٨٥٥ :-

يقع دير السلطان على سطح كنيسة القديسة هيلانه وكنيسة الملاك والممر الموصل من كنيسة هيلانه إلى سور كنيسة القيامة (٧)، أوبعبارة أخرى يقع داخل نطاق المنطقة المقدسة المسيحية التى شهدت ختام السيد المسيح.

3- Meinardus, O.: The Copts in **Jeruselem, P. P. 11- 20**
4- Ibid, P. P. 34- 35

٥- جرجس فليوثاؤس عوض: املاك القبط فى القدس الشريف (الجزء الأول) صـ٢٩

6- Meinardus, A.: **Ahistory of The** Ethiopian in The Holy Land P. 14
7- Meinardus, O.: Op. Cit. P. 14

ولدير السلطان أهمية خاصة عند الأقباط لأنه طريقهم المباشر للوصول من دير مارانطونيوس حيث البطريركية المصرية إلى كنيسة القيامة (٨). ومعنى فقدانه عند الأقباط أن تصبح جميع أملاكهم لا تساوى شيئا ويضطر الحجاج والزوار إلى المرور فى طرق عمومية طويلة ليصلوا إلى كنيسة القيامة (٩).

من هذا نعرف مدى الأهمية البالغة للدير بالنسبة للأقباط وبالتالى للاثيوبيين الذين فقدوا كل أملاكهم ولم يبق لهم سوى التمسك بهذا الدير الذى تزيد من أهميته قربه لكنيسة القيامة.

وينقسم الدير إلى جزئين جزء خاضع لقوانين (الأستاتس كيو) Sratus Que أى الحفاظ على الوضع القديم وجزء خارج عن هذه القوانين. والجزء الأول يشمل وسط الدير تقريبا لأنه عبارة عن سطح مغارة الصليب الذى هو جزء من كنيسة القيامة لذلك يخضع لقوانين (الاستاتس كيو). أما الباقى فهو كائن فى الجهة الشرقية والقبلية وكان به بعض المبانى القديمة عبارة عن حجرات أقيم معظمها فى الجزء الخارج من (الأستاتس كيو) وبعضها داخله. وللوصول من هذا الدير إلى كنيسة القيامة يجب الدخول من باب كنيسة الأربع حيوانات والنزول منها إلى كنيسة الملاك والخروج من بابها إلى ردهة كنيسة القيامة (١٠).

■□■□■

٨- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ١١٥

٩- جرجس فليوثاؤس عوض: المرجع السابق صـ ٣

١٠- المصدر السابق صـ ٥٠

وقد عنى الأقباط طوال تاريخهم فى القدس بالمحافظة على هذا الدير، وظل فى حوزتهم حتى القرن السابع عشر، عندما استضافوا الاثيوبيين بعد تخليهم عن املاكهم بسبب عجزهم عن دفع الضرائب المقررة عليهم (١١). ولجوءهم إلى الأرمن لمساعدتهم فاستولوا على املاكهم (١٢). فلو كان دير السلطان هذا ملكا للاثيوبيين لاستولى عليه الارمن ولما آلت ملكيته إلى الأقباط (١٣). وقد ظل الاثيوبيون يقطنون الدير مع الأقباط وذلك حتى سنة ١٨٢٠، عندما أقتضت عمليات ترميم الدير فى اكتوبر من هذا العام، ضرورة اخلاء الغرف التى يقيم فيها الرهبان الاثيوبيون (١٤)، على أنهم عادوا مرة اخرى إلى الدير بعد انتهاء الترميمات، بل تزايد عددهم اكثر مما كان من قبل مما يدل على أن خروجهم من الدير لم يكن له سبب آخر سوى الأصلاح والترميم (١٥).

ومع ذلك فقد كانت سنة ١٨٢٠ نقطة التحول فى العلاقات بين الأقباط والاثيوبيين، اذا أنه نتيجة لأخراجهم من الدير، جعلهم يتوجسون من الأقباط ويخشون طردهم مرة أخرى، لذلك فقد شاب العلاقات بين الطائفتين التنافر والتباعد بالرغم من وجودهم فى مكان واحد. وبالرغم من هذا التنافر فقد أستمرت أقامة الاثيوبيين فى الدير بأعتبارهم ضيوفا للأقباط إلى أن اجتاح الطاعون مدينة القدس فى سنة ١٨٣٧ فقضى على الاثيوبيين

١١- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ١٣٣

١٢- شحاده خورى: خلاصة تاريخ كنيسة اورشليم الارثوذكسية صـ ١٥٠

١٣- يوسف سعد: دير السلطان بالقدس صـ ٣

١٤- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ١٣٥ - ١٢٦ وكذلك

14- Meinardus, O.: OP. Cit. P. 15

15- Meirardus, O.: Op. Cit P. 16

تماما (١٦). وقامت السلطات التركية بتحريض من الارمن على حرق كل كتبهم واوراقهم وذلك خوفا من انتقاله وانتشاره (١٧).

على أن الاثيوبيين عادوا ثانية إلى الدير بعد ذلك بسنتين من اجتياح وباء الطاعون للقدس. وفى سنة ١٨٤٢ اشترك الأقباط والاثيوبيون فى الاحتفالات الدينية السنوية وكان اشتراكهم اشتراكا غير رسمى وان كان مؤكدا أنهم ـ الاثيوبيين ـ قد عادوا إلى الدير الذى كان يرأسه فى ذلك الوقت قسيس قبطى متزوج ومعه قلة من الأقباط وقلة من الاثيوبيين وكانت المفاتيح فى يد الأقباط (١٨).

■□■□■

اثر الدور الانجليزى فى تفاقم مشكلة دير السلطان :ـ

ومع ازدياد خوف الاثيوبيين من أن يطردهم الأقباط من الدير، اخذوا يفكرون فى وسيلة يمكن بها تحاشى هذا الأمر (١٩). هذا فى الوقت الذى ازداد اهتمام الجمعيات التبشيرية البروتستانتية بالاثيوبين سواء فى أثيوبيا أوفى القدس، والتى كانت انعكاسا للعلاقات السياسية التى كانت بين انجلترا وأثيوبيا. (٢٠). وكان تعيين الأسقف جوبات ـ الذى زار أثيوبيا من قبل كمبشر ـ اسقفا فى أورشليم سنة ١٨٤٦، عاملا مشجعا لهم على

١٦- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ١٤٠ وكذلك

16- Meinardus, O.: The Copts in Serusalem P. 50
17- Cousul Finn to Viscount Palmerston, **Jerusalem, Novem br 30, 1850**
18- Meirandus, D.: A History of The Ethlopian in the Holy Land p. P. 16- 17

١٩- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ١٤٠

20- Perham, M.: **The Govern ment** of Ethiopia P. 49, P. 137

إتباع أسلوب العنف لأول مرة تجاه الأقباط فى القدس يساعده فى ذلك قنصل انجلترا فيها (٢١).

ولقد ثبت فعلا أن كلا من الأسقف جوبات والقنصل الأنجليزى الجهة التى يذهب إليها الاثيوبيون ليشكوا إليهم مايحدث لهم من معامله سيئة من الاتراك أوالارمن أوالأقباط (٢٢). وكان بالطبع خوفهم من الطرد من الدير أحد الموضوعات المقلقة لهم والتى عرضت على الأسقف الذى أشار عليهم بأن يحتالوا للاستيلاء على مفاتيح الدير والاحتفاظ بها لديهم طالما لايملكون المستندات والأدلة التى تثبت ملكيتهم لهذا الدير (٢٣)، والتى ادعى الاثيوبيون انها حرقت عمدا عقب انتشار الطاعون بينهم. ولقد انكر الأقباط وجود مثل هذه الوثائق على الأطلاق على أساس أنه ليس عند السلطات الحكومية فى القدس أوالقسطنطنية علم بها فلو كانت موجوده لما اصدرت هذه السلطات الحجج والوثائق التى أشارت إلى ملكية الدير للأقباط، أوحتى اشارت إلى مشاركة الاثيوبيين لهم فى هذه الملكية (٢٤).

وبالفعل فقد نفذ الاثيوبيون نصيحة الأسقف الانجليزى، وخطفوا مفاتيح الدير والكنيسة الملحقة به بالقوة فى شهر نوفمبر سنة ١٨٥٠.

وقد ترتب على ذلك ان تحرر محضر بهذه الحادثة ورفع إلى متصرف القدس. وقد صدر الأمر بأخذ المفاتيح من يد الاثيوبيين واعادتها إلى الأقباط طبقا لما هو متبع من القديم.

21- Beke, C.: The British Captives in Abyssinia. P. 73- 74
22- Meinardus, O.: Op. Cit. P. 17
23- Consul Finm to Viscount Palmerston. November. 30- 1850
24- Meinardus, O.: Op. Cit. P- 16

وكان صدور هذا الأمر بعد أن عقد مجلس حضره متصرف القدس وكبار أعيان هذه المدينة وكبار رجال الدين فى الطوائف الثلاث الارمن والاقباط والاثيوبيين وحضره كذلك ترجمان مطران الانجليز (قسطه غرغور).

وقرر وكيل الارمن المشرف على الأقباط والاثيوبيين بأن مفاتيح الدير والكميسة كانت فى يد الرهبان الأقباط من قديم الزمن وان الأخيرين قد استضافوا الاثيربيين بالكنيسة والدير وطلب أخذ المفاتيح من الأثيوبيين وتسليمها إلى الأقباط.

وقد صدق (ميكاييل الحبشى) وكيل الاثيوبيين على كلام وكيل الارمن من حيث خضوعهم لأشرافهم. وعلل أخذه للمفتاح بأن هذه الكنيسة منسوبة للاثيوبيين من قديم الزمن ولما سئل عن المستندات المؤيده لادعائه أجاب بأنه لا يوجد عنده اثبات أومستندات تؤيد ادعاءه. وقد ايد جميع الحاضرين بأن المفاتيح هى بيد الأقباط وعلى ذلك صدر الأمر السابق وتحرر به إعلام شرعى حسب الواقع وقدم هذا المحضر إلى الأعتاب العلية (٢٥)، التى أصدرت بدورها حجة رسمية باللغة التركية ايدت بدورها ملكية هذا الدير للأقباط وبقاء المفاتيح الخاصه به فى أيديهم. وكان دافع الأقباط من اصدار هذه الحجج هو خوفهم من الجهود التى يبذلها كل من (جوبات) والقنصل الانجليزى جيمس فين فى القدس، والتى قد تؤدى إلى استمرار بقاء المفتاح الذى خطفه الاثيوبيون فى ايديهم، وتؤدى كذلك إلى زوال نظارة الارمن على الطائفة الاثيوبية اذا مانجح الانجليز فى بسط حمايتهم عليها فى القدس (٢٦).

٢٥- يوسف سعد: المرجع السابق صـ ١٢

٢٦- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ١٤٥

وبصدور الحجة التركية سنة ١٨٥١ ، والتى تأكد فيها ملكية الأقباط للدير هدأت الأحوال بين الأقباط والاثوبيين، وعادوا يعيشون فى سلام بعضهم مع بعض فى دير السلطان.

والواقع أنه رغم النزاع الذى نشب فإن الأقباط لم يفكروا فى طرد الاثيوبيين من الدير بعد أن عادت ملكيته إليهم بل استمروا فى استضافتهم، وإن كان البطريرك طلب من حكام أثيوبيا وضع قيود على مجىء الاثيوبيين إلى الدير حتى لايعكروا صفوا العلاقات بين الطائفتين فى القدس. ومع ذلك فقد ذكر أحد الزوار الأجانب للدير فى سنة ١٨٥٣ أنه وجد عشرين أثيوبيا يعيشون فى نفس الدير جنبا إلى جنب مع الأقباط(٢٧).

وبالرغم من كثرتهم هذه فإن الأمور ظلت هادئة مما يؤكد ويثبت أن ازمة سنة ١٨٥٠ كان وراءها عناصر أخرى ممثلة فى الأسقف والقنصل الانجليزين فى القدس اللذين ظلا يعملان حتى بعد أن هدأت الأحوال إلى إثارة هذه الموضوع ثانية(٢٨).

■□■□■

بريطانيا ومشكلة دير السلطان :ــ

لم تتوقف جهود كل من القنصل والأسقف الأنجليزين فى مساعدة الاثيوبيين وتحريضهم ضد الأقباط والارمن بالقدس، فقد أرسل (الأسقف جوبات) إلى حكومته فى لندن الخطابين اللذين أرسلها إليه كل من (عالى، اوبى) الحاكمين الاثيوبيين فى هذه الفترة. وذكر بأن هذين

27- Meinardus, O.: Op. Cit. p. 18

٢٨- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ١٥٤

الخطابين كانا نتيجة لاجتماعها وبعض كبار رجال الدين الاثيوبيين بالملك فى (جندر) العاصمة الاثيوبية فى ذلك الوقت حيث تقرر فى هذا الاجتماع ان يكتب الحاكمان لملكة انجلترا طالبين منها ان ترخص للأسقف جوبات بحماية ابناء وطنهم الزائرين والمقيمين فى القدس وتأذن لممثلها ــ القنصل ــ بمد يد المساعدة لهم عند الحاجة. وارفق هذين الخطابين برسالته هذه كذلك الحق بها تقريرا واضح مدى الغبن الواقع على هؤلاء الاثيوبيين من مضطهديهم الأقباط والارمن. واوضح أنه لايستطيع أن يفعل شيئا لصالحهم إلا إذا سمحت له ملكة انجلترا ونتيجة لذلك فقد طلب الملك الاثيوبى والكهنة وآخرون فى أثيوبيا الترخيص للأسقف والقنصل الانجليزيين بحماية مواطنيهم والدير وان يخضعوا لأشرافه وتوجيهاته (٢٩).

ويتضح مما سبق أن جوبات والقنصل الانجليزى أرادا أن يورطا حكومة لندن وذلك بالحصول على تفويض رسمى قد يؤدى إلى احراج الحكومة التركية ومتصرفية القدس وفى نفس الوقت يزيد النفوذ الانجليزى فى أثيوبيا أمام النفوذ الفرنسى ويشعر حكام أثيوبيا بقوة وعظمة انجلترا وهيبتها.

وعلى أى حال فقد كان رد وزير الخارجية البريطانيه مخيبا لآمال كل من جوبات والقنصل الانجليزى اذا ذكر «بأن حكومة جلالة الملكة، لاتستطيع القيام رسميا بحماية أهالى أثيوبيا الذين تتصادف اقامتهم فى أراضى الباب العالى ولكن باعطاء تعليمات إلى قنصل جلالتها فى القدس بأن يبذل مساعيه الحميدة لهم عند الحاجة باعتبارهم أعضاء كنيسة مسيحية فى شركة روحية مع الكنيسة الوطنية لهذه البلاد (٣٠)» وبالنسبة للأسقف

29- Beke, C. T.: Op. Cit. P. 74

٢٩- وايضا انظر الملحق الخاص بالوثائق فى كتاب السفير دتميرى زرق حيث اورد الرسائل الخاصة بالرأس (عالى واوبى) ورسالة جوبات وتقريره إلى الحكومة الانجليزية.

30- The Earl of Malmesbury To Consul Finn, July. 10.1852

ذكر «بأنه من المرغوب فيه من جميع الوجوه أن تحصروا تدخلكم ـ كسلطة روحية ـ لمصالح الأثيوبيين ضمن حدود الشئون الروحية (٣١).

وهكذا لم تؤيد حكومة لندن ما كان القنصل والأسقف يرغبان فيه وهو فرض حماية سياسية على الأثيوبيين المقيمين بالقدس. وتحت هذه التعليمات ساد الهدوء فى القدس بين جميع الطوائف وليس فقط بين الأقباط والاثيوبيين.

■□■□■

واستمرت فترة الهدوء مدة عشر سنوات أى منذ أن صدرت هذه التعليمات إلى القنصل والأسقف الأنجليزين سنة ١٨٥٢ وحتى سنة ١٨٦٢، وقد أدى الأمن والسلام إلى ازدياد الحجاج والرهبان الاثيوبيين إلى القدس كما أن الأقباط سمحوا بالأستقرار للرهبان الاثيوبيين فى الدير فوصل عددهم إلى أكثر من مائة راهب اثيوبى.

وبالرغم من حدوث بعض المناوشات الطفيفة العادية فى سنة ١٨٥٥ بين الأرمن والأقباط والاثيوبيين إلا أنها لم تتطور وتتخذ الشكل العنيف الذى حدث فى سنة ١٨٥٠ وذلك لأن القنصل والأسقف الأنجليزين لم يستغلا هذه الحادثة ولم يكونا وراءها وذلك بسبب التعليمات التى أصدرتها وزارة الخارجية لهما (٣٢).

وساعد على استقرار الأمور بين الطوائف المختلفة فى القدس شخصية البطريرك الجديد (كيرلس الرابع) الذى خلف البطريرك الراحل فى سنة ١٨٥٤ واستطاع هذا البطريرك أن يجدد الكيان القبطى داخليا وخارجيا

31- The Earl of Malmesbury to Bishop Gobat. July. 10, 1852
32- Beke, C. T.: Op. Cit. P. 75

(٣٣) وان يغير من صورة الأقباط لدى الأوساط الدينية الخارجية بفضل حسن علاقاته برجال الطوائف المسيحية المختلفة. وعمل على تنفيذ فكرته فى التوفيق بين الكنائس المصرية، واليونانية الأرثوذكسية والأسقفية الأنجليزية لمبادئها الواحدة إلا فى بعض الفاظ أدت إلى إنقسامها، وساعد على ذلك حب الرئاسة. وقد صرح لمندوبى هذه الكنائس بالتنازل عن منصبه لو تم الأتحاد وزالت اسباب الخلاف.

وبينما كان يعمل باجتهاد فى هذا الموضوع وكادت مساعيه تنجح فى التوفيق بين هذه الكنائس علم (سعيد باشا) والى مصر بالأمر وخشى أن يكون وراء هذا الأتحاد تدخل من روسيا وانجلترا بوضع الكنيسة المصرية تحت حمايتها، فعمل على احباطها خوف من نتائجها (٣٤). وزاد من تحامل (سعيد باشا) على هذا البطريرك وشاية من القنصل الفرنسى فى مصر بسبب اعتقاد الأخير بأن البطريرك لا يريد دخول المبشرين الكاثوليك اثيوبيا مرة اخرى بعد ان طردهم (الأمبرطور تيودور) من بلاده عندما طلب منه أن يتوسط لدى هذا الأمبراطور ليحصل على تصريح منه بدخول اليسوعيين والتوطن بأثيوبيا فأعتذر البطريرك عن عدم أمكانه التغلب على فكر ملك عنيد صلب الرأى مثله فى هذا الخصوص وبالفعل فقد قتل البطريرك مسموما (٣٥).

وعلى أى حال فكل مايعنينا فى ذلك هو التقارب الذى حدث بين الكنيسة المصرية والكنيسة الأسقفية الانجليزية والذى كان له أثر كبير فى

٣٣- يعقوب جرجس نجيب: موجز تاريخ بطاركة الاسكندرية جـ٢ صـ١٠٧

٣٤- جرجس فليوثاؤس عوض: كيرلس الرابع أبو الاصلاح القبطى صـ١٥٤، صـ١٥٥

٣٥- المرجع السابق صـ١٥٣، صـ١٥٩، ١٦٠

تهدئة الأمور بالقدس اذا أن (الأسقف جوبات) هو احد اعضاء هذه الكنيسة الاخيره، كما ان التقارب بين الكنيستين فى وقت كان فيه النفوذ الفرنسى فى عهد (سعيد باشا) فى مصر سائدا وبالتالى فإن المساعدة الانجليزية فى القدس ضد الاقباط قد تؤدى تماما الى القضاء على اى نفوذ انجليزى قد يكون باقيا بها.

لذلك فطوال فترة جلوس هذا البطريرك على كرسى البطريركيه لم تحدث اى ازمات بين الطائفتين وانزوى (ميكاييل الحبشى) الذى تسبب فى ازمة سنة ١٨٥٠ ولم يظهر ثانية إلا بعد وفاة هذا البطريرك[٣٦].

وكان من دلائل تحسن العلاقات بين الطائفتين القبطية والاتيوبية فى القدس فى هذه الفترة، انه مر بمصر اثنان من كبار الشخصيات الاتيوبية فى طريقهما الى القدس، فأرسل (سعيد باشا) معهما ضابطا مصريا كمرافق لهما فى رحلتهما، ولأشعار من يعنيهم الامر فى القدس وخاصة الاقباط بالاهمية التى يعلقها الوالى على اكرامهما واستضافتهما فى دير السلطان.

وقد قوبل وصول هذين الضيفين الكبيرين باهتمام من الجميع ونزلا فى الدير[٣٧].

وقد حاول القنصل الانجليزى ان يستغل زيارة هذا الوفد للقدس فقام بزيارتها فى ١٠ يولية سنة ١٨٥٨ وابلغهما بأن شعبهم فى هذه البلاد هو تحت حماية انجلترا. وارسل مع مجموعة من الاتيوبين العائدين الى بلادهم رسالة الى امبراطورهم يبلغه فيها بحماية انجلترا للاثيوبيين للموجودين فى

٣٦- يوسف سعد: المرجع السابق صـ ١٣

٣٧- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ١٦٣

القدس، ورغبة القنصل فى تحقيق نوايا جلالة ملكة انجلترا الحميدة، وأنه قد أقام من بين الاثيوبيين أحدهم كرئيس لباقى الاثيوبيين فى القدس، وحرضهم على إن يتخذوا تدابير فعاله لتثبيت حقوقهم فى الدير، وأعرب له عن سروره البالغ لذلك لأن الجميع يعلم أن دير السلطان ملكهم ما دام هو بعيداً عن المحكمة فأنه قد يضيع منهم اذا قامت بشأنه خصومه لأن مستنداتهم قد حرقت منذ سنين.

هذا وقد وعده المستشار الاثيوبى وهو أحد الاثنان الذين جاءوا إلى القدس فى رعاية (سعيد باشا) بأن سوف يوصى الأمبراطور بأرسال موظف يعين حسب الأصول المتبعة للأشراف على شئون الاثيوبيين بالقدس(٣٨).

لم تسفر هذه المحاولة عن شىء سواء من جانب انجلترا أومن جانب الاثيوبيين. فمن جانب انجلترا لم تصدر أية إشارة منها تؤيد ما قام به قنصلها فى القدس. أما من جانب الأثيوبيين فلم يتم شيئا مما حرضهم عليه القنصل الانجليزى، إلا انهم قاموا بتوصيل خطاب القنصل الانجليزى إلى الامبراطور تيودور، وهذا الخطاب سيكون له فيا بعد أثر كبير فى سوء العلاقات بين انجلترا وأتيوبيا.

وبالرغم من فشل هذه المحاولة، فإن القنصل البريطانى انتهز فرصة انتشار اشاعة تقول انه نتيجة سوء المعاملة التى تلقاها البطريرك كيرلس الرابع من الامبراطور تيودور اثناء زيارته التى قام بها بناءً على تكليف (سعيد باشا) له ليوطد السلام بين الدولتين، ان قرر البطريرك بعد عودته الى مصر وانتقاما من الاتيوبين الذين اهانوه، ببيع دير السلطان الذى عليه الخلاف وفى نفس الوقت يأوى الرهبان الاتيوبين الى الروس. ويعنى هذا طرد هؤلاء الاتيوبين مما سبب لهم ذعراً شديداً(٣٩). وكان سبب هذه

38- Comsul Finn to the Earl of Malmesbury, Jerusalem June, 21, 1852
39- Beke, C. T.: Op. Cit. 75- 76

الشائعة أن الكنيسة المصرية باعت قطعة ارض كانت قد اشترتها بجانب دير السلطان الى الروس، فاعتقدوا بأن الاقباط سيبعون الدير كذلك، واكد هذا ان احد الضباط الروس شوهد وهو يعاين الدير(٤٠) ؛ هذه الشائعة انتهزها القنصل الانجليزى وارسل تفاصيلها الى وزير الخارجية البريطانى واضاف بأن فى نية الروس بناء قنصليتهم على هذه الارض المشتراه وبالتالى سيكون الدير ذا فائدة عظمى للروس لانه يقع بين قنصليتهم المتوقع بناءها وكنيسة الروم بالقبر المقدس. واوضح بأنه لا يعرف ما إذا كانت قد اتخذت خطوات الاستيلاء على الدير ام لا . وعرض على حكومته فكرته الجديدة لكى يحصل الاتيوبيون على وثيقة من الباب العالى يعترف فيها بحقهم فى هذا الدير، وهى ان يتقدم حكام اتيوبيا بالتماس يطلبون فيه بذل مساعى جلالتها الحميدة فى سبيل هذه الغاية مع الباب العالى(٤١).

على ان شيئا من ذلك لم يتحقق فقد ثبت كذب هذه الشائعة(٤٢)، كما ان وزراة الخارجية البريطانية لم تقم بأى عمل لصالح الاتيوبين بل ان رسالة القنصل البريطانى الى الامبراطور الاتيوبى لم يكن لهاتأثير على المشكلة لان هذا الامبراطور اصدر قراره «بأنه اذا كان بدير السلطان قسيس او علمانى من الاتيوبين ليس بيده أمر بختم المملكة الاتيوبية يكون من المفسدين ولايصير قبوله و يعتبر من المخالفين(٤٣).

وكان صدور هذا القرار تنفيذا لماطلبه البطريرك السابق عندما ارسل رسالته عقب ازمة سنة ١٨٥٠ الى حكام اتيوبيا السابقين ولم ينفذوه، لكى

٤٠- ديمترى رزق: المرجع السابق ص ١٦٤

41- Cansul Finn To The Earl of Malesbury, Jerusalem, May, 27, 1859
42- Meinardus, O.: A History of the Ethiopian in the Holy Land P. 19

٤٣- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ١٦٦

43- Meinardus, O.: Op. Cit P. 20

يحد من وصول الاتيوبين المشاغبين الذين قد تستغلهم اهواء اخرى ضد الاقباط فى القدس وتتكرر هذه الازمة ثانية(٤٤).

أزمة ١٨٦٣ :ـ

وكان لوفاة (البطريرك كيرلس الرابع) اثر كبير فى عودة الاضطرابات إلى دير السلطان. فقد عادت المشاغبات بعد وفاته حتى انه يمكن القول بأن سكوت الاتيوبين كان مؤقتا حتى اذا ما علموا بوفاته عادوا الى ما كانوا عليه من نزاع(٤٥). وتوافقت رغبة القنصل فى ضرورة الحصول على حجة توضح ملكية الدير للاتيوبين، مع وفاة (البطريرك كيرلس الرابع)، فأوعز الى الاتيوبين بانتهاز الفرصة والقيام بعمل شىء يحرك الموضوع حتى تكون وسيلة للمطالبة بفرمان من الباب العالى يسلم بحقهم فيه. فلجأ الاتيوبيون الى خطف مفتاح الدير ثانية لالقاء عبء الاثبات على الاقباط، وذلك بعد مشاجرة اثناء الصلاة فى كنيسة الدير بينهما. ولخطورة الحالة، انتقل الباشا التركى بأورطة كاملة من الجنود الى الدير وعسكر على البوابات الرئيسية أمام كنيسة القيامة واستدعى رئيس الأثيوبيين إلى داخل الكنيسة وكان لديه أوامر بمنع خروج الاثيوبيين وتدخل القنصل الإنجليزى (جيمس فين) وأفرج عن زعماء هذه الحركة وكان الباشا التركى قد أمر الزعيم الأثيوبى بتسليم مفاتيح الدير ولكنه رفض، وذكر أنه ليس رعيه تركية حتى يستجيب لذلك الأمر وانما لهم جنسية مستقلة وهم فى هذه البلاد تحت الحماية(٤٦).

٤٤- يوسف سعد: المرجع السابق صـ١٣

٤٥- جرجس فليوثاوس عوض: املاك القبط فى القدس صـ٣٣

٤٦- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ١٦٦، ١٦٧

46- Meinardus, O.: Op. Cit. P. 19

ولقد انتهز القنصل الانجليزى هذه الحوادث وارسل مجموعة من الرسائل إلى السفير الأنجليزى فى الأستانة وإلى وزارة الخارجية البريطانية تتضمن استغاثات لكى يقوموا بعمل ما لأنقاذ هؤلاء الاثيوبيين (٤٧) وذكر بأن نقطة الخلاف تكمن فى أن الاثيوبيين من الناحية الدينية والأقباط تبع بطريرك واحد ولهذا تعتبرهم الحكومة التركية شعبا واحد وبذلك تضيع حقوقهم إلا إذا اعترف رسميا بأنهم اجانب عن الحكم التركى ويلاحظ هنا أن القنصل بعد أن كان يطالب بملكية الدير مباشرة حاول عن طريق آخر ليقنع حكومته بأن هناك التباسًا فى الموضوع سببه الاعتقاد فى أن الاثيوبيين والاقباط هم كيان واحد مع أن هذا غير صحيح فى نظر الحكومة التركية والتى لو كان هذا فعلا اعتقادها لما قامت بطردهم من الدير ولاعتبرتها أمور داخلية فى طائفة واحده وليس العكس .

والواقع أن القنصل كان يريد الأعتراف بهم كرعايا اجانب وبالتالى يسهل وضعهم تحت حمايته ثم بعد ذلك يستولى على الدير لهم .. ودعا القنصل السفير البريطانى فى الأستانة إلى ضرورة المطالبة بوثيقة تعترف فيه تركيا بذلك حيث أن الباشا فى القدس يتحاشى الاعتراف بأن الاثيوبيين ليسوا من ضمن رعايا تركيا (٤٨) .

كذلك أرسل القنصل الانجليزى إلى وزير خارجية بريطانيا يسأل عن نوع المساعدة الممكنة للاثيوبيين عن طريق الاعتراف بهم كشعب مستقل عن تركيا وأنهم فى فلسطين تحت الحماية (٤٩) .

وفى رسالتين متشابهتين إلى كل من السفير البريطانى ووزير الخارجية بلندن اوضح القنصل الانجليزى فيها مدى تعنت الباشا فى القدس الذى

47- Pankhurst, S.: Ethiopia, A Cultral History P. 501

48- Consul Finn to Sir H. Bulwer, Jerusalam, March, 11. 1862

٤٩- ديمترى رزق : المرجع السابق صـ١٦٧

ذكر له فى مقابلة تمت بينهما بأن الباب العالى لن يعترف مطلقا بالاثيوبيين كشعب مستقل عن سلطانه، كما أكد له بأن جميع الفرمانات القديمة وغيرها من الوثائق الصادرة بخصوصهم كانت ترد عادة عن طريق الحاكم المدنى فى جده، وأبلغه بأنه مكلف من قبل رؤسائه بتوضيح ذلك له فى حديث ودى، وانتهى الحديث بين القنصل والباشا بأن ذكر الأول للثانى بأنه ينتظر تعليمات من حكومته وبالتالى يستطيع أن يعطيه جوابا فى موضوع حماية الاثيوبيين وبأنه يبذل جهوده الودية للتوفيق فى المسائل التى هى محل نزاع الآن بين الأقباط والاثيوبيين. وحاول القنصل أن يؤثر على الباشا حتى ينضم إليه فى الرأى إلا انه فشل بل قال له الباشا أنه لا يمكنه أن يعترف بحق القنصل فى ممارسة أى ولاية فى الشئون الاثيوبية (٥٠).

ولم يكتف القنصل الانجليزى برسائله هذه بل حاول أن يتدخل فى الدعاوى التى تقدم إلى المجلس المحلى لمدينة القدس الذى كان ينوب عن الباشا فى ذلك الوقت بسبب سفره. فكان هذا المجلس يرفض حتى السماع اليها عندما يعرف بأن القنصل الانجليزى له يد فيها أويتدخل لصالحهم (٥١).

وبالرغم من هذه المحاولات المستميته من القنصل لاستجداء حكومته من أجل الاثيوبيين فإن الحكومة الانجليزية ردت عليه قائلة بأنها لا تعتقد أنه من الضرورى التدخل أكثر من ذلك فى هذا الصراع (٥٢). كما أن السلطات التركية فى القدس لم تعر هذه الجهود التى بذلها القنصل أى اهتمام، فأصدر مجلس مدينة القدس الكبير فى مارس سنة ١٨٦٣ بأن يسلم الاثيوبيون المفاتيح إلى الأقباط على أن يُسمح لهم فى نفس الوقت

50- Cnosul Finn to Earl Russell, Jeruralem, May, 7- 1862

51- Consul Finn to Sir H. Bulwer, Jerusralem, June, 3- 1862

52- Sir H. Bulwer to Consul Finn Constantnipole, June, 3, 1862

بالاستمرار فى طقوسهم فى الأوقات التى حددت من قبل، أما اذا رفض الاثيوبيون تسليم المفاتيح فترفع الأقفال الموجودة الآن و يوضع قفل غيره و يعطى مفتاحه إلى الأقباط (٥٣).

وفى مايو سنة ١٩٦٣ صدرت الحجة الشرعية التى أكدت قرار المجلس السابق (٥٤). وتبع ذلك صدور أمر تركى فى يوليه سنة ١٨٦٣ من الآستانة لمتصرف القدس بتنفيذ هذا الأمر بسبب عدم تنفيذ الاثيوبيين للأوامر التى صدرت لهم باعادة المفاتيح للأقباط. لذلك فقد بدلت الاقفال القديمة باقفال جديدة وسلمت مفاتيحها للأقباط (٥٥). وفى شهر اغسطس صدرت الوثائق الرسمية الخاصة بهذه الحادثة وماتم فيها (٥٦).

وعندما وجد (جوبات) هذا الفشل الذريع الذى صادف محاولات القنصل الانجليزى ـ أرسل إلى الامبراطور الاثيوبى فى يونيه سنة ١٨٦٣ يقول له «ستحزن جلالتكم عندما تسمع بالظلم الذى وقع على رعاياكم فى القدس لقد أخذ القبط والارمن الكنيسة التى تخصكم و يريدون الآن أخذ الدير كله بالقوة» (٥٧).

٥٣- مضبطة بمنع الحبش من اخذ المفتاح بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ ـ ١٣ مارس سنة ١٨٦٣

٥٤- حجة منع الحبش عن أخذ المفتاح الخاص بكنيسة دير السلطان ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٧٩ ـ ١٨ مايو سنة ١٨٦٣

٥٥- امر باللغة التركية من اجل القاء المفاتيح بيد الاقباط بتاريخ ٢ صفر سنة ١٢٨٠ ـ ١٩ يوليه سنة ١٨٦٣

٥٦- مضبطة لمنع الحبش واخذ مفتاح باب دير السلطان تاريخها غرة ربيع الأول سنة ١٢٨٠ ـ ١٦ اغسطس سنة ١٨٦٣

57- Meinardus, O.: Op. Cit. P. 20

كما أرسل الاثيوبيون فى القدس رسالة إلى دولتهم سنة ١٨٦٢ يطلبون إرسال سفارة إلى انجلترا بهدف الحصول على الحماية الفعالة لاملاكهم وحياتهم (٥٨). كما أرسلوا مذكرة بما وقع عليهم إلى أسقف الكنيسة الانجليزية بلندن (٥٩). وجاء من قبلهم أيضا رئيس الرهبان الاثيوبيين بالقدس إلى أثيوبيا وذكر للامبراطور تيودور كل التطورات التى أدت إلى تأكيد ملكية الأقباط للدير والكنيسة الملحقة به كما قال له بأنه سجن مدة طويلة عاش فيها على الخبز والماء حتى استطاع أن يهرب من السجن ليسافر إلى الأمبراطور ليذكر له ما حدث (٦٠)، وأضاف إلى ذلك بأن طلب مساعدة القنصل الانجليزى الجديد بهدف انقاذ حقوق الاثيوبيين ولكن هذا القنصل أعلن أن مثل هذا الأجراء مستحيل لأن لم يتلق أى تعليمات من حكومته بحمايتهم، وقد أثارت هذه المفاجأة الأمبراطور لأنه كان قد تلقى من قبل ــ كما ذكرنا ــ رسالة القنصل (جيمس فين) أكد له فيها حماية انجلترا للاثيوبيين الموجودون فى القدس (٦١).

وكان السبب وراء هذا التغيير هو نقل القنصل الانجليزى (فين) فى أكتوبر سنة ١٨٦٢ من القدس إلى الدردنيل بتركيا، وعين بدلا منه مستر (نويل مور **Noel More**) (٦٢). وكان الأخير أكثر حرصا وأقل تهورا من سلفه فيما يتعلق بالاثيوبيين فى القدس (٦٣). وقد ظهرت سياسته هذه عندما لجأ إليه الاثيوبيون لكى يستخدم مساعيه الحميده عند السلطات التركية فى القدس بعد أن رفع الأقباط قضيتهم أمامها.

58- Beke, C. T.: Op. Cit. P. 76
59- Ibid, P. 132
60- Ibid, P. 131
61 Ibid, P. P 129- 130
62- Ibid, P. 131
63- Pan Khurst, S.: Op.: Cit. P. 501

وقد ذهب القنصل وقابل الباشا التركى الذى بادره بسؤاله عما إذا كان لديه فرمان أو كتاب من الوالى يشير إلى اعطاء تعليمات إلى متصرف القدس بالاعتراف بالحماية البريطانية على الاثيوبيين، ولما أجاب القنصل بالنفى قال الباشا بأن التعليمات العامة التى لديه تصف الاثيوبيون بأنهم رعية تركية، وبناء على ذلك لايستطيع أن يسلم بأى تدخل من جانب القنصل البريطانى لصالح الاثيوبيين وطلب بالتالى أن يكون تدخل القنصل عن طريق الكتابه الرسمية فى هذا الموضوع.

على أن القنصل لم يكتب رسميا إلى الباشا لأنه وجد بأن التعليمات الواردة لسلفه والمكاتبات الخاصة بموضوع الاثيوبيين لاتسمح له باتباع طريق الكتابة الرسمية، وشعر بأنه حتى لو كتب فإن ذلك لن يؤدى إلا إلى النتيجة التى أعلنها الباشا للقنصل وهى أن الاثيوبيين رعايا اتراك. وبعد أن أصدر قرار المجلس لصالح الأقباط كما ذكرنا من قبل ـ اشتكى الاثيوبيون إلى القنصل بعدم عدالة هذا القرار. ولم يجد القنصل حلا لذلك سوى أن يطلب إليهم أن يتقدموا ببيان عن قضيتهم مع الأدلة التى يستطيعون تزويده بها لكى يعرضها على رئيسه المباشر سفير بريطانيا فى الآستانة مع التوصية المناسبة منه. ولكن لم يتم من ذلك شىء لأن الاثيوبيين كانوا قد بدأوا يستعدون فى مغادرة القدس والعودة إلى بلادهم كما فعل رئيسهم الذى سبقهم إلى ذلك (٦٤)، حيث قابل الامبراطور وذكر له ما جرى له ولاخوانه فى القدس.

ولقد كان للتحول الذى حدث فى ساسة بريطانيا تجاه الاثيوبيين فى القدس ومعرفة الامبراطور له، قد ظهر فى تصرفاته نحو القنصل الانجليزى فى

64- Consul More To Sir H. Bulwer, Jerusalem, Sep. 28. 1863

أثيوبيا (كاميرون) والمبشرين البروتستانت ، فقيدهم بالسلاسل وصادر امتعتهم .

وتأزمت العلاقات بين انجلترا والامبراطور (تيودور) عندما تأخر الخطاب الذى لم يصل والذى يرد على مطالبه التى طلبها من ملكة انجلترا . وكان (اسقف كنتربرى) رئيس الكنيسة الانجليزية قد أرسل مع الخطاب المتأخر ردا على الخطاب الذى أرسله إليه الأثيوبيون من قبل .

وكان رده يدور فى أطار التعليمات التى قد سبق أن وجهت إلى القنصل (جيمس فين) (٦٥) .

وهكذا يمكن القول بأن أزمة دير السلطان والعلاقة المترتبة عليها بين الأقباط والاثيوبيين ونتائجها لها دور ولو أنه غير مباشر فى تزايد التوتر بين انجلترا وأثيوبيا فى عهد (تيودور) .

وقد وجه القنصل البريطانى فى بيروت اللوم إلى جيمس فين — فى رسالته إلى وزير خارجية بريطانيا — لما أبداه من حماس أحمق ينم عليه خطابه المؤرخ فى ٢١ يونيه سنة ١٨٥٨ وذلك بإبلاغه بعض ذوى المناصب العليا من الاثيوبيين أن مواطنيهم فى فلسطين تحت الحماية البريطانية وتوجيه خطابا إلى امبراطور أثيوبيا بهذا المعنى (٦٦) .

وعلى أى حال ففى نوفمبر سنة ١٨٦٣ صدر أمر من الخارجية العثمانية موقعا من الصدر الأعظم إلى متصرف القدس ، باعتماد وتجديد مفاتيح

65- Beke. C. T.: Op. Cit. P. 132 & Pankhurst, S.: Op. Cit. P. 503

66- Consul- General Eldridge to The Earl Russel of Clarendon, Beyrooth,Jannuarary 20, 1866

الكنيسة وتسليمها إلى الاقباط. وهكذا تأكد حقوق الملكية لهم بشكل قاطع لا يقبل الطعن بأى حال من الأحوال للدير وللكنيسة الملحقة به (٦٧).

أما بالنسبة للاثيوبيين فقد غادرو القدس بعد هذه الأزمة ـ أزمة سنة ١٨٦٣ (٦٨). على أنه ليس من الثابت ما إذا كانوا كلهم قد غادروا القدس أوجزء منهم، أوعادوا بعد ذلك بقليل. ولكن الثابت أن عددهم تقلص إلى ٧١ عضوا. ولفترة الأربع سنوات من ١٨٦٣ إلى ١٨٦٧ لم يكن فى استطاعتهم الاحتفال بصلواتهم وذلك لحرمانهم من أماكن العبادة الخاصة بهم ولوحظ ايضا عنهم البؤس الشديد وأنهم يهيمون الأحواش الواسعة وممرات الكنيسة يتلون صلواتهم مواجهين الحائط (٦٩).

وبالرغم من ذلك فقد أشار أحد الرحالة الألمان الذى زار القدس سنة ١٨٧٧، إلى دير السلطان الذى يشرف عليه أحد كبار رجال الدين الأقباط بينا كان الرهبان الاثيوبيون يقيمون فى الدير القبطى (٧٠). وهذا دليل على وجودهم فى الدير مع الأقباط كذلك يثبت ـ فى حالة ما إذا كانوا بالفعل موجودين بالدير طوال الفترة من سنة ١٨٦٣ وحتى سنة ١٨٧٧ ـ أنهم عاشوا مع الأقباط فى سلام إذ لم تشر الوثائق أوالرحالة الأجانب إلى نشوب اضطراب بينهم فى هذه المدة الطويلة (٧١).

■□■□■

٦٧- امر تركى العبارة صادر من الصدر الأعظم لمتصرف القدس ١٢ جمادى الأخر سنة ١٢٨٠ ـ ٢٤ نوفمبر ١٨٦٣ غرة (١٩٢)

68- Beke, C. T.: Op. At. P. 132

69- Meinardus, O.: Op. Cit. P. P. 23- 24 & Pankurst, S.: Op. Cit. P. P. 506- 7

70- Meinardus, O.: The Copts in Jeusalen, P. 55

٧١- جرجس فيلوثاوس عوض املاك القبط فى القدس الشريف صـ٣٨

أثر معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ فى مشكلة دير السلطان :ـ

وفى سنة ١٨٧٨ عقد مؤتمر برلين الذى أسفر عن معاهدة برلين وجاء فى مادتها (٦٢) بأن الحرية الدينية فى أراضى الدولة العثمانية كلها مكفولة للجميع، ومنعت وضع عراقيل سواء فى النظام الكهنوتى للطوائف المختلفة أوفى علاقة هذه الطوائف برؤسائها الروحانيين. كما اعترفت بحق ممثلى الدول فى تركيا سواء كانوا دبلوماسيين أوقنصليين فى الحماية الرسمية للكهنة والحجاج والرهبان من جميع الجنسيات والمؤسسات الدينية والخيرية وغيرها التابعة لهم فى الأماكن المقدسة وسواها واشترطت عدم المساس بالحالة الراهنة (الحاضرة) **Status Que** فى الأماكن المقدسة (٧٢).

ولقد اضفت هذه المادة على وجود الاثيوبيين صفة المحافظة على الحالة الراهنة أى على بقائهم فى الدير، حيث أن هذه المعاهدة صدرت وهم فى الدير. وبالرغم من هذا الضمان فإن الاثيوبيين عادوا فى العام التالى لصدور هذه المعاهدة إلى مشاغباتهم التى تعودوا عليها من قبل.

وقد اتخذوا من هذه المعاهدة سنداً يرتكنون عليه وأنهم بوجودهم قبل وبعد صدور هذه المعاهدة فلهم الحق بالبقاء بالدير، وبناء على بقائهم، والرغبة فى إمتلاكه بدؤا فى مشاغبة الاقباط ولم يراعوا حرمة القانون وثبات ملكية الأخرين لهذا الدير (٧٣).

وعندما علم البطريرك بهذه المشاغبات كتب إلى مطران القدس المصرى فى مارس سنة ١٨٧٩ يلفت نظره إلى الأمر الملكى الاثيوبى الذى صدر فى عهد الامبراطور تيودور سنة ١٨٦١ بمنع الاثيوبيين المشاغبين من الدخول إلى

٧٢- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ١٧٩ ـــ ١٨٠

٧٣- جرجس فليوثاؤس عوض عرض: المرجع السابق صـ ٣٨، ٣٩

دير السلطان ما لم يكن معه تصريح من حكومتهم بذلك. وطلب منه تنفيذ ذلك بدقة. كذلك عرض البطريرك على مطرانه ضرورة تعيين أحد القساوسة الأقباط الذين لهم معرفة تامة وحكمة ووداعه لأجل ملاحظة ومباشرة أحوالهم ومنع حصول الشقاق من بينهم وطلب منه أن يفيده بما قام به من إجراءات فى هذا الموضوع (٧٤).

وبالرغم من كتاب البطريرك هذا ومن جهود المطران المصرى مسترشدا فى ذلك بتوصيات البطريرك لم تتحقق نتيجة ما. كما أن المطران لم يستطع طرد الاثيوبيين لأنهم كانوا يظهرون الطاعة مؤقتا قصدا فى دوام بقائهم غير أنهم لا يستمرون فى المحافظة على الطاعة بل يعودون إلى المشاغبة.

كما لم يستطيع المطران أن يخيفهم بقوة الدين الذى كانوا يتظاهرون به لذلك كان مضطرا إلى طرق أبواب الحكومة كلما رأى منهم تعنتا ولا سيما عندما نبذوا الطاعة ولم يمتثلوا كلية لأوامر رئيسهم الدينى ولأوامر امبراطورهم التى قضى بطرد من لا يسير حسنا منهم (٧٥).

وكان يتزعم المجموعة المشاغبة من الاثيوبيين راهب يدعى (الريس جرجس الحبشى) هذه المجموعة كانت تقوم بالفتن والشقاق فى الدير. وعندما قرر (جرجس) وعصابته الرحيل إلى بلاده، كتب المطران المصرى إلى البطريرك يخبره بذلك ليحرر الرسائل اللازمة للامبراطور الاثيوبى بما فعله هذا المشاغب وجماعته ولمنعهم من العودة إلى القدس ثانية حتى يمنع الاضطراب فى المستقبل.

٧٤- كتاب البطريرك إلى مطران القدس بتاريخ ١١ برمهات سنة ١٥٩٥ ـ ١٩ مارس سنة ١٨٧٩

٧٥- جرجس فليوثاؤس عوض: المرجع السابق صـ ٣٩

وكان هناك جماعة من الاثيوبيين لا يوافقون على ما فعله هذا الراهب الاثيوبى وجماعته، فانتدبوا من بينهم راهبا أرسلوه إلى أثيوبيا لكى يخبر امبراطورهم بما يفعله (جرجس) هذا (٧٦).

و يبدو أن سبب انقسام الرأى بين صفوف الاثيوبيين يعود إلى أنه لم تكن هناك يد اجنبية تنظمهم وتحركهم كما كان يفعل من قبل القنصل الانجليزى (فين) والأسقف جوبات. كما أن انجلترا تخلت عن حماية الاثيوبيين بعد الحملة الانجليزية على أثيوبيا سنة ١٨٦٨ وما تلاها من تصفية الوجود البريطانى فى أثيوبيا اكتفاء بولاء امبراطورها يوحنا الرابع لبريطانيا. والدليل على ذلك أنه لا توجد أى اشارة لتصعيد هذه الخلافات المحدودة لدى السلطات التركية اذ لم تصدر قرارات منها لتؤيد ثانية ملكية الأقباط للدير. على أن المفاهيم القديمة التى زرعها كل من القنصل والأسقف هى التى كانت تحرك البعض من الاثيوبيين للقيام بالمشاغبات ضد الأقباط وكان دائما المطران المصرى يشكوهم للبطريرك الذى كان بدوره يحاول أن يحثه على استخدام حكمته وحسن تدبيره لكى يعيد الائتلاف بين الأقباط والاثيوبيين وفى نفس الوقت كان البطريرك يرسل شكوى مطرانه فى القدس إلى الامبراطور الأثيوبى والمطران المصرى فى أثيوبيا من عدم طاعة الأثيوبيين فى القدس للمطران القبطى ومقاومتهم لكل عمل من شأنه حفظ أملاك الكنيسة من الضياع والأهمال (٧٧).

على أنه يلاحظ بصفه عامة هدوء الأحوال وعدم تصاعدها، وهذا ناتج من العلاقة الحسنة التى كانت بين الكنيسة المصرية والامبراطور يوحنا

٧٦- كتاب للمتنيح الايغومانوس فيلوثاؤس رئيس الكنيسة المرقسية من مطران القدس المصرى بتاريخ ١٣ توت سنة ١٥٩٩ - ٢٢ سبتمبر ١٨٨٢.

٧٧- صورة جواب البطريرك للمطران بتاريخ ٨ أمشير سنة ١٦٠٠ (١٨٨٣)

الرابع حتى أن الأخير طلب من رعاياه وجوب احترام حقوق الأقباط فى ملكية الدير وقام ببناء دير خاص لابناء بلده فى القدس على نفقته الخاصة لكى يأووا إليه ولا ينازعوا الأقباط فى دير السلطان.

غير أنهم —الاثيوبيين— تركوا ذلك الدير الجديد بعد وفاة (يوحنا الرابع) وعادوا إلى منازعاتهم مع الأقباط على الدير (٧٨). بل انها أخذت شكل العنف مرة أخرى (٧٩).

ففى أواخر سنة ١٨٨٩ قدم المطران المصرى فى القدس طلبا إلى مجلس مدينة القدس للسماح له بتوسيع باب الدير الموجود بالحائط الشمالى له وخاصة لأن جزء من الحائط الواقع غربى الباب المذكور آيل للسقوط. وكانت هناك محاولة من الأثيوبيين للقيام بهذا العمل لاعتقادهم بأنه بذلك يكون لهم حق ضمن حقوق الأقباط فى الدير.

لذلك سارع المطران المصرى باجراء هذا الأصلاح (٨٠). ولكن عندما بدأ العمل عارض الاثيوبيون فى ذلك. وتدخلت الحكومة فى هذا الأمر لمنعهم من هذا التعرض فما كان منهم إلا التعدى على بعض رجال الشرطة، مما أدى إلى القبض على عشرين أثيوبيا، وتوجه بعضهم إلى بطريرك الروم (٨١).

٧٨- مصر فى ١٩/ ٥/ ١٩٠٤

٧٩- جرجس فليوثاوس عوض: المرجع السابق صـ ٤١

٨٠- ترجمة شرح بالتركية على عريضة مقدمة للمتصرفية فى سنة ١٣٠٦هـ — سنة ١٨٨٩، وصورة رخصة بلدية القدس فى ٤ تشرين الأول سنة ١٣٠٦هـ — ١٨٨٩م

٨١- كتاب البطريرك بشأن تعنت الاثيوبيين فى توسيع الباب بتاريخ ٢٣ أبيب سنة ١٦٠٦ ٢٩ يوليه سنة ١٨٩٠

ولما كان العداء بين الطوائف فى القدس على أشده وذلك من أجل الإستيلاء على ممتلكاتهم هذا بالإضافة إلى ما قام به الاثيوبيون من وضع الدسائس لافساد العلاقة بين الروم والأقباط ، بل بلغ المطران المصرى أن الاثيوبيين حرروا مكاتبة وضعوا أنفسهم فيها تحت حماية وأشراف طائفة الروم والتى على أساسها اعترض الروم على الباب المذكور بدعوى أن ذلك ليس من حقوق الاقباط .

وقد أدى ذلك إلى عرض المشكلة على السلطات الحكومية ، حيث قدم الأقباط لها جميع الحجج والوثائق التى تثبت ملكيتهم للدير.

على انه بسبب مرض المطران وصعوبة توكيل أحد المحامين خوفا من التواطؤ مع الروم ، ارسل المطران إلى البطريرك يطلب النصحية والمشورة وطلب ارسال أحد المحامين الأقباط وتوصية من الخديو لمتصرف القدس حتى يهتم بالمسألة و يسرع فى الحكم (٨٢) .

على أن أقباط مصر فى ذلك الوقت كانوا مشغولين بمشاكلهم الداخلية و يطالبون البطريرك بالمجلس الملى لذلك لم يرسلوا إلى المطران المصرى المريض فى القدس أى تعليمات أومحاميا أوتوصية من الخديوى كما طلب منهم ذلك فى رسالته إلى البطريرك (٨٣) .

وقد أدى ذلك إلى استمرار القضية ثلاث سنوات فى محاكم القدس ، لم يكل فيها مطران القدس المصرى عن إرسال خطاباته إلى المسئولين فى الكنيسة المصرية بالرغم من مرضه الشديد وبقائه بمدينة يافا وعدم أستطاعته السفر حتى إلى مدينة القدس لمباشرة المرافعة ضد الاثيوبيين فى القضية

٨٢- الوثيقة السابقة

٨٣- جرجس فليوثاؤس عوض : المرجع السابق صـ ٤٢ ، ٤٣

الخاصة بباب الدير والتى لم تنته دعوته حتى مارس سنة ١٨٩٢ بسبب عدم وجود من ينوب عنه فى المرافعة فيها (٨٤).

وبالرغم من ذلك فقد استطاع المطران المصرى أن يحصل على مضبطة من مجلس ادارة لواء القدس لنظارة العدل والمذاهب بالاستانة وكذا للصدارة العظمى (٨٥). وقد منح مجلس ادارة اللواء بموجب قراره المؤرخ فى ٢ من أكتوبر سنة ١٣٠٦ بأعطاء الرخصة فى ذلك، ولكن بوقتها وبسبب الخلاف بين الروم والقبط تأخر أمر توسيع باب الدير، ولكن بعد الأتفاق بين الروم والأقباط، قدمت هذه المضبطة ومعها سبع من الوثائق والحجج التى تؤيد حق الأقباط وذلك لأصدار الأمر والتصريح بذلك (٨٦).

وأخيرا فقد توسط (بطرس باشا غالى) فى موضوع دير السلطان وطلب من الخديوى فى مصر أن يكاتب الدولة العثمانية لكى تهتم بالأمر وتحكم بالعدل (٨٧). وبالفعل توسط الخديوى فى الموضوع فصدر أمر الصدر الأعظم وأرسل إلى متصرف القدس فى يناير سنة ١٨٩٤ (٨٨). وجاء فى هذا الأمر أن يلزم تأليف الفريقين بين بعضهما واصلاحهما على أن يلزم الاثيوبيون حدهم ولا يزعجوا الأقباط وأن يفصل متصرف القدس فى هذه المنازعة على هذا الوضع (٨٩).

٨٤- كتاب من الانباباسيليوس مطران القدس المصرى إلى الايغومانس فليوثاوس بتاريخ ٢٣ برمهات سنة ١٦٠٨ (٣١مارس سنة ١٨٩٢)

85- Meinardus. O.: A History of The Ethipien in the Holand P. 24

٨٦- مضبطة من مجلس ادارة لواء القدس لنظارة العدلية والمذاهب الجليلة بالآستانة بتاريخ ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٠٦ ٢ ديسمبر ١٨٩١

٨٧- جرجس فليوثاوس عوض: المرجع السابق صـ ٤٦

٨٨- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ١٨٥

٨٩- أمر الصدر الأعظم إلى متصرف القدس بتاريخ «رجب سنة ١٣١١ — ١٨ يناير سنة ١٨٩٤

ومع أن الأقباط طلبوا فى مضبطتهم المقدمة للصدر الأعظم بطرد الاثيوبيين إلا أن لم يوافق على ذلك واتخذ أزمة سنة ١٨٦٣ والتى لم يطرد فيها الأقباط الاثيوبيين، حجة لكى يصدر أمره بالتوفيق بينهما وربما فعل ذلك تطبيقا المعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ والتى تنص على الابقاء على الوضع الراهن. ولما كان الاثيوبيون يقطنون الدير قبل وبعد المعاهدة والدول الأوروبية تضمن تنفيذها وتلتزم بها تركيا، لذلك وافق الصدر الأعظم على رأى وزارة العدل التركية وحتى لا تدخل تركيا فى صراعات دولية بسبب الدير والنزاع بين الأقباط والأثيوبيين.

■□■□■

محاولات الامبراطور منليك والانبامتاوس للإستلاء على دير السلطان :ـ

وعندما وجد الاثيوبيون أن الأقباط فشلوا فى طردهم من الدير وأنهم لجأوا إلى الخديوى ليساعدهم على أستقرار الأمور بينهم وبين الاثيوبيين، فكر الأخيرون فى أن يكتبوا إلى امبراطورهم (منليك الثانى) وتم ذلك فى سنة ١٨٩٥ وادعوا كذبا فى رسالتهم لامبراطورهم، أنهم طردوا من الدير مع أن الأقباط كانوا يعاملونهم بالحسنى ويطعمونهم ويكسونهم ويعطونهم النقود إلا أنهم بالرغم من ذلك كانوا لا يألون جهدا فى مشاغبة ومضايقة ألاقباط. بل أنهم جاءوا ليلاً مبيتين النية على مداهمة الأقباط لولا أن أحس بهم رجل كان نائما أمام بوابة المطرانية وتصدى لهم فطعنوه بسكين فحال بذلك دون القضاء على المطران المصرى نفسه (٩٠).

٩٠- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ١٨٦

ولم يجد (منليك الثانى) أمام هذا الاستنجاد من شعبه فى القدس سوى روسيا، التى تتمتع بصفة الدولة القوية والنفوذ الكبير لدى الباب العالى، وذلك لتساعده فى الحصول على هذا الدير لرهبانه فى القدس (٩١). وكانت روسيا من أيام (الامبراطور يوحنا الرابع) تحاول ضم كنيسة أثيوبيا إليها (٩٢). وازداد ضغط الروس فى عهد منليك إلى حد أنهم حاولوا اقناعه بخضوع رجال الدين الأثيوبيين لكنيسة روسيا وتوحيد الكنيستين، وهم بذلك تمكنوا (منليك) من أن يستغلهم بدهاء كقطعة الشطرنج فى لعبة السياسية تجاه الدول الأخرى بريطانيا وأيطاليا.

ولم يدرك الروس حقيقة صداقة ومشاعر (منليك) نحوهم، وأنه فى الواقع يعتمد على مدى منفعتهم له (٩٣).

لذلك فقد تبنت روسيا قضية الاثيوبيين فى القدس، ويتضح ذلك من ارسال (منليك) مندوبا أثيوبيا عنه إلى الآستانة ومقابلته للسفير الروسى بها ثم مقابلة الأثنين معا للصدر الأعظم حيث عرضا عليه مشكلة دير السلطان.

ونجحت وساطة السفير الروسى عند الصدر الأعظم الذى أرسل إلى متصرف القدس رسالة يخبره فيها بأن يعيد التحقيق والبحث من جديد فى موضوع دير السلطان وذلك حسب الارادة السنية التى نجح السفير الروس فى أصدارها. وطلب الصدر الأعظم من متصرف القدس أن يفيده بالنتيجة (٩٤).

٩١- المرجع السابق صـ ١٨٦، ١٨٧

92- Jesman, C.: The Russians in Ethiopia P. 23

93- Ibid.: P. 45

٩٤- امر من الصداره العظمى لمتصرف القدس بتاريخ ٢٢ كانون الثانى سنة ١٣١٣ (١٨٩٦م)

وقد أكد متصرف القدس فى رده ملكية الدير للأقباط بموجب الوثائق والحجج التى صدرت لصالح الأقباط ومؤيده لحقوقهم واوضح المتصرف مدى خطورة اعادة التحقيقات فى هذا الموضوع ثانية وما قد يسببه من ارتباكات وخلل فى مبدأ الحفاظ على الوضع الراهن (الاستاتوس كيو) وطلب أيضا عرض هذه الملاحظة الأخيرة على الباب العالى وكل الشخصيات الكبيرة فى الآستانة (٩٥).

وبالرغم من هذا الفشل فإن الأثيوبيين لم يكلوا من محاولاتهم للحصول على هذا الدير واتخذت محاولاتهم شكلا آخر يتمثل فى توسيط (الأنبا متاوس) مطران أثيوبيا المصرى لحل هذه المشكلة لصالح الأثيوبيين.

وبالفعل فقد جاء هذا المطران إلى مصر سنة ١٩٠٢ بهدفين أولهما ظاهرى وهو منحة لقب مطران لكنيسة أثيوبيا وآخر خفى هو التفاوض فى شأن دير السلطان واعطائه للاثيوبيين (٩٦). وزاد من تمسك الاثيوبيين بالدير رغبة (الامبراطورة طايطو) فى السكنى به متى انتهت حياة (منليك) ونزلت عن عرشها (٩٧). وكان لهذه الامبراطورة فى سنة ١٨٨٩ تطلعات بالقدس اذ طلبت من (الراس ماكونين) أن يشترى لها بعض الاراضى خارج سور مدينة القدس القديمة ــ اعتقادا بأن هذا المكان قد يكون مكان الصلب ــ وذلك لبناء كنيسة على هذه الارض وتم بناؤها فى سنة ١٩٠١ (٩٨).

٩٥- جواب متصرفية القدس على رسالة الصدر الأعظم بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٣١٤ هـ

٩٦- توفيق أسكاروس: نوابغ الاقباط ومشاهيرهم فى القرن التاسع عشر صـ١٢٧، ١٢٨

٩٧- جرجس فليوثاؤس عوض: المرجع السابق صـ ١٥

98- Pankhurst, S.: op. cit P. 507

وربما كان بناء الكنيسة ورغبة الامبراطوره وراء توسط (الانبا متاوس) فى هذه المشكلة.

وعلى أى حال فقد كان من نتيجة مفاوضاته مع البطريرك أن تقرر ان يسافر هو ووفد مطارنه الكنيسة المصرية إلى القدس وذلك بهدف اطلاع (متاوس) على حقيقة الامور فى هذا الدير.

وقد تقابل هذا الوفد مع قنصل ايطاليا العام بالقدس الذى ابرز لهم أمرا من (منليك) ملخصه أن يأخذ المفتاح الخاص بالدير واعطاؤه إلى ممهر (فقدا) الاثيوبى الموجود فى القدس. وفى هذه المقابلة أطلع القنصل الأيطالى على الحجج والوثائق التى تثبت ملكية الدير للأقباط، وتأكد القنصل الأيطالى واقتنع من هذه الملكيه وأخذ ملخصا لهذه اللوثائق باللغة الايطالية وتعهد بترجمتها إلى اللغة الاثيوبية وعرضها على الامبراطور (منليك)، وقد وقع (الانبا متاوس) واعضاء الوفد المرافق إلى القدس على افادة اكدت ملكية الدير للأقباط. وبذلك يكون متاوس قد اعترف بملكية الأقباط لهذا الدير ووقع على ذلك (٩٩).

وبالرغم من ذلك لم يقتنع الاثيوبيون به وصدرت التعليمات إلى (الانبا متاوس) الموالى تماما لهم ضد كنيسته ــ وذلك فى مقابلة مع (الراس مكونين) فى مدينة بورسعيد أثناء رحلته إلى بريطانيا فى ان يكمل متاوس الخطة التى اتفق عليها فى أديس بابا بالسفر إلى الآستانة وروسيا وقد يكون عرض هذه المشكلة من مطران مصرى على المسئولين فى كل من البلدين، له تأثيرا كبير فى تغيير سياسة الإستانة نحو المشكلة ويوحى فى نفس الوقت باحقية الاثيوبيين فى الدير وأنه لا فرق بين الطائفتين والدليل

الافادة المحررة من المطارنة عند فحص أوراق دير السلطان بتاريخ ٦ بشنس سنة ١٦١٨ ١٣مايو سنة ١٩٠٢

على ذلك أن احد كبار الدين الأقباط يؤيد حقوق الاثيوبيين فى الدير. والمعروف أن هذه هى أول مرة يحدث فيها اتصال بين الآستانة وأثيوبيا على هذا المستوى العالى الدينى فهذه أول مرة يذهب فيها مطران أثيوبيا إلى تركيا.

أما روسيا فقد كانت هناك أقوال تقول أنه ذهب لبحث أنضمام الكنيسة الاثيوبية إلى روسيا ومنحه منصب أكبر وامكانية الإستيلاء على دير السلطان بمعرفتهم. وقد سافر المطران فعلا فى ٢١ يونيه سنة ١٩٠٢ إلى هذين البلدين (١٠٠). فوصل إلى روسيا أولا فى ٥ يوليه سنة ١٩٠٢ ومع الاستقبالات الحافلة له فيها إلا أنه لم ينتج عنها أى اتحاد بين الكنيستين (١٠١). وترك ورسيا وذهب إلى الآستانة حيث قابل السلطان العثمانى وقدم له خطاب الأمبراطور (منليك) الذى قدم فيه الأمبراطور المطران للسلطان وأعرب كذلك عن ما فى قلبه من محبة له ولمملكته ثم أوضح له بأن المطران ــ رئيس الكنيسة الأثيوبية ــ وجميع عائلته من ضمن رعايا السلطان الذين فى مصر، وحيث إن الله تعالى اراد مقابلته مع جلالتكم سواء كان لوطنه أم لمملكة منليك ففى هذا فائدة كبرى (١٠٢). وفى هذا ما يؤكد ما ذكر من قبل من إن رحلة المطران إلى تركيا كانت بهدف استغلال مصريته للحصول على الدير لصالح الاثيوبيين. وبالرغم من ذلك فلم تأت رحلة متاوس إلى هذين البلدين بما يرجوه الاثيوبيين منه (١٠٣).

١٠٠- توفيق اسكاروس: المرجع السابق صـ ١٢٧، ١٢٨، الوطن فى ٥/ ٨/ ١٩٠٢، الرأى العام ١٥/ ٥/ ١٩٠٤

١٠١- مصر فى ١٥/ ٨/ ١٩٠٢، يوسف منقريوس: تاريخ الأمة القبطية صـ ١٥٥ إلى صـ ١٦٥
Jesman, C.: op. cit. P. 45

١٠٢- يوسف منقريوس: المرجع السابق صـ ١٨٦، صـ ١٨٧

١٠٣- جرجس فليوثاوس عوض: املاك القبط فى القدس صـ ٥٢

ومع هذا الفشل لم يكف (منليك) عن محاولاته فأرسل قائده (الجنرال مشاشا) حيث أهدى مطران القدس المصرى وسام الكوكب الاثيوبى ([١٠٤])، ثم قدم إلى مصر، وتقابل مع البطريرك والمطارنة حيث قدم إليهم رسالتين من (الأمبراطور منليك) (والامبراطورة طايطو) مؤداهما طلب اعطاء مفاتيح الدير الاثيوبيين كما زوده برسائل إلى كبار رجال الدولة أمثال (بطرس باشا غالى) و(قلينى بك فهمى) يدعوهم فيها بالتوسط فى حل هذا الأشكال ([١٠٥]).

■□■□■

وفى احدى هذه الرسائل ذكر منليك أن هذا الدير هو ملك للاثيوبيين ورجاهم العمل على تسليمه لهم وأنه ارسل لهذا الغرض (مشاشا) وممهر (فقدا) وطلب مساعدتهم حتى تتحقق العدالة ([١٠٦]).

وقد استدعى ذلك ان دعا البطريرك كبار رجال الكنيسة والاقباط والمجلس الملى العام إلى اجتماع لمناقشة الطلبات التى طلبها كل من الامبراطور والامبراطورة فى رسالتيها. وقد تم هذا الاجتماع فى ١٢ مايو سنة ١٩٠٤ وحضره (مشاشا) والوفد الاثيوبى حيث عرض على المجتمعين مطالب منليك وقرينته فى الاستيلاء على الدير.

وقد ذكره البطريرك بأن هذه المسألة لا يبت فيها إلا بعد التشاور واتفاق الاقباط علمانين ودينين. وانصرف الوفد الاثيوبى من الاجتماع ولم يبق

١٠٤- مصر فى ١٩٠٤/٣/٣١

١٠٥- قلينى فهمى: مذكرات قلينى فهمى باشا الجزء الثانى صـ ١٠٩

١٠٦- رسالة من منليك الثانى إلى مقاربك عبد الشهيد بتاريخ ١٩٠٤/١/٢٢

إلا الأقباط لبحث هذا الموضوع وقرروا بعد ذلك «بأن دير السلطان ملك الكنيسة المرقسية برمتها فكل تابع لهذه الكنيسة من الاقباط والاثيوبيين وسواهما يحق لهم التمتع بهذا الدير وملكا لهم جميعا ومن ثم لطبقا (للاستاتوس كيو) يظل الدير كما كان ملكا للأقباط، وتعطى الحرية الكاملة فيه للاثيوبيين حفاظا للعلاقات المتينة بين الكنيستين وان يكتب البطريرك خطابا بهذا المعنى إلى (منليك) يسلمه للوفد الاثيوبى مؤملا بأن يكون فيه فصل الخطاب» [١٠٧].

ولم يرض كل من (مشاشا) و(منليك) بما رفع لهما من قرار المجمع القبطى بالبرق فأصدر (منليك) أوامره إلى (مشاشا) بالذهاب إلى الآستانة لعرض لمسألة على السلطان العثمانى [١٠٨]. وكان (منليك) عندما بلغه قرار المجمع القبطى امر بأستدعاء أكابر ورؤس وامراء أثيوبيا للمفاوضة فيما يجب اتخاذه من الوسائل بشأنه [١٠٩]. وعلى أى حال فإن هذا القرار قد ساء (منليك) واضمر هو وامراء أثيوبيا الأنشقاق عن كنيسة الأسكندرية مادام الأقباط لم يتنازلوا لهم عن الدير. وبذلك تدهورت العلاقات بين الكنيستين [١١٠].

هذا فى الوقت الذى كان (مشاشا) فى الآستانة يسعى عند السلطات التركية يسانده فى ذلك النفوذ الروسى القوى فى العاصمة العثمانية [١١١].

١٠٧- الرأى العام عدد (٤٠) ١٥ مايوسنة ١٩٠٤ السنة (١٠) صـ ٣١٣ ومابعدها، الوطن فى ١٩٠٤/٥/١٣

١٠٨- مصر فى ١٨، ١٩، ٣١/ ٥/ ١٩٠٤

١٠٩- مصر فى ١٩٠٤/٦/١

١١٠- الوطن فى ١٩٠٤/٧/٢

١١١- الوطن فى ١٩٠٤/٧/١٣

ولم تبت السلطات العثمانية فى هذه المشكلة وان كانت أوهمت كلاً من الطرفين المتنازعين الأقباط والأثيوبيين أن الحكم سيكون فى صالحه (١١٢) . وتعمدت السلطات التركية اتخاذها هذا الموقف بالرغم من أنها وعدت الاثيوبيين باعطائها الدير لهم إلا أنها لم تفعل ذلك بالرغم من التأييد الروسى لهم ، بسبب مخالفته لأحكام (الاستاتوس كيو) والذى تعضده انجلترا (١١٣) . لذلك فقد كانت السلطات التركية تحبذ التوافق والتصالح بين الأقباط والاثيوبيين فى هذا الموضوع لأنه ليس هناك حل غير ذلك فالدير مملوك للأقباط يسكنونه مع الاثيوبيين (١١٤) .

وظل النظر فى هذه المشكلة معلقا من جانب السلطات التركية حتى بعد وصول مشاشا ثانية إلى الاسكندرية قادما من الأستانة بعد أن علم بأن الباب العالى لن ينظر فيها إلا بحضور مطران الأقباط فى القدس (١١٥) . وبدلا من أن ينزل فى ضيافة الكنيسة المصرية نزل هو ومرافقه (ممهر فقدا) فى ضيافة بطريرك طائفة الروم الارثوذكس بالمدينة . ولم يحتفل به أحد من الأقباط بل أنه لم يستقبل من أحد منهم فى المحطة (١١٦) . وأعلن (مشاشا) فى الاسكندرية نيابة عن الامبراطور والاثيوبيين وعن نفسه بأن الاثيوبيين صمموا على أن تكون كنيستهم مستقلة ولن تكون تابعة لكنيسة روسيا . وان منليك طلب منه عدم التعامل مع الكنيسة المصرية بعد ذلك (١١٧) . وذكر

١١٢- مصر فى ٥ ، ١٤/٧/١٩٠٤ ، الوطن فى ٦ ، ١٣/٧/١٩٠٤

113- Meinardus, O.: Op. Cit. P. 25

١١٤- مصر فى ١٤/٧/١٩٠٤

١١٥- مصر فى ١٨/٨/١٩٠٤

١١٦- الوطن فى ١٩/٨/١٩٠٤

١١٧- الوطن فى ٢٠/٨/١٩٠٤

المصرى بعد أن ضربوه. وقد أدى ذلك إلى أن قام المتصرف بنفسه وأعاد الأوضاع إلى ما كانت عليه من قبل. كما أخذ التعهدات الواجبة على الاثيوبيين بعدم العودة إلى المشاغبة وقد أستجابوا لذلك وعاد الهدوء ثانية إلى الدير (١٢٠).

وكان محرك هذه المشاغبات الأب ممهر (فقدا) أحد أعضاء الوفد الأثيوبى الذى جاء مع (مشاشا) إلى مصر للتفاوض. كما أنه كان قد جاء مع (الانبا متاؤس) فى سنة ١٩٠٢ بهدف ذهابه إلى القدس ليتولى رئاسة الرهبان الاثيوبيين خلفا للرئيس السابق الذى كان متزعما لحركات المشاغبات التى حدثت ضد الأقباط من قبل. وكان من المفروض على هذا الرئيس الجديد أن يعمل على استتباب الأمن والهدوء وتحقيق الأتفاق مع خدمة الكنيسة المصرية والتآخى مع الرهبان المصريين والطاعة التامة للمطران المصرى بالقدس. وكان (منليك) يهدف من ذلك ابان رحلة (الانبا متاؤس) إلى تهيئة الجو الصافى والمحبة بين الطائفتين مما قد يساعد على الإستيلاء على الدير (١٢١). ولكن نتيجة فشل مساعى (مشاشا) الدبلوماسية نقض هذا الأب الأثيوبى مهمته الأصلية التى جاء من أجلها وأصبح مشاغبا مثل سلفه وذلك للسيطرة على الدير بالعنف والقوة وبأى وسيلة تحقق ذلك (١٢٢) وعلى أى حال فقد انتهت هذه المحاولة التى قام بها قادة أثيوبيا بأن أصدر السلطان العثمانى قراره بتأكيد ملكية الدير للأقباط وليس للاثيوبيين (١٢٣).

١٢٠- مصر فى ١٩٠٤/٩/٨، الوطن فى ١٩٠٤/٩/٩

١٢١- مصر فى ١٩٠٢/٣/١٨

١٢٢- مصر فى ١٩٠٤/٩/٨، الوطن ١٩٠٤/٩/٩

١٢٣- الوطن ١٩٠٤/١٠/١١، مصر فى ١١/ ١٠/ ١٩٠٤

وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٥ كلف منليك سفير ايطاليا فى أثوبيا بأن يتصل بالبطريرك المصرى بواسطة الوكالة الأيطالية فى القاهرة ويعرض عليه المطالب الأثيوبية التالية المشفوعة بالتهديد. وتتلخص هذه المطالب فى أن يتساهل الأقباط ويعطوا الاثيوبيين الأماكن المتخربة فى هذا الدير المخصصة لهم الآن ويقيمون فيها ليبنوها بمعرفتهم ويكون لها مدخل مخصوص إلى كنيسة القيامة. وفى نظير ذلك يترك الأثيوبيون باقى الدير للأقباط. كذلك يتساهل الأقباط معهم فى عمل مفتاحين لابواب الدير الموصلة إلى تلك الكنيسة ويكون لكل فريق مفتاح يستعمله عند اللزوم. وفى نظير ذلك يعترف الاثيوبيون للأقباط بالأحقية فى الدير كله. وطلب بأن تعمل الوسائط اللازمة لجعل المقيمين فى الدير من الطائفتين يعيشون بعضهم مع بعض فى وفاق وسلام.

وأخيرا هدد بأنه فى حالة عدم قبول الأقباط لهذه المطالب تعتبر الأمه الأثيوبية نفسها منفصلة عن الكنيسة المصرية انفصالا تاما لا رجوع فيه وتستقل عنها فى سائر أحوالها الدينية وتعلن ذلك رسميا على رؤوس الأشهاد ثم تفصل الرؤساء الدينيين المصريين المقيمين الآن فى أثيوبيا عن مراكزهم ويستعاض عنهم برؤساء أثوبيين ماعدا (الانبامتاؤس) المطران الأكبر فيبقى فى كرسيه إلى نهاية أيامه احتراما لمكانته.

وقد ابلغت هذه المطالب بالفعل إلى البطريرك، وطلب منه الرد عليها بما يراه حتى يبلغوه إلى منليك. غير أن البطريرك طلب أن تبلغ إليه هذه المطالب بالكتابة سواء كان من حكومة أثيوبيا أو من الوكالة الإيطالية بالقاهرة حتى يطرح ذلك على الأقباط لأخذ رأيهم فيه.

بعضهم يجهل القراءة والكتابة فيبصم فقط وجميعهم غير مسئولين بالطبع ولا صلة لهم بمثل هذه الشئون ولا يهمهم أن يقدموا اختامهم لهذا أوذاك طالما كان من ورائه كسب أدبى أومادى وكلهم أيدوا ما سبق أن ذكر من قبل (١٢٦).

وربما قصد الأثيوبيين من وراء جمعهم هذه الشهادات، محاولة إقناع السلطات التركية بأن إعترافها هو أعتراف بالأمر الواقع بموجب هذه الشهادات، وان ذلك لن يخل بنظام (الاستاتوس كيو)، وأنه لن تحدث أى اضطرابات بين الطوائف لو أصدرت الحكومة التركية أمرها بتسليم الدير إلى الأثيوبيين، والدليل على ذلك شهادتهم بأن الدير يقطنونه منذ القدم، بعبارة أخرى أن الدير ملكهم بوضع اليد، وما ملكية الأقباط له إلا شكل صورى لا يؤخر ولا يقدم.

وعلى أى حال فقد نجحت الخطة الأثيوبية الجديدة، فقد أستطاعت أن تجعل الكنيسة المصرية تنتظر أرسال الطلبات الأثيوبية كتابه من الوكالة الإيطالية بالقاهرة فى الوقت الذى كانت البعثة الأثيوبية بالقدس تجمع هذه الشهادات من رؤساء الطوائف المختلفة، والتى لم تهتم كنيسة الإسكندرية بها على الرغم من تنبيه مطران القدس المصرى للبطريرك وللمجلس الملى العام بوجوب قيامهم بمساع مقابلة لمساعى الاثيوبين فى الآستانة نفسها (١٢٧).

١٢٦- نشر الانبا فيلبس الاثيوبى صورة هذه الشهادات فى كتابه الذى صدر فى اسمرة سنة ١٩٦٠ تحت عنوان

126- The Rights of The Abyssinian Church in The Halv Place ⁷

١٢٧- مذكرة مقدمة للانبا تيموثاوس مطران القدس المصرى بخصوص فتح باب للاثيوبيين بدير السلطان سنة ١٩٢٤

بأن (الاتباماتاوس) من مشجعى هذا الأنفصال لأن فى ذلك تحقيقا لرغبته فى أن يكون بطريركا على الأثيوبيين مستقلا عن الكنيسة المصرية، وأن ذلك لن يتحقق إلا إذا أخذ الاثيوبيون الدير من الأقباط وأعطوه للروس (١١٨).

وإذا كان فى حديث (مشاشا) هذا أية مبالغة فإنه لاينفى بأى حال تدهور العلاقات بين كنيسة أثيوبيا والكنيسة المصرية فى هذه الفترة بالتالى فقد قطع منليك العلاقات مع البطريرك فى سنة ١٩٠٤ بسبب هذا الدير (١١٩).

وقد انعكس هذا التدهور فى العلاقات، وعدم نجاح الأثيوبيين فى الحصول على الدير على القاطنين به، فحاول الأثيوبيون عندما عرفوا بفشل مجهودات (مشاشا) الدبلوماسية ـ أن يستولوا على الدير عن طريق العنف بالقوة، وذلك أنهم فى ليلة عيد جلوس السلطان العثمانى، تجمهروا فى الدير ومنعوا الراهب المصرى المكلف بخدمة الدير، من الدخول إلى غرفته وضربوه ثم طردوه وأغلقوا الباب بمفاتيح خاصة قاموا بعملها سرا. وقد أشتكى نائب المطران المصرى عند متصرف القدس الذى أرسل قوة عسكرية لردع الاثيوبيين وأخذ المفاتيح المصطنعة وارجاع الراهب المصرى المطرود إلى غرفته ومنعهم من معارضه الأقباط أيضا فى المرور من دير الملاك. على أن هذه القوة لم تكن كافية فلم تنجح فى مهمتها فأرسل قوة أخرى أكبر منها وأوصاها بأن لاتعود إلا بعد إنجاز هذا الأمر.

وبالفعل فقد أخرجت هذه القوة الأثيوبيين جبرا وأرجعت الراهب المصرى إلى مكانه وبمجرد مغادرة القوة للدير عاد الأثيوبيون فطردوا الراهب

١١٨- مصر فى ١٩٠٤/٨/٣٠

119- Meinrardus, O.: Op. Cit. P. 25

ولما كانت الوكالة الإيطالية لم تتحصل على إذن رسمى بتبليغ هذه المطالب كتابا فقد عزمت على مخابرة وزارة الخارجية الإيطالية فيما إذا كان مسموحا لها بتقديم هذه المطالب كتابا إلى البطريرك أم أن هناك تعليمات أخرى (١٢٤).

وكان رد الخارجية الإيطالية أن تنتظر إلى ما بعد أخذ رأى (منليك) حتى اذا وافق نهائيا على الطلبات المذكورة قدمت إلى الكنيسة المصرية. وبناء على ذلك انتهت المخابرات عند هذا الحد إلى أن يأتى خطاب نظارة الخارجية إلى الوكالة الإيطالية بالقاهرة بموافقة (منليك) النهائية على تلك الطلبات أم سحبها. وذكرت الوكالة الإيطالية فى أنها ترجو أن يتم الأتفاق قريبا وأن تعود الأمور إلى ما كانت عليه من قديم الزمن (١٢٥).

وفى هذه الأثناء ـ أواخر سنة ١٩٠٥ ـ كان منليك قد أرسل بعثة إلى القدس أتصلت برؤساء الطوائف المسحية فيها لأخذ شهادات منهم بملكية الدير للاثيوبيين تمهيدا لتقديمها إلى الباب العالى والحصول على وثيقة منه بذلك. وقد أهمل الأقباط شأن هذه البعثة اعتقادا منهم بأن رؤساء الطوائف سوف لايخرجون عما فعله أسلافهم بتوقيعهم على وثائق رسمية عديدة تقر بملكية الدير للأقباط. ولكن يبدو أنهم كانوا مبالغين فى التفاؤل، فقد أوضح بطاركة الروم والأرمن واللاتين والموارنة والسريان وغيرهم ذكروا بأن الدير يقطنه الاثيوبيون و يستخدمان أيضا الكنيستين الموجودتين فيه منذ زمن بعيد، وأن باب الدير كان فى حوزتهم وأن كانت المفاتيح فى أيدى الأقباط وأن الراهب المصرى كان يعيش بين الأثيوبيين. بل استطاعت البعثة الأثيوبية أن تأخذ شهادات من مختلف سكان القدس

١٢٤- مصر فى ٥/٩/١٩٠٥، الوطن فى ٦/٩/١٩٠٥

١٢٥- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ١٨٩ ـ ١٩٢

وكذلك Meinardus, O.: op. cit. P. P. 25- 26

المطران المصرى فى القدس يدافع عن حقوق الاقباط فى الدير:ـ

وكان المطران المصرى قد وصل الى القدس عندما سمع بقيام البعثة الاثيوبية بجمع هذه الشهادات، وتباحث فى الأمر مع متصرف القدس فى محاولة لإيجاد طريقة مناسبة وحاسمة للنزاع وتلافيا لهذه المشكلة. حيث تكرر تواتر البرقيات والضغط الواقع على متصرف القدس من قبل الباب العالى من اجل ارضاء الاثيوبيين وذلك بالرغم من ان المتصرف اوضح للباب العالى خطورة اعطاء الاثيوبيين أى حق من الحقوق قد يوقع المنازعات بين الطوائف وتعم الفوضى و ينتهك نظام (الاستاتوس كيو).

وكان مؤملا ان يقتنع الباب العالى بذلك غير انه بالنظر الى المساعى التى قام الاثيوبيون بها فإن الباب العالى كان مضطرا لتطييب خاطرهم بأى طريقة.

لذلك فقد أرسل المطران المصرى إلى البطريرك يخبره بأنه يخشى ان يفوز الاثيوبيون بمقصدهم فى صدور ارادة سنية، بفتح الكنيسة الموجودة بالدير والممنوعين منها من قديم لتأدية شعائرهم الدينية بها استناد إلى الشهادات المعطاه لهم من رؤساء الطوائف الاخرى بالقدس، وقد تعتمد الدولة العثمانية ذلك وتأمر بفتحها. ولم يكن امام المتصرف إزاء هذا الامر الا تنفيذه ولو بالقوه.

واقترح المطران لحل هذه المشكلة ان يحرر عقد ايجار امام القاضى الشرعى بأنهم يقيمون فى الدير بصفة مستأجرين له لمدة معلومة وفى مقابل ذلك يسلم لهم مفتاح الباب الخارجى فقط وهذه الايجاره لاتشمل الكنائس الموجودة به بل تكون قاصرة فقط عن الحجرات القاطنين بها. وانتهت بذلك المفاوضة بين المطران المصرى والمتصرف على امل ان يطرح هذا الاقتراح على

الدولة. وارسل المطران رسالته هذه للبطريرك ذاكرا فيها كل ما جرى فى المفاوضة ومنتظر تعليماته(١٢٨).

وجاء الرد من الدار البطريركية بمصر إلى المطران المصرى بالقدس، وكان يوضح بجلاء مدى عدم الإدراك لخطورة ما قامت به البعثة الاثيوبية فى القدس وما يترتب عليه من نتائج فى الاستانة، بالرغم من ان المجلس الملى العام كان قد أوفد إلى الآستانة مندوبا خاصا عنه، وعلاوة على ذلك المراسلات البريدية التى تمت بين خديوى مصر وبين الباب العالى بشأن هذا الموضوع(١٢٩).

وقد ذكر البطريرك فى رسالته «ومن جهه مسألة دير السلطان فأنه لحد الآن لم يصدر فى شأنها شئ له اهمية من الآستانة وغاية الأمر بوجوب صلح الاثيوبيين مع الاقباط». وطلب من مطرانه اخباره بما يجد فى هذا الموضوع(١٣٠). وبعد ذلك بإسبوع تقريبا أرسلت الدار البطريركية رسالة أخرى إلى المطران بالقدس تؤكد فيها عدم حدوث شيء يتعلق بالدير وتذكر له بأن الخديوى تفضل بالكتابة إلى الصدر الاعظم بما لزم نحو ذلك وكتب ايضا بطرس باشا غالى إلى الباب العالى فى هذا الموضوع. كما طلبت منه عدم اجراء اى اتفاق فى هذا الشأن قبل اخبار الدار البطريركية به(١٣١).

١٢٨- رسالة من المطران المصرى بالقدس إلى البطريرك بتاريخ ٩ كهيك سنة ١٦٢٢ - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥

١٢٩- مذكره مقدمة من المطران المصرى بالقدس بشأن فتح باب للاثيوبيين

١٣٠- من الدار البطريركية بالقاهرة إلى المطران المصرى بالقدس ٢٥ كهيك سنة ١٦٢٢ - ٣ يناير سنة ١٩٠٦

١٣١- من الدار البطريركية بالقاهر إلى المطران المصرى بالقدس ٣ طوبة سنة ١٦٢٢ - ١١ يناير سنة ١٩٠٦

ويتضح مما سبق عدم ادراك الدار البطريركية والحكومة المصرية بما كان يجرى اعداده فى الآستانة وذلك أن (مشاشا) والبعثة الاثيوبية التى حصلت على الشهادات من رؤساء الطوائف بالقدس، قد سافرت بها إلى الآستانة وهناك تمكنوا بمساعدة الروس من استصدار ارادة سنية فى اوائل شهر يناير سنة ١٩٠٦ تقضى باعطائهم مفتاح آخر للدير([١٣٢]). ولما علم المطران بذلك اخبر الدار البطريركية بذلك فى ١٢ يناير سنة ١٩٠٦ والتى كانت قد ارسلت فى اليوم السابق لهذا التاريخ تقول فيه إنه لم يحدث شىء فى الاستانة فى مسألة دير السلطان ــ كذلك فقد ذكر أيضا بأن المتصرف ابلغه بصدور هذه الأرادة السنية وإنه إذا تأخر فى تنفيذ ذلك تقوم الحكومة بتنفيذها ([١٣٣]). وأكد المطران ذلك فى برقية آخرى له للدار البطريركية عندما ارسلت إليه ــ بعد أن فاجأتها الصدمة ــ لتتأكد من ذلك، فقد ذكر لها «مفتاح للباب الخارجى ليكونوا ــ الاثيوبيين ــ احرارافى دخولهم وخروجهم نهارا وليلا علاوة على اقامتهم فيه» ([١٣٤]).

وعندما أعرب المطران للمتصرف عن أن اعطاء الاثيوبيين هذا المفتاح يكسبهم حقا ليس لهم أجابة المتصرف شفهيا بما أراد به أيطمئن المطران من هذه الجهة. ولكن الأخير طلب أن يكون ذلك كتابا فحرر له المتصرف مذكره وديه فسر فيها الإرادة السنية بأنها لا تخل بحقوق الأقباط المعروفه لدى الدولة من جهة التعمير وجميع الخصوصيات الأخرى المكتسبة الداخلة فى (الأستاتوس كيو) ولا يحتمل تأويلها بأعطاء حق جديد فى التملك للاثيوبيين وأنه بهذه الطريقة تحسم المشاكل والقيل والقال الذى يحصل فى بعض

١٣٢- صورة الارادة السنية الصادرة من الآستانة المتصرفية بالقدس فى يناير سنة ١٩٠٦

١٣٣- برقية المطران إلى البطريرك بتاريخ ٤ طوبة سنة ١٦٢٢ ــ ١٢ يناير سنة ١٩٠٦

١٣٤- برقية المطران إلى البطريرك بتاريخ ٥ طوبة سنة ١٦٢٢ ــ ١٣ يناير سنة ١٩٠٦

الأحيـان بين الأفـراد بـداعي الدخول والخروج وأساس الأمر بالنسبة لوجهة نظر الأقباط هو عبارة عن أظهار مجاملة من المضيف لمضيفه (١٣٥) .

وبـالرغم من ذلك فقد رفض المطران تفسير المتصرف هذا للارادة السنية وطلب تأجيل تنفيذها حتى تظهر نتيجة المساعى التى تبذلها الرياسة الدينية فى مصر لـدى البـاب الـعـالـى بشأن هذا الموضوع وقد وافق المتصرف على طلب المطران هذا ، وأرسل برقية إلى الباب العالى ــ مراعاة للأقباط وتبريرا لهذا التأجيل ــ يخبره فيه بتنفيذ منطوق الارادة استند فيه على عدم وجود رئيس للاثيوبيين بالقدس أوأحد منهم يعتمد عليه فى تسليمه المفتاح .

ومع أنـه كـان يمكـن للمـتصرف وقتها أن يعمل مفتاحاً آخر و يسلمه لوكيـل الاثـيـوبيين أولأى واحد منهم فإنه فعل ذلك لكى يتيح فرصة من الوقت للأقباط لتقوم بمساعيها عند الباب العالى .

وبـالـفـعـل فـقـد اسـرع المـطـران المصرى وأخبر البطر يرك بكل تطورات الموقف ذاكرا له موقف المتصرف هذا حاثاله ببذل غاية الجهد وتوجيه العناية الفـائـقـة فى هـذا الموضوع واجراء المساعى اللازمة لوقف هذه الارادة السنية وعدم اعطاء الاثيوبيين مفتاح الباب . وعرض المطران على البطر يرك أنه فى حالـة فـشـل هـذه المـساعى وعدم إمكانية رد هذه الأرادة السنية فأنه يحبذ التـفـاوض فى اقـتـراحـه وهـو التـسـاهـل بمنحهم قطعة أرض من الديرفى الجهة الـشرقية وذلك بهدف القضاء على هذه المنازعات والتى اصبحت مزمنه بين الطائفتين (١٣٦) .

١٣٥- مذكرة ودية بخصوص اعطاء مفتاح للأثيوبيين من متصرف القدس للمطران المصرى ٥ كانون الثانى سنة ١٣٥١ ــ يناير سنة ١٩٠٦

١٣٦- رسالة من المطران المصرى بالقدس إلى البطريرك بمصر بتاريخ ١٢ طوبة سنة ١٦٢٢ ــ ٢٠ يناير سنة ١٩٠٦

وبدلا من أن تهتم الدار البطريركية بمصر برسالة المطران هذه، دخلت في مهاترات بيزنطية مع مطرانها في القدس وذلك بسبب تلقيها خبرا من الآستانة يؤيد صدور الارادة السنية ولكنه كان محرفا لسوء فقد قيل فيه أن تسليم المفتاح للأثيوبيين متروك لسماح الأقباط ورضاهم (١٣٧). لذلك فقد أسرعت الدار البطريركية وأرسلت برقية إلى مطرانها تطلب منه أن يبلغ المتصرف رسميا بعدم سماحها بتسليم الأثيوبيين مفتاح آخر للدير (١٣٨).

فأجاب المطران بأن تسليم المفتاح لا يتوقف على سماح الأقباط وإنما هو أمر ملزم للمتصرف بتنفيذه وأنه ينتظر حضور رئيس الاثيوبيين حتى يعمله ويسلمه له. ولفت المطران نظر الدار البطريركية إلى ضرورة التراسل مع الباب العالي حتى يصدر أمره رسميا للمتصرف بوقف هذا الإجراء، بدلا من التراسل معه، وأوضح لها بأنه لن يخبر المتصرف بهذه البرقية إذ ان هذا لا يهم المتصرف فهو منفذ للأوامر فقط وأنه اذا كان من أجل تسليم المفتاح فهذا من إنسانيته ومروءته حتى يجد الأقباط وقتا لعمل مساعيهم لرد هذه الارادة السنية.

ولما كانت جميع البرقيات والرسائل الداخلة والخارجة من والى القدس يطلع عليها المتصرف لهذا كان المطران المصرى يعيب على الدار البطريركية إرسال هذه البرقية التى توجب اشمئزاز المتصرف وتظهر الأقباط ورئيسهم الدينى بصورة غير المقدرين لعمله الأمر الذى يترتب عليه اتمام عمل المفتاح بقوة الحكومة وتسليمه للأثيوبيين الموجودين بالقدس الآن وقبل حضور رئيسهم من الآستانة بصرف النظر عن احتجاج المطران. وفى نهاية رسالة

١٣٧- من مذكرة الأنبا تيموثاوس سنة ١٩٢٣.

١٣٨- برقية من البطريرك إلى مطران القدس المصرى فى ٢٠ يناير سنة ١٩٠٦

المطران طلب إفادته تلغرافيا عما تم من المفاوضات الجارية بين الكنيسة والباب العالى حتى يطمئن (١٣٩).

وبالرغم من ذلك فقد تمسكت الدار البطريركية فى ردها بما ذكرته من قبل وحذرت مطرانها فى القدس من أن يسمح بإعطائهم مفتاحا للدير وأن لا يتساهل فى شىء ولا يسلم أى شىء لهم أما بخصوص اعطائهم قطعة أرض من الدير والتى أشار إليها المطران من قبل فسوف ينظر فيه فيما بعد(١٤٠).

واعاد المطران مرة أخرى ما سبق أن ذكره فى رسائله السابقة للبطريرك من ضرورة الاهتمام بالاتصال مع الباب العالى حتى يلغى ما صدر عنه من قبل. وعرض على البطريرك بأن يسافر إلى الآستانة لبحث هذا الموضوع(١٤١).

وكان رد البطريرك غريبا. وبعيدا تماما عما كان يريده المطران المصرى وعن الواقع أيضا. فقد أصر البطريرك من أنه قد تحقق من أنه لم يكن هناك إجبار فى عمل مفتاح ثان إلا بعد موافقته. بل إنه أخذ ضمنا بأن المطران قد أخبر المتصرف بإقتراحه بخصوص تسليم قطعة أرض للاثيوبيين، وأن المتصرف بدوره أخبر حكومته بذلك التى تمسكت بهذه الفكرة. وقد شكر البطريرك فى رسالته المتصرف على ما أظهره من المساعدة وحسن الميل (١٤٢).

١٣٩- من المطران المصرى بالقدس إلى الدار البطريركية بتاريخ ١٣ طوبة سنة ١٦٢٢ — ٢١ يناير سنة ١٩٠٦

١٤٠- من البطريرك إلى المطران المصرى بالقدس بتاريخ ١٦ طوبة سنة ١٦٢٢ — ٢٤ يناير سنة ١٩٠٦

١٤١- من المطران المصرى إلى البطريرك التاريخ ١٤ طوبة سنة ١٦٢٢ — ٢٢ يناير سنة ١٩٠٦

١٤٢- من البطريرك إلى المطران بالقدس بتاريخ ٢٢ طوبة سنة ١٦٢٢ — ٣٠ يناير سنة ١٩٠٦

ومع أن المطران أخبر البطريرك بأنه لم يفعل هذا سوى لكسب الوقت وأن هذا الحل يجب أن يوافق عليه البطريرك والمجلس الملى العام كما قال بذلك للمتصرف فإن الأخير رفض هذا الأقتراح وذكر بأنه قد يكون لهذا الأقتراح فائدة لولم تكن هناك اراده سنية صدرت ولابد من تنفيذها .

وكان هدف المطران أنه مادام الأمر قد أصبح كذلك وحتى ينقذ مايمكن أنقاذه بعد أن تأكد له صعوبة رد هذه الارادة السنية ــ من اقتراحه هذا هو أن هذه القطعة المعطاة لهم ليبنوا عليها مايريدون فى مقابل اخلاء باقى الدير للأقباط لكى ينتفعوا به اذ لا فائده عائده منه والاثيوبيين يحتلونه كله (١٤٣) .

ويتضح مما سبق مدى انشغال الكنيسة فى مصر بمراسلات لا تقدم ولا تأخر وتركت مسألة مهمة وهى السعى لوقف هذه الارادة السنية .

وبينما الكنيسة المصرية ومطرانها بالقدس منشغلين بمهاتراتهم هذه كان الأثيوبيون فى الآستانة ، بعد أن وجدوا أن الأقباط ومطرانهم فى القدس يرفضون بشده منحهم هذا المفتاح ، يركزون جهودهم على أن يستغلوا اقتراح متصرف القدس الذى عرضه لحل هذا الأشكال بفتح باب خاص للاثيوبيين من الجهة الشرقية للدير، وهذا بالطبع غير الأعتقاد الذى اعتقده البطريرك والخاص بمنحهم قطعة أرض. وعلى أى حال فقد صدرت ارادة سنية أخرى لصالحهم والبطريرك وشعبه فى غفلة تامة عما حدث ، وقد جاء فى الارادة الجديدة بأن يجب تنفيذ أحد الأقتراحين تسليم مفتاح للدير للاثيوبيين أوفتح باب لهم بالجهة الشرقية للدير واشترطت هذه الاراده أن

١٤٣- من المطران المصرى بالقدس إلى البطريرك بتاريخ ٢٢ طوبة سنة ١٦٢٢ ــ ٣٠ يناير سنة ١٩٠٦

ينفذ فتح الباب فى حالة موافقتهم على ذلك على أن لا يطرأ بسببه خلل فى نظام (الاستاتوس كيو) الخاص بهذا الدير (١٤٤).

واطلع المتصرف المطران المصرى على هذه الارادة السنية الجديدة، وطلب منه عرضها على البطريرك. وقد أرسل المطران الارادتين الاولى والثانية إلى البطريرك، حتى يلمس بنفسه تطور الأمور والأحداث وحتى يبرىء المطران نفسه من اتهام البطريرك له بأنه أوحى للمتصرف بالتنازل عن قطعة الأرض من الدير ويؤكد أن اقتراحه هذا لم يعمل به الباب العالى، وليثبت كذلك للبطريرك أنه لم يفعل شيئا من المساعى المزعومة التى أوضحها له فى رسائله عن قيامه بها فى الآستانة لأحباط ما قام به مشاشا والوفد الأثيوبى (١٤٥).

وبعد أن كُللت جهود مشاشا بالنجاح عاد من الآستانة إلى مصر لكى يستغل الرأى العام القبطى لصالحه حيث استطاعت النياشين التى اعطيت لكبار رجال الأقباط ورجال دينهم من قبل مندوبى منليك (متاوس ومشاشا) اللذين أرسلهما إلى مصر بهدف تهيئة الأمة القبطية للمطلب الاثيوبى الهام وهو الحصول على دير السلطان (١٤٦).

وكانت الوسيلة العامة الشائعة فى ذلك الوقت هى الصحف القبطية، وقد كانت عملية قطع العلاقات الدينية فى هذه الفترة وبسبب هذا الدير قد اعطت قوة ودفعا لحملة نياشين الامبراطور الاقباط فى تكثيف نشاطهم لتهيئة الرأى العام بل القبطى وتعاطفه مع المطلب الأثيوبى هذا. وقد دعا

١٤٤- رسالة من المطران المصرى بالقدس إلى البطريرك بمصر بتاريخ ٢٢ طوبة سنة ١٦٢٢ــ ٣٠ يناير سنة ١٩٠٦

١٤٥- مذكرة الابنا تيموثاوس سنة ١٩٢٤، يوسف سعد: المرجع السابق صـ ١٧

١٤٦- مجلة عين شمس عدد (٤، ٥) ١٩ شهرى كهيك وطوبة سنة ١٦٢٠م السنة (٤)

هؤلاء إلى أن سبب الجفوة بين الأقباط والأثيوبيين هى هذا الدير التى قد يؤدى إلى الانفصام بين الكنيستين بعد طول اتحاد ووفاق بينهما، وأوضحوا أنه ما دام للكنيسة المصرية الرياسة الدينية والزعامة على كنيسة أثيوبيا فإن هذه الرياسة أيضا تنعكس على دير السلطان، وأنه لا فرق بين الأثيوبى والقبطى فى الدير وأن لكل منهما حق التمتع به، كما دعوا إلى إرسال وفد قبطى إلى أثيوبيا ومقابلة (الامبراطور منليك) ورجال دولته فى محاولة لتحسين العلاقات بين أثيوبيا والكنيسة المصرية، وهذا اذا تم فى هذا الوقت فإنه لم يكن يتحقق إلا بالتنازل عن الدير للاثيوبيين الذين كانوا فى قمة جهودهم وتصميمهم على أخذه. وعلى أى حال فإن هذا الوفد لم يرسل إلى أثيوبيا (١٤٧).

وقد قدم هذا الأقتراح فى اطار عاطفى هدفه نيل التأييد من الشعب القبطى، وبالفعل تحقق وأصبح هناك اتجاه قوى بين الأقباط بضرورة الأتفاق والمصالحة مع الاثيوبيين وعودة العلاقات بين كنيسة الاسكندرية (والامبراطور منليك).

ولكى يصل الضغط العاطفى على الشعب القبطى وصل (مشاشا) إلى مصر بعد انتهاء جهوده الناجحة فى الآستانة، ولم ينزل كعادة كبار رجال أثيوبيا على كنيسة الاسكندرية بل نزل فى أحد فنادق مصر الكبرى، ثم قام بزيارة البطريرك وتقرب إلى بعض رجال الدين الأقباط بمصر وذلك فى محاولة جديدة منه وصفت فى ذلك الوقت «بالأنقلاب التام فى خطته وخطة أمته مع الأمة القبطية». فبعد أن كانت تصريحاته من قبل يشوبها التهديد والشدة أصبحت فى زيارته هذه مبهمة وغير صريحة وكان هذا بهدف الحصول على مكاسب جديدة من البطريرك وأضفى عليها الغموض حتى

١٤٧- الوطن فى ١٩٠٦/١/٢٠

لا يثير الرأى العام القبطى الذى كسبه فى صفه بجهود مخلصيه من الأقباط (148).

وبالفعل فقد أستطاع أن يحصل من البطريرك على وعد منه براحتهم وفض المسألة للرابطة الدينية ومن أجل الامبراطور والامبراطوره. ولهذا فقد وعده البطريرك بأنه بعد عودة (مشاشا) من القدس وحضور المطران المصرى بها «يصير راحتهم بعد عرض الأمر على أعيان الأمة القبطية بمصر وتقرير مايترأى فى شأنه» (149).

ويبدو أن (مشاشا) هذا قد تحادث مع البطريرك بخصوص كنيسة مغلقة موجودة فى الدير سبق أن صلى فيها (الرأس ماكونين) منذ حوالى اثنى عشر عاما، وظهرت فى هذه المحادثة أطماع الاثيوبيين فيها مما جعلت البطريرك يرسل إلى مطرانه فى القدس يستفهم عن هذه الكنيسة وعن سبب إغلاقها وعن كل مايعرفه عنها وفى نفس الوقت حذره بعدم الأقرار بشىء سواء بالنسبة للكنيسة أوغيرها حتى مع عودتهم والممارسة معهم، وذلك للوفد الأثيوبى الذى يزور القدس لمدة ثمانية أيام وذلك بعد زيارته لمصر ثم يذهبون بعد ذلك إلى بلادهم.

وطلب البطريرك أيضا من مطرانه مقابلة الوفد الأثيوبى بالقدس بكل بشاشه وترحاب ويعمل على راحتهم حتى يكونوا مسرورى الخاطر وسمح البطريرك للمطران بالمجىء إلى مصر اذا رأى ذلك واعاد تحذيره مرة أخرى للمطران قائلا «اذا كان الوفد الأثيوبى يطلب شيئا أويقوم برفع دعوى فلا

148- الوطن فى 7/2/1906

149- رسالة من البطريرك الى المطران المصرى بالقدس 9 أمشير سنة 1622 — 16 فبراير سنة 1906

تقرروا شيئا ولا تجادلوا قبل مخابرتنا» . وأعرب البطريرك عن عشمه فى أن يساعد متصرف القدس المطران فى ذلك(١٥٠) .

■□■□■

وكان الوفد الأثيوبى قد وصل إلى القدس وأقنع المتصرف بوجوب تنفيذ أحدى الارادتين السنيتن الصادرتين من الباب العالى ، فطلب المتصرف من المطران مفتاح الدير للاثيوبيين وفتح كنيسة لهم من الكنيستين الموجودتين بالدير.

وبالرغم من أن المطران قد أبرز للمتصرف البرقية التى أرسلها البطريرك والتى يقول فيها «بأن تبليغات الباب العالى هى المحافظة على (الاستاتوس كيو) فلا تغير شيئا حتى يحضر (مشاشا)حسب اتفاقه مع البطريرك فى مصر. فلما حضر (مشاشا) إلى القدس وأطلع على البرقية لم يهتم بها ، كذلك لم يهتم بها المتصرف لأن عنده ارادتين سنيتين صريحتين يجب تنفيذ أحداهما فرأى أن ينفذ الارادة السنية الخاصة بفتح الباب بالقوة بعد أن ثبت له فشل الأقباط فى مساعيهم وخشى أن ينسب إليه الباب العالى تهمة التقصير فى تنفيذ الأوامر (١٥١) . وبالفعل فتح الباب بالقوة (١٥٢) .

ولم يكتف الأثيوبيون بفتح الباب ، بل سعوا من جديد لكى يحصلوا على كنيسة الملاك وبالتالى على الدير كله (١٥٣) . وكان (مشاشا) قد

١٥٠- رسالة من البطريرك الى المطران المصرى بالقدس ٥ أمشير سنة ١٦٢٢ - ١٢ فبراير سنة ١٩٠٦

١٥١- برقية من المطران المصرى بالقدس الى الدار البطريركية ١٨ أمشير سنة ١٦٢٢ - ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٦

١٥٢- يوسف سعد: المرجع السابق ص١٧

١٥٣- المصدر السابق ص١٨

تفاوض من قبل مع البطريرك أثناء زيارته لمصر ورفض الأخير طلبه هذا ضمنا وبصوره غير مباشرة، لذلك فقد استعان بمساعدة قنصل إيطاليا فى القدس الذى اتصل بسفارة بلاده بالآستانة طالبا تعضيد الاثيوبيين لدى الباب العالى فى طلبهم هذا (١٥٤).

وبالفعل فقد أصدر الصدر الأعظم أمره إلى المتصرف بفتح كنيسة للاثيوبيين، وأخبر المتصرف وكيل مطرانية الأقباط بذلك طالبا بسرعة اجراء مايلزم بهذا الأمر خوفا من وقوع المحذور مثلما حدث فى مسألة فتح الباب. وبالفعل فقد أسرع وكيل المطرانية بإخبار المطران الموجود فى ذلك الوقت فى مصر بهذه التطورات وأضاف بأن متصرف القدس قد أعطى على برقية الآستانة هذه، وأضاف وكيل المطرانية فى رسالته أن شخصين من السفارة الأنجليزية بالآستانة قد جاءا إليه وناقشاه فى موضوع الدير وفهم منهما أن فى الآستانة بارونا روسيا كان يساعد (مشاشا) والاثيوبيين فى جميع مساعيهم وكان يمدهم بالمال وأعرب أنه ربما حدث تحالف بين روسيا وايطاليا فى هذا الموضوع (١٥٥).

وكان المطران المصرى بالقدس قد أتصل بالسلطات البريطانية فى مصر وعرض عليها هذا الموضوع، وأتصلت هى بدورها بالسفارة البريطانية فى الآستانة بهدف وقف محاولة الأثيوبيين هذه. ويبدو فعلا أن سعى الاثيوبيين هذا قد فشل بسبب تدخل السفارة البريطانية فقد أرسل وكيل المطرانية فى القدس إلى المطران بمصر يخبره بأن جاءه مندوب من القنصل الأنجليزى فى القدس وأخبره بأن السفارة البريطانية فى الآستانة بناء على

١٥٤- مذكرة الأنبا تيموثاوس مطران القدس المصرى سنة ١٩٢٤

١٥٥- من وكيل المطرانية المصرية بالقدس إلى مطرانها بالقاهرة ٢١ بؤونه سنة ١٦٢٣ — ٢٨ يونية سنة ١٩٠٦

شكوى المطران قد ردت طلب سفارة ايطاليا لدى الصدارة الذى أمر بعدم فتح كنيسة الملاك للأثيوبيين.

ويتضح من هذه الرسالة أن متصرف القدس قدم مساعدته للأقباط فقد عرض البرقية التى وصلته من الآستانة على القتصل الأنجليزى فى نفس اليوم الذى أخبر فيه وكيل المطرانية بوصولها وذلك حتى تتوحد جهود الانجليز والأقباط لوقفها (١٥٦).

■□■□■

تجدد مساعى الأثيوبين للحصول على الدير:ـ

ولم يثن هذا الفشل عزم الاثيوبيين فجددوا مساعيهم فى أواخر سنة ١٩٠٦. وطلبوا فى هذه المرة اجراء ترميمات بالدير وفتح الكنيسة. وكانت السلطات التركية فى القدس قدمت إلى المطرانية المصرية بها من قبل كشفا بما يجب عليها ترميمه فى دير السلطان. ولذلك فقد عرض الاثيوبيون بالحاح أن يقوموا هم بهذه الترميمات. واعترض المطران على العرض الأثيوبى هذا. واقترح المتصرف على المطران حلا لهذا الاشكال بأن يقوم الأقباط على حسابهم باجراء هذه الترميمات التى يطلبها الاثيوبيون، ووافق المطران على هذا الحل وارسل يعرضه على البطريرك، كما جدد اقتراحه القديم بتجنيب قطعة أرض من الدير للأثيوبيين وذلك بهدف حسم هذا النزاع (١٥٧).

١٥٦- من وكيل المطرانية المصرية بالقدس إلى مطرانها بالقاهرة ٢١بؤونة سنة ١٦٢٣ــ ٢٨ يونيه سنة ١٩٠٦

١٥٧- من البطريرك إلى مطران القدس المصرى ٧ بابه سنة ١٦٢٣ــ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٠٦

وقد عرض البطريرك رسالة المطران هذه على المجلس الملى العام الذى قرر بجلسته المنعقدة فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٦، بتعيين وفد من أثنين من الأقباط للذهاب إلى القدس ومعه صورة القرار وذلك للتناقش فى أسباب

النزاع والطرق الموصلة لأزالته، ويرفع تقريرا بذلك إلى المجلس الملى العام للنظر فيه (١٥٨)، على أن هذا المجلس صرف النظر عن إرسال الوفد واكتفى بطلب بعض المعلومات اللازمة من المطران نفسه مباشرة (١٥٩). وكانت السلطات التركية بالقدس قد قامت بعمل الترميمات اللازمة بنفسها (١٦٠). وقد أبلغ المطران الدار البطريركية بذلك، وأرسلت إليه الأخيرة تعتذر عن عدم إرسال الوفد وسمحت للمطران أن يدفع النفقات التى تكلفتها هذه الترميمات بما فيها عملية فتح الباب، وطلبت منه أخذ المستندات اللازمة لذلك وإرسالها إلى المجلس الملى العام، مع تقرير مفصل بسائر الاستعلامات المطلوبة من المطران والرسم الموضح به اقتراحه السابق بمنح الأثيوبيين قطعة أرض مساحتها ٢٤٠ م٢، وطلبت ارسال ذلك بأسرع وقت (١٦١). وبناء عليه فقد دفع المطران تكاليف الترميمات التى نفذتها السلطات التركية وبذلك فشلت محاولة الأثيوبيين فى القيام بها، أما بخصوص فتح الكنيسة التى ضموا طلب فتحها مع قيامهم بالترميمات فقد رفضت كذلك مع رفض طلبهم الخاص بعمل الترميمات (١٦٢).

١٥٨- الوطن فى ١٥/ ١٠/ ١٩٠٦

١٥٩- الوطن فى ١٣/ ١١/ ١٩٠٦

١٦٠- يوسف سعد: المرجع السابق ص١٨

١٦١- من البطريرك إلى المطران المصرى بالقدس ١٧ هاتور سنة ١٦٢٣ — ٢٦ نوفبر سنة ١٩٠٦

١٦٢- مذكرة الانباتيموثاوس مطران القدس المصرى سنة ١٩٢٤

ونتيجة لهذا الفشل أرسل الأثيوبيون وفدا جديدا إلى الآستانة يساعده فى الضغط على الحكومة التركية كل من مندوبى روسيا (١٦٣) والمانيا (١٦٤) وايطاليا (١٦٥) .

واستطاع الوفد الأثيوبى بذلك أن يحصل من السلطان العثمانى على أمر بأعادة النظر فى موضوع دير السلطان وأبلغ هذا الأمر إلى مجلس متصرفية القدس . الذى أصدر قراره بعدم الموافقة على اعادة النظر فى هذا الموضوع (١٦٦) . وأرسل المجلس بقراره هذا إلى الآستانة وقد وصفها المطران المصرى «بأنها من أمتن الوثائق التى يستند عليها فى إثبات حقوقنا ـ الأقباط ـ فى الدير» (١٦٧) . واستند مجلس متصرفية القدس فى قراره هذا على أن المستندات التى قدمها الأثيوبيون ليست سوى التسوية التى عملت فى سنة ١٢٧٢ هـ والتى على أساسها بنى (فرمان الأستاتوس كيو) وبمقتضى هذه التسوية تبقى الطوائف فى الأمكنة التى فى حوزتها قبل حدوث النزاع ، وقد فسر الأثيوبيون ذلك بأنه يعطيهم حق البقاء فى الأماكن التى كانوا يشغلونها أثناء هذه التسوية ، واستعرض القرار المحاولات الفاشلة للاثيوبيين لسلب ملكية الدير من الأقباط التى تؤيدها الحجج والوثائق التى أصدرها المجلس فى القدس والصدر الأعظم فى الآستانة وقد تقرر تبليغ قرار رفض المجلس هذا إلى الوفد الأثيوبى بواسطة وزارة الخارجية التركية (١٦٨) ، كما

١٦٣- ديمترى رزق : المرجع السابق ص١٩٣

١٦٤- الوطن فى ١٠/ ٩/ ١٩٠٧

١٦٥- الوطن فى ١٠/ ١٠/ ١٩٠٧

١٦٦- ديمترى رزق : المرجع السابق ص١٩٣

١٦٧- مذكرة الانبا تياوثاوس المطران المصرى بالقدس سنة ١٩٢٤

١٦٨- مضبطة مجلس القدس بتاريخ ٢٢ القعدة سنة ١٣٢٥ ـ ١٧ كيهك سنة ١٦٢٤ ـ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧

علم به المطران عن طريق متصرف القدس. كذلك أخبر الأخير الأول بأنه قد وردت له برقية من الصدارة العظمى مضمونها بأن هذا هو كل ما يمكن عمله للاثيوبيين وعلى ذلك فإن المحافظة على (الاستاتوس كيو) هى أمر طبيعى ما لم يوجد سبب يوجب القلق (١٦٩).

وازاء هذا الفشل، سعى الأثيوبيون إلى حيلة أخرى، وهى أن يطالبوا الحكومة التركية بتسليم مفاتيح الدير الذى يصل بينه و بين كنيسة القيامة، وهو المعروف باسم (باب الملاك) إلى بطريرك الروم الذى كان يحابيهم وذلك ليتوصلوا إلى الاستيلاء على الدير (١٧٠).

وقد انعكست خطورة هذه الخطوة التى قام بها الاثيوبيون على الرأى العام القبطى فى مصر وساعدهم فيها كثيراً بعض كبار رجال الطائفة القبطية فى البلاد لدرجة أن أحدهم أرسل إلى البطريرك يقول له «بأنه لايهم ضياع الدير بقدر ما يهم أن نحافظ على بقاء الكنيسة الاثيوبية تابعة لكنيسة الاسكندرية، وأن مسألة الدير ليست من المسائل التى يستخف بها أونتائجها التى قد تضر الطائفة القبطية من الناحيتين من المادية والأدبية»، بل إنه اجتمع باعضاء المجلس الملى العام ليوضح لهم مدى خطورة هذه المشكلة على العلاقات بين الكنيستين، كما اقترح على البطريرك أن يكون لجنة يشترك فيها (مشاشا) مكونة من الأقباط والاثيوبيين للنظر فى مسألة دير السلطان وبحثها بحثا دقيقا و يضع لها حلا يرضى به الطرفان ودعا البطريرك إلى الاهتمام بهذه المسألة، كما أن كثيرين من الأقباط طالبوا بالحفاظ على الدير من ضياعه (١٧١).

١٦٩- مذكرة ودية من متصرف القدس إلى المطران المصرى بتاريخ ٢٩ انون الاول سنة ١٣٢٣

١٧٠- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ١٩٥

١٧١- الوطن فى ٣، ١٦/ ٤/ ١٩٠٨

تقرير وفد الكنيسة المصرية المرسل إلى القدس لدراسة المشكلة :ـــ

وانطلاقا من خطورة ما وصلت إليه مشكلة دير السلطان سواء فى الرأى العام الداخلى أونتيجة لطلب (مشاشا) باعطاء مفتاح باب الدير إلى بطريرك الروم بالقدس، قرر البطريرك والمجلس الملى العام تشكيل لجنة من اعضاء المجلس وارسالها إلى القدس لدراسة المشكلة على أن تقدم تقريرها إلى المجلس الملى العام والبطريرك بعد عودتها[١٧٢].

وقد وصلت هذه البعثة إلى القدس فى ٦ من ابريل سنة ١٩٠٨ وقابلت متصرف القدس، وحاولت التفاوض معه ولكنه ماطلها حتى وصل (مشاشا) فى ١٠ من ابريل سنة ١٩٠٨[١٧٣]. وحاول هو أيضا التفاوض معه ولكن المتصرف طلب منه الاجتماع مع الوفد القبطى الموجود فى القدس لبحث هذه المشكلة حتى تكون المداولات بين الطرفين مثمرة و يصلوا إلى نتيجة لهذا النزاع [١٧٤].

وبالرغم من أن (مشاشا) زار المطران، وأن الوفد والمطران زاروه فى اليوم التالى واتفقوا معه على التفاوض فى اليوم التالى إلا انه لم يحضر محتجا كذبا بأن بعض القناصل قد زاروه فى ذلك الموعد. وذكر الوفد أنهم لم يعودوا يروه ولم يرهم طيلة بقائهم وبقائه فى القدس، وبالتالى لم تجر أى مفاوضات بين الطرفين. وبعد أن تدارس الوفد المشكلة عاد إلى مصر وقدم تقريره الشامل إلى المجلس الملى العام والبطريرك.

■□■□■

١٧٢- الرابطة المسيحية عدد مايو سنة ١٩٠٨ السنة الثانية

١٧٣- تقرير مرفوع من الوفد القبطى إلى المجلس المحلى العام والبطريرك سنة ١٩٠٨

١٧٤- مصر فى ١٥/ ٤/ ١٩٠٨

وقد شمل هذا التقرير كل الأملاك القبطية فى القدس وفلسطين ومن ضمنها دير السلطان الذى ركز عليه الوفد فى تقريره لأهميته وحساسيته. لذلك فقد أستعرض التقرير تطورات مشكلة الدير فذكر أنه عندما تفشت الكوليرا فى القدس سنة ١٨٣٨ أخلى الأقباط الدير ولم يبق فيه سوى الاثيوبيين ولم يعد من الأقباط أحد بعد ذلك سوى راهب واحد فيه لحراسته واثباتا لملكية الأقباط له.

ونتيجة لمشاغبات الاثيوبيين فى الدير وللمطران المصرى أخذ الأقباط يتجنبون الصلاة فى أى من كنيستى الدير وبالتالى لم يبق لهم فى الدير سوى غرفة الراهب القبطى وحق المرور عبر الدير إلى كنيسة القيامة وملكية مفاتيح الأبواب الموصلة إليها (١٧٥).

وكانت نتيجة سعى (مشاشا) فتح باب للاثيوبيين فى الجهة الشرقية من الدير وما زال يسعى بالرغم من صدور الارادة السنية الأخيرة. ومن خلال وساطة المتصرف فى المفاوضات بين الوفد القبطى ومشاشا عرضت عدة حلول لهذه المشكلة منها أن المتصرف عرض الوضع كما هو مع السماح للأثيوبيين بالصلاة فى احدى الكنيستين، وبالرغم من تهديده باستخدام القوة لتنفيذ هذا إلا أن الوفد القبطى لم يقبله.

وأخيرا عرض الوفد حلا سلميا اشترط فيه أن يكون صادرا من المتصرف لا من الوفد وهو أن يأخذ الأثيوبيون مساحة قدرها ٢٤٠ م فى الزاوية البحرية الغربية، ولهم أن يبنوا فيها كنيسة و يتركوا ما عدا ذلك.

و يلاحظ أن هذا العرض هو ما كان قد عرضه المطران المصرى بالقدس من قبل على البطريرك، وعلى أى حال فقد رفض الاثيوبيون هذا الحل بحجة أنهم يريدون البركة والمحلات المقدسة لا الملك والمال.

١٧٥- تقرير مرفوع من الوفد القبطى إلى المجلس المحلى العام والبطريرك سنة ١٩٠٨

كذلك رفضوا حلا آخر يتمثل فى ترك الدير وأخذ منزل من منازل الوقف للأقامة فيه مع السماح لهم بالصلاة فى أحد الكنائس ما دام غرضهم البركة .

وعرض الوفد حلا ثالثا لهذه المشكلة على شرط أن يصدق عليه البطريرك والمجلس الملى والعام ، وهو أن يأخذ الأثيوبيون ٢٤٠ م٢ مع حق الصلاة فى أحدى كنائس الدير تحت أمر وسلطة المطران المصرى وفى الأوقات التى يحددها . ومع أن هذا الحل أرضى الجميع إلا أن الأثيوبيين رفضوه أيضا (١٧٦) .

وحاول القنصل الانجليزى التفاوض مع الوفد القبطى لصالح الأثيوبيين ، فأخبرهم بأنه خابر السفير الانجليزى فى الآستانة ليخابر بدوره قنصل انجلترا بمصر ليؤثر على البطريرك لكى يبقى الاثيوبيين فى الدير ويمنحهم حق الصلاة فى الكنيسة ــ وهذا هو الحل الذى حاول متصرف القدس فرضه ، ورفضه الوفد القبطى ــ وبالفعل فقد كرر الوفد القبطى رفضه بالرغم من أن القنصل الانجليزى ذكر له بأن الأثيوبيين سيحررون على أنفسهم وثيقة بأن لا يطالبوا بعد ذلك بشىء ويقرون بأن الملكية والمرور يبقيان للأقباط .

وقد اعترض الوفد على ذلك بأنه لا قيمة لكتابتهم وأمضاءتهم لأن من يقاوم الارادة السنية التى صدرت من شهرين فقط لا يبعد عليه أن يتراجع عن تعهداته أوينكرها بتاتا عن الحاجة .

وقد شرح الوفد لهذا القنصل الثلاثة حلول المقدمة منه لهذه المشكلة فأبدى رضاه بالحل الأخير وأكد للوفد أنه يرى فيه تساهلا عظيما ، ووعد

١٧٦- الوثيقة السابقة

بتأييده لدى المتصرف وفعلا بر القنصل بوعده ، ولكن الأثيوبيين أصروا على رفض كل تسوية .

وأخيرا عرض الأثيوبيين ــ بواسطة ترجمان قنصل إيطاليا أن يأخذوا قسمًا من الدير الواقع قبلى وبحرى الدير وأن يوصلوه بالكنيسة و يتركوا الباقى .

وكان معنى هذا أن يملكوا الدير كله وقد رفض الوفد ذلك وأقترح بدوره أن يأخذ الأثيوبيون مساحة ٢٤٠ م٢ بجوار الكنيسة و يفتح لهم باب خاص على الدهليز الموجود أمام هذه الكنيسة على أن يبقى مفتاحه بيد المطران . وقد وافق الجميع . المتصرف و بطاركة الطوائف والقناصل على هذا الحل ، وصرح المتصرف بذلك فى برقياته التى ارسلها للسلطان . ولكن (مشاشا) أدعى أنه لابد له من أخذ رأى (منليك) قبل أن يبت فى الأمر، وزعم أنه أرسل وفدا إلى الآستانة وآخر إلى أثيوبيا .

وقد حمل الوفد فى تقريره بأن (مشاشا) لا يحبذ حل هذه المشكلة لأن ذلك يسلبه حق السياحة والضيافة لدى الباب العالى والدول الأوروبية ، وأعرب الوفد عن أعتقاده بأن (منليك) لا يأبى أى حل معقول لهذه المشكلة التى يعتبرها (مشاشا) لا حل لها ، وأوصت اللجنة بالاتصال بالباب العالى لاقناع السلطان بسوء نية الأثيوبيين واصرارهم على العناد على غير حق ، ومتى تبينت هذه الحقائق بالآستانة وأديس أبابا لا شك أن النزاع ينتهى و ينفض (١٧٧) .

وقد لحق (مشاشا) الوفد الذى أرسله الى أثيوبيا ، اذ وصل إلى الاسكندرية فى أواخر شهر ابريل ، ولم يشأ مقابلة أحد من رجال الأقباط

١٧٧- الوثيقة السابقة

فى مصر لتسوية مسألة دير السلطان، بل أسرع بالرحيل عن الأسكندرية إلى بلده عندما علم أن البطريرك أرسل إليه أحد رجال الوفد المصرى الذى أرسل إلى القدس من قبل لمقابلته بالاسكندرية والتباحث معه فى هذا الموضوع فوجده رحل إلى أثيوبيا ليعرض المشكلة وتطوراتها من وجهة نظره على (منليك) (١٧٨).

وعلى أى حال فقد أصدر السلطان العثمانى، نتيجة للمساعى التى بذلتها مصر، ارادة سنية باعتماد الأقتراح المقدم من الأقباط باعطاء جزء من هذا الدير مساحته ٢٤٠ م٢ للأثيوبيين ليبنوا فيه كنيسة خاصة، واعتبار هذا الارادة حاسمة نهائية لكل نزاع فى المستقبل إلى الأبد(١٧٩).

والواقع أننا لو حللنا تقرير الوفد المصرى الذى ذهب إلى القدس نجد أنه بسبب أهمال الأقباط للدير منذ انتشار الكوليرا فى سنة ١٨٣٧ واخلائهم للدير ولم يبق فيه سوى قبطى واحد تشجع الأثيوبيون على احتلاله. ولم يفكر الأقباط حتى بعد اخلائه من الأثيوبيين أنه يزودوه بمجموعة من الرهبان الأقباط بل ظل هناك راهب قبطى واحد فقط مما زاد من أطماع الأثيوبيين فيه وسعوا لأضفاء الصفة الرسمية على احتلالهم للدير وساعدهم الأقباط بسلبيتهم فى نجاح مساعيهم.

على أن أحوال أثيوبيا بعد ذلك لم تسمح باستمرار المساعى وذلك بسبب الظروف والاضطرابات الداخلية التى انتابت البلاد بسبب مرض (الامبراطور منليك) وبداية الصراع بين الرؤوس (والامبراطوره طايتو) ثم

١٧٨- مصر فى ٢٩/ ٤/ ١٩٠٨

١٧٩- مجلة التوفيق: عدد (١٥، ١٦) السنة (١٢) ٨ مايو سنة ١٩٠٨، المجلة القبطية العدد (٤) السنة (٢) ٦ يولية سنة ١٩٠٨

بعد ذلك بين بعضهم البعض، ولم تستقر الأحوال فيها إلا بعد إرتقاء روديتو والراس تفرى إلى السلطة فى البلاد.

أما بالنسبة للأوضاع فى دير السلطان فى الفترة الباقية من حكم (الامبراطور منليك) فأنه لم يحدث فيها شيء مما كان يحدث من قبل وذلك لأن (مشاشا) لم يعد يحرك المشكلة فهدأت الأحوال ولم يعد الأثيوبيون إلى ثوارتها فلم نعد نسمع شيئا من ذلك، والدليل أنه بعد مرور عامين على إرسال الوفد المصرى إلى القدس أى فى سنة ١٩١٠ قام الأقباط بتعمير بعض غرف الأثيوبيين فى الدير بموجب رخصة من بلدية القدس لم نسمع لها صدى عند الأثيوبيين (١٨٠).

■□■□■

مطالبة زوديتو والراس تفرى بملكية الدير:ـ

سادت الاضطرابات أثيوبيا فى أواخر حكم (الامبراطور منليك) وطوال فترة حكم (الامبراطور لدج ياسو) وبذلك لم تسنح الظروف للأخير بأن يوجه اهتمامه للأثيوبيين الموجودين فى القدس وبالتالى لم تستأنف المساعى التى كان يقوم بها الأثيوبيون فى عهد سلفه (الأمبراطور منليك). هذا إلى جانب عامل خارجى دولى وهو نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ودخول الحرب ضد الحلفاء. وقد نفت السلطات التركية المطران المصرى فى القدس مع بطاركه الطوائف الأخرى من هذه المدينة. وفى أثناء احتلال بريطانيا لفلسطين قام وكيل مطرانية الأقباط بالمدينة فى ديسمبر سنة ١٩١٩ بعلمية ترميم وإصلاح فى الدير بموجب رخصه من بلدية القدس مؤرخه

١٨٠ـ ديمترى رزق: المرجع السابق صـ١٩٩

١٩١٩/١٢/١٣ أقرت صراحة بملكية الأقباط للدير. ولم يسمع فى هذا الوقت عن اعتراض سواء من الأثيوبيين الموجودين فى الدير أومن حكامهم فى أثيوبيا (١٨١) .

وبمجرد أن استقرت الأوضاع للامبراطوره زوديتوفى أثيوبيا ، أرسلت وفدا برياسة قنصل أثيوبيا فى جيبوتى فى سنة ١٩٢١ إلى مصر يحمل معه خطابا للبطريرك تقول فيه «نحن أمام السدة المرقسية نرجو فهم قولنا هذا خوفا من دخولنا أمام القضاء ولكن إذا دخلنا أمام المحاكم وثبت لنا أولكم فهذا يحدث افتراقا بيننا وبينكم ويضحك علينا الأعداء» (١٨٢) .

وأوضح لها البطريرك فى رده أن الدير ملك صريح للأقباط إلا أنه يصح أن يفتح الباب للأقباط والاثيوبيين على السواء لأنهما ابنان لأم واحده هى كنيسة الاسكندرية (١٨٣) .

ويلاحظ من رسالة الأمبراطوره ورد البطريرك مدى المفهوم الخاطىء الذى تكون بمرور الزمن عند الأثيوبيين من أن الدير ملكهم وأن الأقباط هم المغتصبون .

وبالرغم من شرح البطريرك لتطورات المشكلة وتوضيحه لخطأ هذا الأعتقاد فأنه أيضا عرض حلا وسطا لهذه المشكلة .

ولقد سافر هذا الوفد الأثيوبى الجديد إلى القدس (١٨٤) ، حيث سلم خطابا من الأمبراطورة إلى مطران الأنجليز فى هذه المدينة مع بعض الهدايا ،

١٨١- المرجع السابق صـ١٩٩ ، يوسف سعد : المرجع السابق صـ٣٧

١٨٢- ديمترى رزق : المرجع السابق صـ١٩٩ ، مصر فى ١٢ ،١٣/ ١٠/ ١٩٢١

١٨٣- من البطريرك إلى الامبراطوره زودتيو بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٢١

١٨٤- مصر فى ١٢ ، ١٣/ ١٠/ ١٩٢١

وقد طلبت الأمبراطوره منه التوسط فى فحص هذه المشكلة ورد أملاك الأثيوبيين إليهم، كما أرسل مطران أثيوبيا (متاوس) إلى مطران القدس المصرى كتابا رقيقا يرجوه السعى فى نهو هذه المشكلة. لذلك فقد أخذ المطران المصرى بالقدس يترجم الوثائق الخاصة بالدير والمؤيدة لملكية الأقباط له من اللغتين التركية والعربية إلى اللغة الانجليزية والفرنسية لكى يطلع عليها حاكم القدس الانجليزى والمطران الانجليزى لهذه المدينة ورئيس الوفد الأثيوبى (١٨٥).

■□■□■

على ان اقتراح البطريرك لم يرض الاثيوبيين (١٨٦)، كما ان محاولاتهم مع السلطات الانجليزية فى القدس ومطرانهم لم تأت بنتيجة، والدليل على ذلك أن من بين أسباب مجىء (الانبامتاوس) إلى مصر فى يناير سنة ١٩٢٣ (١٨٧)، كانت مشكلة دير السلطان، التى لم يمض على ارسال الوفد الأثيوبى إلى مصر سوى عام وشهرين تقريبا، مع أنه لم يحضر إليها منذ زيارته السابقة فى سنة ١٩٠٢.

وعلى أى حال فقد فشل هو أيضا فى الوصول إلى حل مرضى للطرفين بخصوص هذه المشكلة (١٨٨).

وفى العام التالى أى سنة ١٩٢٤ جاء إلى القاهرة (الراس تفرى ماكونين) بعد أن زار القدس حيث توسط طبيبه اليونانى عند بطريرك

١٨٥- مصر فى ١٩٢٢/٣/٥

١٨٦- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ٢٠٠

١٨٧- مصر فى ١٩٢٣/١/١٥

١٨٨- جرجس فيلوثاوس عوض: املاك القبط فى القدس صـ ٦٤

الروم الارثوزكسي فى المدينة المقدسة فى الحصول على تنازل منه عن غرفة تحت دير (مارابراهيم) يقع قسم منها أسفل دير السلطان فى مقابل اعطائه مقدارا من الذهب وبعض أملاك فى أثيوبيا. وقد اثار ما فعله هذا البطريرك طائفته فاحتجوا عليه عند حاكم القدس وطلبوا منه منع هذه الهبة التى يريدونها (١٨٩). وعلى أى حال ففى فبراير سنة ١٩٢٥ أبلغ البطريرك حاكم فلسطين أنه عدل عن هذه الصفقة(١٩٠).

وكان غرض ولى العهد الأثيوبى منها هو إيجاد ممر يصل الجزء الذى حصلوا عليه أيام (مشاشا) حيث فتح لهم باب فى الجهة الشرقية الشرقية، وبالمنطقة المقدسة (القيامة) وذلك عن طريق هذه الغرفة التى فى دير (مارابراهيم). وكانت هذه الصفقة للاستيلاء على كل منطقة دير السلطان (١٩١).

وعندما عاد (الراس تفرى ماكونين) إلى القاهرة فاتح البطريرك فى موضوع دير السلطان فذكر له الأخير أن هذا الموضوع لا يناقش إلا فى حضور ممثلى الشعب القبطى فى مصر (المجلس الملى العام). ولذلك فقد دعا البطريرك هذا المجلس إلى الانعقاد وحضر (تفرى) هذه الجلسة فى ٤ مايو سنة ١٩٢٤، حيث القى كلمة ذكر فيها أن اتحاد الكنيستين (الأثيوبية والمصرية) هو اتحاد وثيق العرى وتتمسك به الكنيسة الأثيوبية، بالرغم من العوامل التى كانت تعمل دائما للتفريق بينهما، وتمنى دوام هذا الأتحاد إلى الأبد. ثم ذكر أن القدر قد شاء أن يعترض هذه العلاقة مسألة دير السلطان

١٨٩- المقطم ١٣ مايو سنة ١٩٢٤، ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ٢٠٠

١٩٠- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ٢٠١

١٩١- المقطم ١٣/٥/١٩٢٤، نشرة جمعية الاخلاص القبطية المركزية بالاسكندرية (٣٧) ٩ مايو سنة ١٩٢٤

الذى هو ملك الأثيوبيين وأستولى عليه الأقباط . واوضح أن الأثيوبيين قد سعوا مرارت و بوسائل شتى لحسم هذه المسألة وأنه جاء بنفسه يبغى حسمها نهائيا . ثم ذكر أنه اذا لم تحسم هذه المشكلة بالحسنى و باتفاق الطرفين ، ثم عرضت على المحاكم المختصة ، فمها كان الحكم الذى يصدر فيها سواء كان لمصلحة الأقباط أولمصلحة الأثيوبيين فإنه يخشى أن يؤثر ذلك تأثيرا سيئا فى العلاقات بين الكنيستين وقد يؤدى إلى القطيعة ، ثم طلب بالحاح من المجلس أن يبت اليوم فى هذه المسألة صونا للاتحاد المقدس بين الكنيستين . أى أنه تهديد بالانفصال إذا لم تحصل أثيوبيا على هذا الدير .

و بعد أن انتهى (الراس تفرى) من كلمته تكلم وكيل المجلس الملى فرحب به وبمن معه ثم استعرض العلاقات بين الكنيستين على مدى ستة عشر قرنا . قدمت الكنيسة المصرية أبناءها من المطارنة الذين كانوا يتركون بلدهم مدى الحياة لصالح أثيوبيا ورعاية لشعبها بكل أمانة وأخلاص لا طلبا للربح المادى ، كما كانت تقبل أبناء أثيوبيا فى كنائسها واديرتها فينزلون فيها على الرحب والسعة حتى يعودوا إلى بلادهم . وظلت الكنيسة المصرية تقوم بذلك بالرغم من المحن التى صادفتها خلال العصور الماضية ، وهذا هو السبب الذى جعل الأثيوبيين يستمرون فى ولائهم و يتمسكون بعقيدتهم . وأنه إذا كان هناك خلاف فإن العائلة الواحدة كثيرا ما يحدث فيها مثل هذا .

وواضح أن وكيل المجلس الملى يرد على تهديد (تفرى ماكونين) بالانفصال وأن العلاقة بين الكنيستين هى أكبر من شخص يهدد بقطعها . ثم انتقل بعد ذلك إلى المشكلة الخاصة بدير السلطان فأكد بملكيته للأقباط وأثبتها بالحجج والوثائق و بقرارات المحاكم التى كانت تصدر لصالحهم

وتـؤكـد فـشـل مـسـاعـى الأثيوبيين العديدة ومع ذلك فقد تسامحت الكنيسه المصرية وفتحت الدير ثانية للاثيوبيين والأقباط معا .

وأبدى وكيل المجلس أستعداد مجلسه لأجراء تسهيلات أخرى للأثيوبيين بمناسبة وجود (تفرى) فى مصر بشرط أن لا تتعارض مع حق الأقباط المطلق فى ملكية الدير كذلك استمرار تبعيتهم لكنيسة الاسكندرية .

غير أن هذه المسألة لا يمكن حلها فى يوم واحد بل تحتاج إلى دراسة وفحص قد يستغرق أكثر من ثلاثة شهور ليمكن الوصول إلى حل نثق من الآن أنه سيكون مرضيا للفريقين .

واوضح (تفرى ماكونين) أنه يود أن يبت فيها اليوم وأنه يأسف لأن شعبه مهتم بها لذا فهو يكرر طلبه لحسمها صونا لوحدة الكنيستين .

وأعرب وكيل المجلس عن عجزه عن تحقيق ذلك لأن دير السلطان يخص الأقباط جميعا ومن ثم فيجب استشارة كبار رجال الدين فى الكنيسة وكبار أعيان الأقباط وذلك للوصول إلى أحسن حل للمشكلة وإن كان أعرب له عن أن البطريرك ورجال الدين يودون من صميم قلوبهم راحة اخوانهم الأثيوبيين وأنه ستبذل مساع جدية للتوصل إلى حل يرضى الفريقين (١٩٢) .

وواضح جداً أن (تفرى مكونين) يريد أن يحقق نصرا فى هذا الموضوع مستغلا وجوده فى مصر بضغطه المباشر عن طريق التهديد بالانفصال ــ على البطريرك وأعضاء المجلس الملى العام . اذ كان الشخص الأثيوبى الوحيد الذى له منصبه هذا يأتى إلى مصر ليتكلم رسميا فى هذا الموضوع .

١٩٢- جلسه المجلس المحلى العام التى حضرها الرأس تفرى ماكونين فى ١٩٢٤/٥/٤

وربما كان الدافع وراء ذلك هو رغبته فى أن ينجح فى الحصول عليه فى حين فشلت من قبل (الامبراطورة زوديتو) و (الانبا متاوس) من قبل وفى هذا تأييد كبير له ولجناحه المتحرر فى صراعه ضد الجناح المحافظ المناوىء له والمتمثل فى الامبراطورة والمطران وغيرهما، ولاصلاحاته.

■□■□■

رفض الشعب القبطى التنازل عن الدير للأثيوبيين :ـ

وكان لطلب ولى عهد أثيوبيا بالأستيلاء على الدير رسميا، رد فعل كبير فى الرأى العام القبطى فى مصر. فقد أرسلت ونشرت فى الصحف المسيحية بمصر العديد من رسائل الأحتجاج على محاولة تفرى هذه. وكانت هذه الرسائل من جميع فئات الشعب القبطى الثقافية والمادية، وكلها تستنكر هذه المحاولة (١٩٣). بل أن العديد من الجمعيات الخيرية القبطية احتجت بشدة على أى تفريط يمكن أن يقع من أى كان فى حقوق الشعب وأملاكه فى القدس التى تعتبر تراث مقدسا يجب المحافظة عليه والتمسك به مهما كانت التضحية ومهما كانت المغريات التى قد تغرى ضعاف النفوس على التفريط. ودعت إلى إتخاذ الإجراءات القانونية لأقرار حقوق الأقباط بصفة حاسمة لاتقبل أى نزاع فى المستقبل وأن يتسلم الجزء المتنازع فيه من الدير وتعميره تعميرا يمكن الانتفاع به وطالبوا باصدار بيان بالحالة لتهدئة الخواطر الثائرة للأمة على مايدور من الأشاعات (١٩٤).

وأمام هذا الأحتجاج الجارف من الشعب القبطى، عقد المجلس الملى العام جلسة فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤ برياسة نائب رئيس المجلس وحضرها

١٩٣- مصر فى ٢٤/ ٧/ ١٩٢٤

١٩٤- مصر فى ٢٣/ ٥/ ١٩٢٤، ٢٠/ ٦/ ١٩٢٤، ٢٤، ٢٦/٧/١٩٢٤

وكيل وأعضاء المجلس وذلك للنظر فى مشكلة دير السلطان. وقرر المجتمعون أن يقترحوا على البطريرك عقد جمعية عمومية من الطائفة القبطية يدعى إليها جميع المطارنة والأساقفة وأعضاء المجلس الملى العام والمجالس الملية الفرعية الأخرى، وقرر أيضا أن تجتمع هذه الجمعية العمومية فى الدار البطريركية فى أول أغسطس سنة ١٩٢٤ الساعة العاشرة صباحا لابداء رأيها فى هذا الشأن، ويكون اجتماعها صحيحا إذا حضر نصف الأعضاء ويرأس هذا الأجتماع الأنبا يؤانس مطران الأسكندرية ومقرره يواقيم بك مخائيل أحد اعضاء المجلس الملى العام [١٩٥]، وقد ارسل المجلس برقية تناولت قواره هذا إلى (تفرى ماكونين) وذكرت بأن القرار الذى يصدر عن هذه الجمعيةالعمومية سيتبعه الجميع [١٩٦].

■□■□■

وبدأت اجراءات تنفيذ هذا المقرر فى انحاء مصر، ففى القاهرة عقد فى الدار البطريركية فى ٧/١٧ اجتماع عام المجلس الملى الفرعى، وذلك لانتخاب عشرة أفراد يحضرون الأجتماع النهائى، وبالفعل فقد تم فى هذا الأجتماع انتخاب عشرة أفراد وذلك بالاقتراع السرى [١٩٧].

وقد أخذت باقى المجالس الملية الفرعية فى انتخاب أربعة مندوبين من كل جهة بها مجلس ملى فرعى. وكان الأجتماع الذى ينتخب فيه هؤلاء المندوبون يقرر المجتمعون فيه التمسك التام بحقوق الأقباط فى ملكية الدير

١٩٥- جلسة المجلس المحلى العام بتاريخ ١٩٢٤/٦/٢٣

١٩٦- مصر فى ١٩٢٤/٧/٩

١٩٧- مصر فى ١٧/ ٧/ ١٩٢٤

وعدم التفريط فيها بأى حال من الأحوال وكان الأنتخاب على هذا المبدأ([197]) .

وفى أول أغسطس سنة ١٩٢٤ اجتمعت الجمعية العمومية الممثلة لكل أقباط مصر الارثوذكس . وشرح لهم مقرر الجمعية العمومية المشكلة وتطوراتها والمفاوضات التى جرت بين المجلس الملى العام (والراس تفرى ماكونين) وتهديده بالانفصال اذا لم يحصل على الدير. وفسر مقرر الجمعية هذا التهديد بأنه يقصد به شدة الأحتياط من رجال أثيوبيا فى المحافظة على اتحاد الكنيستين لأنه لا يوجد ارتباط مطلقا بين الأتحاد هذا ومسألة التنازع على ملكية الدير([199]) . وكان هذا محاولة منه فى تخفيف حدة تيار الاحتجاج ضد رغبة (تفرى) هذه لدرجة أن رسائل الأقباط المرسلة إلى المجلس الملى العام تضحى بهذه العلاقة فى سبيل الحفاظ على الدير.

كذلك فقد قصد مقرر الجمعية من تفسيره هذا أن تميل القرارت المنتظر اتخاذها من الجمعية إلى الاعتدال وتزيل من تفكيرها رغبة الأثيوبيين فى الأنفصال حتى تكون هذه القرارات موضوعية بقدر الأمكان وبعيدة عن التشنج والحماس .

وعلى أى حال فقد قررت الجمعية العمومية بعد سماع تقرير مقررها والمناقشة مليا فى ذلك وفيا قدم من الأقتراحات ، ما هو آت : أولا : التمسك بحق الأقباط الارثوذكس الثابت فى ملكية الدير. ثانيا : أنه بالنظر للروابط الدينية بين الكنيستين لا مانع من الدخول فى مفاوضات بين المجلس الملى العام منضما إليه كل من (فوزى باشا المطيعى ، ومرقس باشا حنا) وبين لجنها تعينها الحكومة الأثيوبية تكون مفوضه باجراء هذه المفاوضات وذلك

١٩٨- مصر فى ١٩/ ٧/ ١٩٢٤

١٩٩- جلسة الجمعية العمومية للطائفة القبطية فى مصر المنعقدة فى أول اغسطس سنة ١٩٢٤

بدون مساس بحق الملكية . ثالثا : تكون المفاوضة بمذكرات كتابية بعد أن يقدم الأثيوبيون طلباتهم محددة بالكتابة . رابعا : تعرض نتيجة المفاوضات مهما كانت على هذه الجمعية العمومية للبت فيها . خامسا : يبلغ هذا القرار للرأس تفرى ماكونين ولى عهد أثيوبيا . وبعد أن صدرت هذه القرارات أنفضت الجلسة وقد اعتمد البطريرك هذه القرارات فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٤ (٢٠٠) .

ولم تكد تمضى ثلاثة أيام على صدور هذا القرار حتى بعث (تفرى ماكونين) من باريس ببرقية ذكر فيها بعلمه بقرارات الجمعية العمومية التى تطلب عرض المقترحات كتابة لذلك يقترح بأن الجزء الذى تحت يد الأقباط يظل ملكا لهم والجزء الذى تحت يد الأثيوبيين يبقى لهم ، أما الكنيستان الموجودتان الآن تعطى أحداهما للقبط والثانية للأثيوبيين و يبقى الممر حراً (٢٠١) .

وقد أجاب سكرتير الجمعية العمومية على برقية (تفرى) هذه قائلا بأن الجمعية العمومية قررت التمسك بحق الملكية الثابت للأقباط فى دير السلطان على أن تجرى مفاوضات بين المجلس الملى العام ولجنة رسمية تعينها حكومة أثيوبيا فى شأن طلبات الأثيوبيين التى تحددونها كتابة ، فبناء على تلغراف سموكم الذى حدد هذه الطلبات صار لكم الآن تعيين اللجنة المتقدم ذكرها ، وقد أرسل سكرتير اللجنة صورة قرارات الجمعية العمومية له (٢٠٢) .

٢٠٠- قرارات الجمعية العمومية التى انعقدت فى ١/٨/٢٤ واعتمدت ٣/٨/١٩٢٤

٢٠١- جرجس فليوثاؤس عوض : املاك الأقباط فى القدس صـ ١٦٤

٢٠٢- مصر فى ٢٥/٨/١٩٢٤

وكان (تفرى ماكونين) بعد زيارته لمصر قد زار عدة بلاد أخرى فى أوروبا. وبعد أن انتهى من زيارته هذه عاد إلى مصر فى أواخر شهر أغسطس، وزار أعضاء المجلس الملى العام وذلك للمفاوضة فى مسألة الدير. وبعد أن عرض كل من الطرفين تصوره لحل هذه المشكلة، ذكر له أعضاء المجلس أن مرجع الأمر بعد نهاية المفاوضة تكون للمؤتمر القبطى فوافق (تفرى) على ذلك (٢٠٣).

واتفق الطرفان على ما يأتى أولاً: أن الأقباط يقبلون أن يتركوا لأخوانهم الأثيوبيين بعض الأماكن التى يشغلها رهبانهم الآن داخل الدير المذكور فى الجهة الملاصقة لكنيسة (الأربع حيوانات) ويتخلى الأثيوبيون عن باقى الأماكن التى يشغلونها الآن بلا حق لتكون تحت تصرف الأقباط ثانيا: أن يتنازل الأقباط لأخوانهم الأثيوبيين أيضا عن كنيسة (الأربع حيوانات) على شرط أن يبنى الأثيوبيون سورا للجزء المجاور للممر العمومى بدل الحاجز الحديدى الذى يخشى وقوعه على المارة. ثالثا: أن يفتح للكنيسة المذكورة باب بجوار الهيكل الخاص بها بدل من الباب الموجود بالممر العمومى تجنبا لكل قيل وقال. رابعا: أن يكون الممر الممتد من كنيسة القيامة إلى بطريركية الأقباط بالقدس قاصرا على الأقباط وحدهم وأن يكون دخول وخروج الأثيوبيين فى الجزء المخصص لهم بدير السلطان من الباب الذى تمكنوا من فتحه من قبل سنة ١٩٠٥. خامسا: يعترف الأثيوبيون صراحة بملكية الأقباط للدير كله وأن هذه التسهيلات التى منحت للأثيوبيين تبقى طالما بقوا مستمرين على تبعيتهم للكنيسة المصرية. سادسا: ولزيادة راحة الرهبان الأثيوبيين المقيمين داخل الدير من قبل، تعطى لهم القطعة المشغولة بأكواخهم القديمة وهى التى قدرها الوفد المصرى

٢٠٣- مصر فى ٢٦/ ٨/ ١٩٢٤

الذى ذهب سنة ١٩٠٨ بمائتين واربعون مترا ، فقد جعلت الآن ثلثمائة متر بناء على طلب (تفرى) . وتصبح هذه الأتفاقية الجديدة سارية المفعول بعد توقيع (تفرى) والأعضاء المفاوضين الأقباط ثم تعرض على المؤتمر القبطى الذى يدعى للنظر فيها فإذا وافق عليها تصير نافذة وترسل لتسجل فى سجلات حكومة فلسطين حتى تكون معروفة (٢٠٤) .

على أن (تفرى ماكونين) لم يوقع وأجل توقيعه عليها لحين تصديق (الأمبراطورة زوديتو) عليها . وقصد الأعضاء المفاوضون الأقباط إلى البطريرك بحلوان لعرض ما تم فى الموضوع عليه . فكتب خطابا لمطران أثيوبيا فى أديس أبابا بخلاصة ما تم حتى يكون على علم به (٢٠٥) .

والواقع أن (تفرى ماكونين) لم يوقع على الأتفاق لعدم رضاه عنه وأتصل ببعض الأقباط الموالين له وعلى رأسهم قلينى باشا فهمى الذى تقابل معه فى باريس عندما كان الأثنان بها واكرم (تفرى) وفادته وخاطبه فى مشكلة الدير وشكى له ما لاقاه من المتاعب فعرض عليه بأنه سيعود خصيصا إلى مصر ليسعى لدى أخوانه فى إيجاد حل يرضى الطرفين فشكره الرأس . وبمجرد عودة (قلينى باشا) إلى الأسكندرية جاءه تلغراف من وكيل المجلس الملى العام ينبئه فيه بانقطاع المفاوضات بين الأقباط و(تفرى ماكونين) وعدم الوصول إلى حل و يرجوه السعى فى هذا الموضوع فأرسل (قلينى باشا) إلى (الرأس تفرى) وكان فى القاهرة يتفاوض يسأله فيما إذا كان حضوره للقاهرة يجدى فأجابه بضرورة الحضور العاجل . وبالفعل جاء وسعى لدى أخوانه ــ كما ذكر ــ بكل أنواع المساعى لأقناعهم ــ ولم يوضح ما هية نوعية

٢٠٤- مصر ٢٦/ ٨/ ١٩٢٤

٢٠٥- مصر فى ٢٧/ ٨/ ١٩٢٤

هذه المساعى ـ بأن استرضاء أثوبيا ليس فيه مصلحة للأقباط فقط بل للشعب المصرى أجمع ولحكومته (٢٠٦).

وبالفعل فقد أتصل بالمجلس الملى العام وأبلغهم بأن (الرأس تفرى) غير مستريح لهذا الأتفاق وأوضح لهم بأن (تفرى) ليس له نيه الأنفصال.

لذلك فقد جرى البحث فيما يمكن أبداؤه من تساهل حبا فى سفر (تفرى) راضيا وأقراره الأتفاق بصورة نهائية قبل رحيله. وعلى ذلك فقد رؤى أن يعود (قلينى فهمى باشا) لاستئناف المفاوضة من جديد. وبعد مناقشات طويلة أنتهى الأمر على أن يتساهل الأقباط مع الأثيوبيين، بمناصفة الأرض الفضاء الكائنة فى الدير بينهما كذلك الأرض التى يقطنها الأثيوبيون الآن وهى تشمل معظم أماكن الدير تكون مناصفة ايضا ويختص الأثيوبيون (بكنيسة الأربع حيوانات). وأبدى (تفرى) ارتياحه لهذا الأتفاق وأن كان حاول فى أن تزاد حصة الأثيوبيين عن النصف فى الأرض الفضاء بالدير فأظهر له المفاوضون صعوبة تسليم جمعية الأقباط العمومية التى سيعرض عليها الأمر بذلك. فقال إنه يرجو من أعضاء هذه الجمعية أن يقدروا محبة الأثيوبيين لهم وشدة تمسكهم بهم فلا يضنون عليهم بما يزيدهم ارتباطا وأنه مستعد أن يمنح الدار البطريركية أراضى شاسعة فى أثيوبيا من أحسن الاراضى الخصبة المثمرة مع تقديم كل مساعدة تلزم الأقباط على الدوام. وأكد المفاوضون ثانية أنه يجب عرض الأتفاق برمته على جمعية الأقباط العمومية (٢٠٧).

ويلاحظ أن (تفرى) وافق على أخذ نصف الدير تقريبا فى هذه المرحلة وفى مرحلة أخرى يأخذ ماتبقى من الدير اذ من المعروف أن سياسته

٢٠٦ـ مصر فى ٢٧/ ٨/ ١٩٢٤

٢٠٧ـ المصدر السابق.

هى أولا العرض بأخذ الدير كله وإذا كان هذا مستحيلا فجزأ منه وهكذا حتى يحصل على ما يريده بالكامل.

ولقد حاول (تفرى ماكونين) أن يحصل على هذا المكسب الجديد وهو فى مصر ويذهب به إلى أثيوبيا وهو بذلك يعتبر أول نجاح يحققه فى هذا الموضوع بعد فترة صراع طويلة فشل فيها من سبقه وهذا فى حد ذاته تدعيم لمركزه فى الناحيتين السياسية والدينية فى أثيوبيا.

لذلك فقد حاول أن يحصل على موافقة الجمعية العمومية فى خلال خمسة أيام فقط يستطيع قضاءها فى مصر ويحضر جلستها. ولما علم أن ذلك يستدعى مدة طويلة اختار السفر وعين أحد رجاله لكى ينتظر تصديق الجمعية العمومية على القرار النهائى ويحمله إليه لتصدق عليه حكومته وترسله إلى الدار البطريركية فى مصر. وعلى ذلك فقد غادر مصر عائدا إلى بلاده معلنا سروره التام من حل هذه المشكلة (٢٠٨).

■□■□■

وفى صباح الخامس من سبتمبر سنة ١٩٢٤ اجتمع فى الدار البطريركية جمهور من المندوبين الأقباط الذين يمثلون الطائفة وذلك لدراسة المشكلة الأتفاق المصرى الأثيوبى الخاص واصدار القرار النهائى لأبلاغه إلى مندوب الحكومة الأثيوبية الذى بقى فى مصر لانتظاره، وقد حضر الجلسة ومعه (قلينى باشا فهمى) واعضاء المجلس الملى العام. على أن هذه الجلسة قد تأجلت لعدم حضور العدد القانونى لعقدها وذلك إلى ٣١ من شهر أكتوبر القادم على أن تعقد من أى عدد يحضرها من المندوبين بعد تكرار ارسال الدعوه إليهم. وفى هذه الجلسة اقترح أن تطبع خلاصة الشرح الذى قام به مقرر الجلسة فى أول أغسطس مع خلاصة ما دارت به المفاوضة وتوزيعها

٢٠٨- المصدر السابق

قبل الجلسة (٢٠٩) . وقد تم بالفعل طبع هذه المذكره ووزعت على أعضاء الجمعية العمومية حال عقدها فى آخر أكتوبر (٢١٠) .

وفى ٣١ أكتوبر عقدت الجمعية العمومية للأقباط جلستها التى فضت نتيجة الاختلافات القانونية التى نشبت بين اعضائها . ولأجل عدم فض الأجتماع بلا نتيجة كتب القرار الآتى وقت أنصراف أعضاء الجمعية . وقد جاء فى القرار أن المجتمعين يرون بأن تعقد جلسة الجمعية العمومية فى ميعاد يحدده المجلس الملى العام بعد انتهاء المفاوضات وتقرير ما يتفق عليه كتابة مع المفاوضين الأثيوبيين على أساس قرار الجمعية العمومية المؤرخ فى أول أغسطس سنة ١٩٢٤ وترسل الدعوة لأعضاء الجمعية بخطابات مسجلة بالبريد ومرفقة بصورة الأتفاق الذى تم بين طرفى المفاوضات لدراسة قبل عقدها (٢١١) .

ولم يحضر مندوب أثيوبيا هذه الجلسة الأخيرة للجمعية العمومية اذا سافر بعد جلسة الجمعية المنعقدة فى ٥ سبتمبر وذلك عندما علم بتأجيل جلستها إلى آخر شهر أكتوبر. وقد طلب من الدار البطريركية أن ترسل القرار النهائى إلى (الراس تفرى) بطريق البريد بمجرد صدوره (٢١٢)

ولقد تسبب فشل اجتماع الجمعية فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٤ إلى إنقسام بين الأقباط حول مدى قانونية اجراءات المفاوضة التى تمت بين المفاوضين و(الراس تفرى) وما نصت عليه قرارات الجمعية العمومية المنعقدة فى أول

٢٠٩- مصر فى ٥/ ٩/ ١٩٢٤

٢١٠- مصر فى ٨/ ٩/ ١٩٢٤

٢١١- مصر فى ٣١/ ١٠/ ١٩٢٤

٢١٢- مصر فى ١٢/ ٩/ ١٩٢٤

أغسطس ، فقد احتجت مجموعة من الأقباط وعلى رأسهم (كامل بك صدقى) فى أن قرار الجمعية فى جلستها الأولى اشترط تعيين لجنة تتولى المفاوضة بالكتابة ولم يحصل ذلك فى حين ذكرت المجموعة الأخرى وعلى رأسها المفاوضين بأن مطالب الأثيوبيين قدمت كتابة حسب قرار الجمعية وأن المفاوضة تمت برضاء الفريقين ([٢١٣]) . والواقع أننا لو نظرنا إلى واقع هذا الاحتجاج الذى أدى إلى فشل جلسة ٣١ اكتوبر، هوأن هناك مجموعة غير موافقة على هذا الاتفاق وتعتقد أنه قام على الوساطة والتأثير النفسى المباشر نتيجة اجتماع (تفرى) بهيئة المفاوضين الأقباط والدور الذى قام به (قلينى باشا فهمى) . أما التفاوض كتابة بين ألاقباط والاثيوبيين يقضى على الوساطة والتأثير النفسى على نتيجة المفاوضات . كما أن المذكرات والرسائل المتبادلة بين الطرفين ستكون كتابا مفتوحا أمام اعضاء الجمعية العمومية تستطيع أن تتخذ قرارها بعيدا عن المجاملة وتضع أمامها مصلحة الطائفة القبطية أما وضع الأتفاق بصورته الأخيرة يحجب الكثير من حقيقة الوضع و يوحى للمجتمعين بالموافقة عليه و بذلك ينتفى الحكمة والمغزى من قرار الجمعية بأن تكون المفاوضة عن طريق الكتابة وهذا ما وافق عليه المجتمعون واصدروا قرارهم السابق .

وقد رفع أعضاء هيئة المفاوضة تقريرا إلى البطريرك اوضحت فيه مدى صحة الأجراءات التى اتخذتها فى مفاوضتها مع (الراس تفرى) وأنها كانت عن طريق الكتابة على الأساس الذى وضعته الجمعية العمومية وأنها اسفرت عن نتيجة ترى أنها فى مصلحة الطرفين ويجب عرضها على الجمعية العمومية للنظر فيها تنفيذا لقرارها الذى يحتم عرض نتيجة المفاوضات مع (الراس تفرى) عليها للبت فيها . وذكر فى التقرير أن الحاضرين فى جلسة

٢١٣- مصر فى ٣١/ ١٠/ ١٩٢٤

۳۱أكتوبر قد اتفقوا على أن الهيئة لا يمكنها أن تصدر قرار ما لان أغلب الأعضاء لم تصلهم الدعوة ولم يتجاوز عددهم ربع عدد الأعضاء فيكون اذن الاجتماع غير قانوني والقرار باطلاً فضلا عن أنه صدر ولم يؤخذ فيه رأى كل الأعضاء وتلى في وسط التشويش بينما كان الأعضاء وقوفا وانصراف بعضهم (۲۱٤) .

والواقع أن ما جاء في تقرير المفاوضين ينافي الحقيقة فلو كانت هناك مكاتبات لكانوا قدموها إلى الجمعية في اجتماعها في (۳۱أكتوبر) وبالتالى ما كان هناك داع لأن تصدر قرارها السابق ذكره أما بخصوص أن قرارهم هذا باطلا لعدم اكتمال العدد القانوني من المندوبين، فإنه يبدوا أن هيئة المفاوضين قد فاتها أن في اجتماع الجمعية العمومية السابق في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٤ قد قررت عندما أجلت اجتماعها إلى (۳۱أكتوبر) بأن القرار المتخذ في هذه الجلسة سيكون ملزما حتى ولو لم يكتمل عدد الحاضرين من المندوبين بعد أن تكرر إرسال الدعوة إليهم، أى أنه لم يحدد عددا معينا لكي يكون القرار المتخذ قانونيا .

وبذلك تكون الحجج التي اعتمد عليها المفاوضون هي حجج واهية ذكروها لكي يغطوا تواطؤهم مع (الرأس تفرى) على ضياع الدير من الأقباط لصالح الأثيوبيين، والدليل على ذلك ان أحد رجال الدين الكبار أعلن في جلسة الجمعية العمومية في (۳۱أكتوبر) أن الأثيوبيين يشغلون أهم مراكز الدير وأنهم مقيمون فيه من زمن بعيد، وحض الحاضرين من المجتمعين على ضرورة التساهل معهم (۲۱٥) . وهكذا تتضح المؤامره الكبرى التي لو تمت لحصل الأثيوبيون على نصف الدير ولذهب النصف الأخر في

٢١٤- التقرير المقدم من هيئة المفاوضين إلى البطريرك ــ وقد نشرته جريدة في ١٠/ ١١/ ١٩٢٤

٢١٥- مصر في ٣١/ ١٠/ ١٩٢٤

جولة أخرى وبذلك يضيع الدير تماما. وعلى أى حال فقد تجمد الموقف على ذلك ولم تتخذ أى خطوة تالية لحل هذه المشكلة (٢١٦).

وكان نتيجة لعدم الأتفاق هذا بشأن الدير أن تأثرت العلاقة بين الكنيستين لدرجة انه كان لهذه المشكلة دور فى تأخير رسم مطران أثيوبيا الجديد، اذ أن (تفرى ماكونين) قد استغل مشكلة هذا الدير لتحقيق رغبته فى رسم مطران أثيوبى الجنسية لبلاده (٢١٧). ولتخفيف حده الصراع على الدير وافق البطريرك على ماطلبته (الامبراطورة زوديتو) و(الراس تفرى) فى رسالتها إليه من التصريح للاثيوبيين بعمل تصليحات وترميمات بالدير وبالفعل تم لهم ذلك. وعلى أثر ذلك، ورداً على رسالة البطريرك المؤثرة الذى ارسله للامبراطورة يلح عليها بضرورة طلب رسامة مطران مصرى جديد لكنيسة أثيوبيا بدلا من الراحل (الانبامتاوس)، فقد ارسلت الأمبراطورة تطلب منه اختيار مطران مصرى من الرهبان المصريين (٢١٨).

على أن وفاة البطريرك أدت إلى توقف الأتصالات بين الكنيستين لحين انتخاب بطريرك جديد وعندما انتخب تم تعيين مطران مصرى واساقفة خمسة من الأثيوبيين لكنيسة أثوبيا (٢١٩). وبذلك لم يحدث جديد بين الأقباط والاثيوبيين بخصوص دير السلطان (٢٢٠). حتى زمن الاحتلال الأيطالى لأثيوبيا سنة ١٩٣٥ (٢٢١).

٢١٦- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ٢٠٣

٢١٧- مصر فى ٩/ ١٢/ ١٩٢٦

٢١٨- مصر فى ١٨/ ٤/ ١٩٢٧

٢١٩- الأهرام فى ١٥/ ٢/ ١٩٢٩

٢٢٠- مصر فى ٣١/ ٧/ ١٩٢٩

٢٢١- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ٢٠٣

أثر الحرب الايطالية الأثيوبية والحرب العالمية الثانية على مشكلة دير السلطان ١٩٣٥/١٩٤٥ :ــ

كان نتيجة للاجراءات الإرهابية التى تلت الاحتلال الإيطالى لأثيوبيا أنها أدت إلى خروج العديد من الأثيوبيين هاربين من بلادهم لاجئين إلى البلاد المجاورة لبلادهم وإلى مصر وفلسطين (٢٢٢) . وجاء إلى القدس العديد من افراد الشعب الأثيوبى سواء من الأسرة المالكة أومن كبار رجال أثيوبيا أومن رجال الدين والرهبان والراهبات .

وقد زارت الامبراطورة وحاشيتها وافراد اسرتها والاتشيجى دار المطرانية المصرية حيث استقبلهم المطران المصرى فى القدس بالحفاوة والكرم . وقد ذكرت الامبراطورة وكبار رجال دولتها أنهم جاءوا لكى يجددوا العهد بخضوعهم للكرسى المرقسى الاسكندرى ، وطلبوا من المطران تبليغ البطريرك بذلك وأنهم يعدون أنفسهم من الآن رعايا المطرانية المصرية فى القدس وقد وعدهم المطران بذلك .

وكان بالقدس فى ذلك الوقت أكبر جالية أثيوبية علمانية ودينية (٢٢٣) ، وبالفعل فقد أرسل المطران إلى البطريرك يخبره بذلك بل ويطلب منه العمل على راحة الاتشيجى الذى سيزوره فى (عيد النيروز) لكى يعود شاكرا لأنه محبوب جداً من الأثيوبيين (٢٢٤) .

٢٢٢- المصرى فى ٢٩ اغسطس سنة ١٩٣٨

٢٢٣- المقطم فى ٣١/ ١/ ١٩٣٨

٢٢٤- رسالة من مطران القدس المصرى للبطريرك بمصر ١٩٣٦/٩/٣٠ .

ويتضح مما سبق أنه لم يكن هناك أى داع لأثارة مشكلة دير السلطان فى هذه الظروف القاسية التى مرت بها أثيوبيا فى هذه الفترة لذلك فقد استكان الأثيوبيون ولم يحدث منهم أى مشاغبة أوأثارة فى الدير.

والواقع أن فترة الاحتلال الإيطالى لأثيوبيا كان لها أثر كبير فى القدس اذا برزت ابناء الكنيسة الواحدة فى وحدة مؤقتة تولدت نتيجة لهذه الظروف الدامية.

وقد أرسل (الامبراطور هيلاسلاس) إلى البطريرك يطلب منه أن يوصى مطرانه بالقدس بمساعدة الاديرة الأثيوبية بها فى احتياجاتها، بل وذكر بأن هذا المطران لن يتأخر فى شىء عن تلبية مطالب هذه الأديرة (٢٢٥). وبالطبع هذا الطلب لم يحدث من قبل بل كانت الرغبة فى الاستيلاء الرسمى على الدير هى السائدة. وعلى أى حال فقد طلب البطريرك من مطرانه فى القدس تحقيق ومرعاة رغبة الامبراطور هذه (٢٢٦).

ولم تشهد هذه الفترة صراعات بين الرهبان الأثيوبيين فى الدير والرياسة الدينية له، بل أن رئيس الدير أرسل إلى البطريرك يخبره بأن احد أبنائه الأثيوبيين قادم إلى مصر للتبرك منه ولزيارة الاديرة المصرية ويرجو أن يأذن له بهذه الزيارة وبالإقامة فى دير المحرق (باسيوط) مدة أربعون يوما (٢٢٧). بل أن رئيس دير السلطان هذا كان البطريرك يكلفه بالقيام باعمال الوفاق بين اعضاء الأسرة المالكة الأثيوبية (٢٢٨).

٢٢٥- من الامبراطور هيلاسلاسى إلى البطريرك بتاريخ ١٢طوبة سنة ١٩٢٩ (١٩٣٧م).

٢٢٦- من البطريرك إلى مطران القدس المصرى بتاريخ ٢٤مارس سنة ١٩٣٧م

٢٢٧- من رئيس دير السلطان إلى البطريرك بتاريخ ٩ اتوت سنة ١٩٣٨

٢٢٨- من البطريرك إلى رئيس دير السلطان بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٣٧

وفى ابريل سنة ١٩٣٩ رغب الأقباط فى تنفيذ اصلاحات معينه بالدير ولكن حكومة الانتداب فى فلسطين رفضت منح هذا التصريح لهم (٢٢٩). وعللت ذلك بأنه مادامت حقوق القيام بالاصلاح فى دير السلطان متنازع عليها من طائفة أخرى (الاثيوبيين) فأنه لذلك ستقوم حكومة فلسطين بنفسها بتنفيذ هذه الاصلاحات بدون تحامل على أى حقوق موجودة أوادعاءات قد تؤدى إلى المساهمة والمشاركة بالدير أوإلى أى حقوق قد تؤدى أخيرا إلى اقامتها به. وقد جاء ذلك فى رسالة موجهة من السكرتير العام لحكومة فلسطين إلى البطريرك بمصر. وذكر له أيضا بأن الحكومة ستستمر فى عمليات المسح والأصلاح لهذا السطح وقبة كنيسة القديسة هيلانة وعندما تعرف تكاليف هذه الاصلاحات فسوف تقدم إلى المطران المصرى فى القدس لكى يدفعها (٢٣٠).

وقد حدث عندما شرع فى اتخاذ التدابير الأولية لهذا الترميم أن تعرض الرهبان المصريين (وليس الأثيوبيين) لمساعدالحاكم ومن معه وحاولوا منعه من دخول الدير بالقوة ودفع احدهم حتى كاد أن يسقط فأثار ذلك حاكم القدس الانجليزى فكسر الباب الشمالى للدير وبعد ماتم الترميم اعطى مفتاح القفل الجديد للأقباط (٢٣١).

وكما طبق المبدأ على الأقباط طبق أيضا على الأثيوبيين وذلك عندما حاولوا فى سنة ١٩٤٥ اعادة زخرفة كنيسة تقع فى الجهة الغربية من الدير. فقد ارسلت سلطات القدس إلى رئيس الرهبان الأثيوبيين تلفت نظرة إلى عدم قانونية ما قام به اتباعه من زخرفة هذه الكنيسة وتؤكد له أن هذا

229- Meinardus. O.: Op. Cit. P. 28

230- From Govern ment of Palestin to Coptic Patriarch, Cairo, 8 th April. 1939

٢٣١ـ ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ٢٠٤

العمل ينطوى على مخالفة لنظام (الاستاتوس كيو) والذى يقضى بأنه ولا طائفة من الطوائف يسمح لها بعمل أى شىء والذى قد يترتب عليه أى ادعاءات أوحقوق لطائفة أخرى . واكثر من ذلك فإن السلطات تلفت نظره إلى أن عمل اعادة الزخرفة التى نفذت بالفعل لن تقبل بأى شكل على أنها دليل فى تعضيد أى ادعاء والتى قد تفعلها طائفته بخصوص هذه الملكية . كذلك فقد قامت السلطات الانجليزية فى القدس بتقديم نسخة من هذه الرسالة إلى المطران المصرى بالمدينة (٢٣٢) .

وبذلك يتضح أن الاحتلال الإيطالى لأثيوبيا ساعد على تهدئة الأحوال فى القدس بين الأقباط والأثيوبيين كما أنه نتيجة للحرب العالمية الثانية احكمت انجلترا بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين ، قبضتها على الأمور فى مدينة القدس وطبقت أحكام (الاستاتوس كيو) تماما حتى لا تكون هناك فرصة لاضطرابات تحدث فى هذه المدينة يكون من شأنها تهديد أمنها فى فترة الحرب .

كما انه يبدو ان انشغال (هيلاسلاسى) بعد أن استعاد عرشه فى سنة ١٩٤١ فى اعادة بناء دولته ثم دخوله فى مفاوضات مع كنيسة الاسكندرية لتحقيق هدفه القديم وهو الاستقلال بكنيسته ، كل ذلك ساعد على هدوء الأحوال إلى حد كبير فى هذه الفترة اذا لم نسمع أبانها عن أى اضطرابات بين الطائفتين فى القدس إلا فى سنة ١٩٥٠ (٢٣٣) .

■□■□■

---

232 - District Commssioner's Office ts Abyssiran Ablt, Serusalen, 19 Iune 1945

٢٣٣ـ ديمترى رزق : المرجع السابق صـ ٢٠٤

أزمة فبراير ١٩٦١ / ١٩٦٢

انتهز الأثيوبيون فرصة خلو الكرسى البابوى بوفاة الأنبايوساب الثانى وأيضاً وفاة الأنباباكوبوس مطران أورشليم وأسرع الأنبا فيلبس الأسقف الأثيوبى وتقدم إلى متصرف القدس يطلب الاعتراف بملكية الأثيوبيين للدير وذلك فى فبراير سنة ١٩٥٩ ، وذلك بدون أن يعلم الأقباط بذلك ، وقد أسرع المطران القبطى الذى رسم حديثاً لمطرانية الأقباط بالقدس عندما عاد إلى القدس وأرسل رسالة إلى البابا الجديد يخبره فيها بالالتماس الذى قدمه الأثيوبيون إلى السلطات الأردنية أثناء فترة انقطاع العلاقات السياسية بين الجمهورية العربية المتحدة والاردن يطلبون فيه بملكية دير السلطان (٢٣٤) .

فى هذا العام ١٩٥٩ كان الأقباط قد انشغلوا باجراءات انتخاب البابا كيرلس السادس وقاموا بدعوة الأثيوبيون للاشتراك فى الانتخاب . وبالرغم من حضور الوفد الأثيوبى ودخوله فى مفاوضات مع الكنيسة القبطية لتنظيم العلاقة بين الكنيستين وتوقيع الاتفاق بشأنها ، إلا أن هذا الاتفاق لم يمس مشكلة الدير. وربما كان السبب الحقيقى فى ذلك أن الأسقف الأثيوبى فى القدس قد أكد لكنيسته أنه سيصل إلى حل مع السلطات الأردنية لا يمكن التوصل إليه ودياً مع الأقباط مهما بلغ بهم التساهل(٢٣٥).

وكان من نتيجة تقديم الالتماس الأثيوبى أن أرسل محافظ القدس بخطاب إلى المطران القبطى يخبره فيه بتشكيل لجنة مختصة للفصل فى هذا

٢٣٤- رسالة من الانبا باسيليوس مطران القدس إلى البابا بتاريخ ١٢ اغسطس سنة ١٩٥٩

٢٣٥- ديمترى رزق : المرجع السابق صـ ٢٠٦ — ٢٠٧

الموضوع ويطلب منه إرسال ملخص للمستندات التى يعتمد عليها الأقباط وتختص بالدير لعرضه على اللجنة المذكورة. وأوضح المطران فى رده بأن هناك أحكام نهائية صادرة من المحاكم الشرعية ومجلس متصرفية القدس وأن معاهدة برلين تقضى بضرورة المحافظة على الوضع الراهن فى الأماكن المقدسة، وأشار إلى أنه ليس ثمة مبرر قانونى لطلب إعادة النظر فى ملكية الدير بعد الأحكام النهائية التى صدرت لصالح الأقباط إلا إذا ارتضى الطرفان بحث هذا الموضوع فيما بينهما للوصول إلى تسوية ودية. وذكر له أيضاً بأنه ـ المطران ـ سيخبر البابا فى مصر بوصفه الرئيس الأعلى لجميع أقطار الكرازة المرقسية ومنها أثيوبيا وذلك عندما يتكرم محافظ القدس بموافاته بالأسس التى استند عليها فى تشكيله لهذه اللجنة. كما طلب منه أن يوضح له ما إذا كانت هذه اللجنة سوف يقتصر نشاطها على هذه المسألة أم يشمل جميع المنازعات المتعلقة (بالاستاتوس كيو) بين مختلف الطوائف وهل تعتبر قرارات نهائية أم قابلة للاستئناف، وفى الحالة الأخيرة ما هى جهه الاستئناف (٢٣٦).

وعلى أى حال فقد كانت اللجنة التى شكلتها الحكومة الأردنية مؤلفة من وزير الداخلية ووزير العدل والمستشار القانونى لمجلس الوزراء الأردنى وكان اختصاصها مقصور على الفصل فى مسألة دير السلطان فقط وليس لها الاختصاص العام الذى نصت عليه المادة رقم ١٤ من صك الانتداب البريطانى على فلسطين. وعندما لزم المحافظ الصمت ووضح سوء نيته تجاه الأقباط أسرع المطران وأخبر البابا فى القاهرة بتطورات الأمور وطلب منه أن يطلب تدخل الحكومة المصرية لإقناع الأردن بأنه ليس للجنة المذكورة

٢٣٦- رسالتان متبادلتان بين محافظ القدس والمطران القبطى بها الأولى بتاريخ ٢٦ اغسطس ١٩٥٩، والثانية ٢٧ اغسطس ١٩٥٩

صلاحية النظر فى موضوع دير السلطان أو المساس بالوضع الراهن وأن حق الحكومة الأردنية ينحصر فقط فى دفع الاعتداء عليه من أى الطرفين(٢٣٧).

وبالفعل فقد استجاب البابا لطلب مطرانه هذا وكتب إلى وزارة الخارجية يطلب تدخل الحكومة المصرية لدى الحكومة الأردنية، وبالفعل تم ذلك وقامت الأخيرة بإلغاء اللجنة التى شكلت لنظر موضوع دير السلطان (٢٣٨).

وفى العام التالى، أى فى ١٠ سبتمبر ١٩٦٠ أثار الأسقف الأثيوبى فى القدس موضوع هذا الدير أمام المحافظ الذى استدعى المطران القبطى وبادره بالسؤال أمام الأسقف الأثيوبى عن مدى إمكانية إنهاء هذا الخلاف بين الأثيوبيين والأقباط بشأن هذا الدير، فأجابه المطران القبطى بأن هذا يتوقف على قداسة البابا بوصفه الرئيس الأعلى للكنيستين القبطية والأثيوبية بتشكيل لجنة مكونة من مندوبين عن الكنيستين لبحث هذا الموضوع لأن الرياسة الدينية هى صاحبة الكلمة النهائية وليس للمطران أن ينفرد برأى فيه فاعترض على ذلك الأسقف الأثيوبى بقوله أن بطريرك الأقباط هو خصمنا فى هذه القضية وهو رئيس الكنيسة التى اغتصبت منا الدير فكيف يمكن أن نسلم له بأن يحكم فيه وهو فضلاً عن ذلك لا يملك صلاحية النظر فى هذا الخلاف وأنه يقع على عاتق الحكومة الأردنية وجوب الفصل فيه فى أقرب فرصة ممكنة. وعلى أى حال فقد انتهى الاجتماع بأن طلب محافظ القدس من المطران القبطى بأن يبعث إليه بنسختين من المذكرة الخاصة بملكية الأقباط للدير وأن يقوم هو والأسقف الأثيوبى بتزويده بصورة مما لدى كل منهما من مستندات فى بحر أسبوع على أن يتكفل هو

٢٣٧- رسالة من المطران القبطى فى القدس إلى البابا بالقاهرة بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٥٩

٢٣٨- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ٢٠٨

بإرسال صورة من مستندات كل طرف إلى الطرف الآخر ليبدى ملاحظاته عليها فى بحر الأسبوعين التاليين وبعد ذلك يعكف المحافظ على دراسة مستندات ومذكرات الطرفين ثم يقدم توصياته إلى الحكومة بما يراه. وبالفعل فقد أرسل المطران نسختين من تلك المذكرة وأبلغ البابا فى مصر بكل ما دار فى هذا الاجتماع وطلب منه إرسال مستندات ملكية الأقباط للدير إليه لكى يقدمها للمحافظ، وإفادته بما يجب اتخاذه فى هذا الموضوع قبل فوات الأوان (٢٣٩).

ويبدو أن هذا التصرف من جانب المحافظ الأردنى للقدس قد جعلت البابا فى مصر بأن يسرع ويرسل برقية إلى رئيس الوزراء الأردنى يوضح له بأن الوضع الراهن بدير السلطان مثله فى ذلك مثل غيره من الأماكن المقدسة كفلته معاهدة برلين الدولية والتزمت الحكومات المتعاقبة بفلسطين ومنها الحكومة الأردنية بالمحافظة عليه كما هو وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون هذا الموضوع محل نظر أى سلطة محلية، وبالتالى بطلان أى قرار يتخذ بشأنه. وفى نهاية البرقية طلب البابا بأن يصدر رئيس الوزراء تعليماته لمحافظ القدس باحترام الحقوق التاريخية للكنيسة القبطية وذلك منعاً لشبهة تدخل التأثيرات السياسية فى المسائل الدينية(٢٤٠). كما أرسل البابا بتعليماته إلى المطران بالامتناع عن حضور الاجتماعات التى يعقدها المحافظ بخصوص هذا الدير حتى لا يؤخذ ذلك بأنه تسليم منه بصلاحية السلطات الأردنية لنظر هذا الموضوع(٢٤١).

٢٣٩- رسالة من المطران القبطى إلى البابا فى القاهرة بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٠

٢٤٠- برقية من البابا فى مصر إلى رئيس الوزراء الاردنى بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٠

٢٤١- برقية من البابا إلى المطران القبطى فى القدس بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٠

ويبدو أن برقية البابا إلى رئيس الوزراء الأردني لم يكن لها أدنى تأثير، وذلك بسبب تدهور العلاقات السياسية بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة (مصر). ويتضح ذلك فى أن المحافظ أرسل إلى المطران المصرى فى القدس يلومه فيه على تأخره فى موافاته بملاحظاته على وثائق الأثيوبيين ويتهمه بعدم الرغبة فى التعاون معه. ويخبره أنه وحده الموكل بشئون الأماكن المقدسة، وكل اتصال يجرى مع غيره لا يلتفت له وأنه لا دخل للاعتبارات السياسية فى عمله. وقد رفض المطران المصرى فى رده على المحافظ أن يرسل له أية وثائق أو مستندات خاصة بالدير وعلل رفضه هذا بأنه لا يستطيع قبول اختصاص أية لجنة محلية للنظر فى هذه المسألة وأن التمسك بالحقوق لا يصح أن يفسر بأنه عدم رغبة فى التعاون (٢٤٢). وفى رسالة أخرى للمطران المصرى إلى المحافظ ذكر له فيها بأن المرجع الأعلى فى هذا الموضوع هو الرئاسة الدينية فى القاهرة وأنه لا يستطيع أن يقوم بأى دور بغير تعليمات البابا الذى أبلغ الامبراطور الأثيوبى بأنه سيعمل على حل هذه المشكلة بما يكفل دوام المحبة بين الأقباط والاثيوبيين الأمر الذى لاشك ترحب به الحكومة الأردنية و يتفق مع الغاية التى تنشدها (٢٤٣).

وكان البابا كيرلس السادس قد أرسل إلى الامبراطور الأثيوبى هيلاسلاسي الأول برقية يشير فيها إلى أن الأنبا فيلبس الأسقف الأثيوبى بالقدس يستحث السلطات الأردنية فى القدس لإصدار قرار عاجل فى مسألة دير السلطان. لذلك أصدر تعليماته إلى المطران القبطى بإنكار ما تدعيه السلطات المحلية من حق التدخل فى هذا الموضوع. وأضاف البابا بأنه كما

٢٤٢- رسالتان متبادلتان بين المحافظ لمدينة القدس والمطران القبطى بها بتاريخ ٢ نوفبر سنة ١٩٦٠، ٨ نوفبر سنة ١٩٦٠

٢٤٣- رسالة من المطران القبطى فى القدس إلى المحافظ بتاريخ ١٣ نوفبر سنة ١٩٦٠

سبق أن اقترح أثناء زيارته لأثيوبيا (٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ـ ٧ نوفبر سنة ١٩٦٠) بأنه سوف يعمل بنفسه على تسوية هذا الموضوع وبالتالى إيقاف هذه الاجراءات وطلب من الإمبراطور إرسال تعليمات بهذا المعنى إلى المطران الأثيوبى بالقدس. على أن الامبراطور قال فى رده على البابا بأنه إذا لم تحل هذه المسألة بسرعة وبصورة مرضية بواسطتكم فإن كل إرجاء للاجراءات القانونية سوف لا ينجم عنها سوى سوء التفاهم كما حدث فى الماضى ([٢٤٤]).

■□■□■

ويلاحظ أن الامبراطور لم يستجب للبابا فى طلبه إيقاف تلك **الاجراءات وطالب بحل مرض، أى بمعنى آخر كان هو المحرض الخفى لكل هذه التطورات وذلك بهدف الاستيلاء على الدير، ولم يفكر بتاتاً أن الأقباط** والاثيوبيين هم ابناء كنيسة واحدة ومذهب واحد مما جعل البابا كيرلس السادس يرسل له رسالة يقول فيها أن اللجوء إلى جهات مدنية فى مسائل تتعلق بملك للكنيسة ضد أخوة فى العقيدة أمر لا يليق ولا يؤدى إلا إلى سوء التفاهم، ويهيب بكل من يعنيه الأمر تجنب أى موقف يؤدى إلى توتر الوضع ويشوه الجو الهادىء اللازم لأى اجراء جاد يعمل على حل هذه المشكلة([٢٤٥]). وقد وجّه البابا الدعوة إلى المطارنة الذين سبق لهم الخدمة فى القدس وإلى عدد من كبار الأقباط فى مصر إلى اجتماع عقد فى المقر البابوى فى أول ديسمبر ١٩٦٠ للنظر فى مشكلة دير السلطان وتقرر فى هذا الاجتماع الاتصال بمطران القدس للإفادة تفصيلاً بما انتهى إليه الأمر فى

٢٤٤- رسالتان متبادلتان بين البابا فى مصر والامبراطور الأثيوبى بتاريخ ١١ نوفبر ١٩٦٠، ١٤ نوفبر سنة ١٩٦٠

٢٤٥- برقية من قداسة البابا فى مصر إلى الامبراطور الاثيوبى بتاريخ ١٦ نوفبر سنة ١٩٦٠

هذه المسألة، وتشكيل لجنة من المهندس يوسف سعد وكيل المجلس الملى العام والسفيرين السابقين عدلى أندراوس وديمترى رزق والمستشار حلمى بطرس والمحامى الأستاذ اسطفان باسيلى والمهندس فوزى اسحق وتوزيع التقرير الذى وضع عن المشكلة (٢٤٦).

على أن التطورات التى حدثت فى أثيوبيا (*) قد أرجأت البحث فى مسألة دير السلطان إلى أن يستتب السلام وتسمح الأوضاع فى أثيوبيا بإيفاد مندوبين للتفاهم فى هذا الشأن مع الأقباط الذين اعتبروا أنه من اللياقة أن يتركوا للامبراطور اختيار الوقت الذى يراه مناسباً لذلك وظنوا أن الأسقف الأثيوبى فى القدس قد عدل عن موقفه وخاصة لأنه لم يقم باجراءات جديدة منذ ١٥ نوفبر ١٩٦٠ (٢٤٧).

وبينما كان الأقباط ينتظرون دعوة الامبراطور إليهم لإرسال وفدهم إلى أديس أبابا كان الاثيوبيين يتابعون القضية ويحركونها من جانبهم فى حين أن الأقباط لم يتابعوها واهملوها واعتبروا ان خطاب المطران إلى محافظ القدس فى ١٣ نوفبر قد أنهى المشكلة أوأجلها إلى حين إلا أنهم فوجئوا فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٦١ بدعوة من محافظ القدس لمطرانهم للحضور إلى مكتبه الساعة الواحدة بعد الظهر وأبلغه بصدور قرار إدارى من مجلس الوزراء الأردنى بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٦١ . ويقضى هذا القرار بتسليم دير السلطان

٢٤٦- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ٢١١ والأهرام ١٩، ٢٠/١١/١٩٦٠، ١، ٢/١٢/١٩٦٠

(*) وقع انقلاب فى أثيوبيا فى أواخر عام ١٩٦٠ ابان وجود الامبراطور هيلاسلاسى فى البرازيل راح ضحيته عدد كبير من الوزراء وكبار رجال الدولة على أن عودة الامبراطور إلى بلاده أدى إلى فشل الانقلاب واستطاع الامبراطور أن يسيطر على الأمور فى بلاده، الأهرام ١١، ١٢، ١٥، ٢٢/١٢/١٩٦٠

٢٤٧- ديمترى رزق: الرجع السابق صـ ٢١٢

إلى الأثيوبيين مع مفتاح بابه القبلى ومفتاح كنيسة الملاك ميخائيل الموصل إلى الساحة العامة الخارجية لكنيسة القيامة ومنع مرور الأقباط عبر سطح الدير إلى كنيسة القيامة إلا فى عيدى الصليب والفصح (سبت النور) على أن تشرف الحكومة الأردنية على هذه العملية فى وقت وزمن معين، ولا يجوز للأقباط الدخول أو المكوث فى غير هذه الأحوال. وإخراج الراهب القبطى من الدير وإعلان ملكية الطائفية الأثيوبية للدير بحدوده المعروفة مع الكنائس الداخلية فيه أى كنيسة الملاك ميخائيل والأربعة حيوانات وفى حالة عدم انصياع الأقباط لهذا الأمر يجرى تبديل الأقفال وتسليم مفاتيحها إلى الاثيوبيين (٢٤٨).

وبالفعل فقد تم تسليم الدير للأثيوبيين بالرغم من احتجاج المطران القبطى وازاء ذلك فقد أبرق المطران المصرى إلى رئيس التشريفات الأردنى بطلب تحديد موعد لمقابلة الملك حسين فى أقرب وقت ممكن، كما حاول الاتصال بالبابا بالقاهرة إلا أنه فشل بسبب الاجراءات التى اتخذت عقب الاستيلاء على الدير، فاضطر إلى إرسال رئيس الأديرة القبطية بفلسطين إلى القاهرة حاملاً معه صورة قرار الاستيلاء ورسالة منه إلى البابا يشرح فيه الحادث ويبلغه بطلبه مقابلة الملك حسين. واقترح الاتصال بوزارة الخارجية لتكليف رئيس البعثة الدبلوماسية فى عمان بتقديم احتجاج رسمى والمطالبة بوقف تنفيذ القرار سالف الذكر وإرسال رسالة من البابا إلى ملك الأردن تشرح له الموضوع وتطلب وقف تنفيذ قرار حكومته (٢٤٩).

٢٤٨- صورة قرار مجلس الوزراء الاردنى المقدم من محافظ القدس حسين هاشم إلى المطران المصرى بتاريخ رمضان سنة ١٣٨٠ هـ الموافق ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٦١

٢٤٩- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ ٢١٣ ورسالة من المطران القبطى إلى البابا بتاريخ ٢٢/٢/١٩٦١ الموافق ٢٥ أمشير ١٦٧٧

وازاء ذلك بدأ الأقباط يكشفون جهودهم لإلغاء هذا القرار، فقابل المطران القبطى فى القدس الملك الأردنى فى الرابع من شهر مارس ١٩٦١ حيث أوضح له ملكية الأقباط للدير وأن مفاتيحه بأيديهم منذ مئات السنين وأنه ليس للأثيوبيون سوى حق الضيافة، والتمس منه رفع الحيف وإعادة الوضع الراهن فى الدير إلى ما كان عليه قبل صدور قرار الاستيلاء هذا. وقدم مظلمة للملك الذى وعد بدراسة الموضوع وإعطاء كل ذى حق حقه. وفى ٨ مارس قابل المطران القبطى رئيس الوزراء الأردنى وقدم له مذكرة بشأن الدير ومعها أربع صور فوتوغرافية للكنيسة ظاهر بها ما فيها من كتابات ونقوش قبطية تثبت بجلاء ملكية الدير للقبط(٢٥٠).

وفى أثناء ذلك دعا البابا فى مصر كبار الأقباط للتشاور فى الأمر فى اجتماع عقد بالمقر البابوى فى الساعة الرابعة من الثانى من شهر مارس ١٩٦١، وقرر هذا الاجتماع تأكيد ملكية الأقباط للدير وضرورة الحفاظ عليه كتراث دينى وتاريخى، وعرض هذا الموضوع على حكومة الجمهورية العربية المتحدة للتدخل لدى حكومة الأردن للعمل على رد الدير لأصحابه الأقباط. كما تقرر توجيه رسالة من البابا إلى امبراطور أثيوبيا وأخرى لبطريرك جاثليق أثيوبيا لمناشدتها إعادة الحالة إلى ما كانت عليه تمهيداً لبحثها فى جو هادئ. وتقرر أيضاً إرسال وفد إلى الأردن لمقابلة الملك حسين والمسئولين فى الحكومة الأردنية على أن يحمل رسالة شخصية إلى جلالته من قداسة البابا بشأن هذا الموضوع. وأخيراً تقرر تأليف لجنة تنفيذية للإشراف على تحقيق ما تقدم(٢٥١).

٢٥٠- المرجع السابق صـ ٢١٤ ونفس الرسالة السابقة.

٢٥١- صورة محضر الاجتماع الذى بين البابا وكبار الأقباط فى ١٢ مارس ١٩٦١

وبدأ بالفعل تنفيذ هذه القرارات ، فشكل المجمع المقدس الذى انعقد فى السابع من شهر مارس اللجنة التنفيذية من بعض أصحاب النيافة ومن بعض كبار الأقباط . وأيضاً تقرر عدم سفر الحجاج الأقباط لزيارة الأماكن المقدسة فى القدس فى موسم الفصح احتجاجاً على قرار مجلس الوزراء هذا وتفويض اللجنة التنفيذية المشار إليها فى اتخاذ ما تراه لازماً لاسترداد الدير. وقد بدأت هذه اللجنة أعمالها برفع مذكرة عن هذا الموضوع إلى الرئيس الراحل جمال عبدالناصر الذى كلف القائم بأعمال السفارة المصرية فى عمان ببذل كل مساعدة ممكنة ، كما اتصلت اللجنة بالمسئولين فى الحكومة المصرية وقدموا إليهم صوراً من المذكرة . وأيضاً شكلت الهيئة التى ستوفد إلى الأردن لمقابلة الملك حسين والاتصال بالمسئولين فى الحكومة الأردنية . وأيضاً رؤى فى الوقت نفسه إعادة الاتصال بالامبراطور الأثيوبى للتفاوض فى الأمر (٢٥٢) .

وبالفعل فقد أرسل البابا برقية إلى الامبراطور ذكر أنه بينما كان يبحث الموضوع وقعت الأحداث الدامية فى أثيوبيا وصدر القرار الإدارى الأردنى بتسليم الدير للرهبان الأثيوبيين . وقد أثار ذلك الأقباط كافة ويخشى أن يؤدى إلى الإساءة للعلاقات بين أبناء الكنيسة الواحدة ما لم تتداركوا جلالتكم الموقف بحكمتكم بإعادة الوضع فى الدير إلى ما كان تحاشياً لتفاقم الأمر وصوناً لوحدة الكرازة وتوطئة لاستئناف المباحثات ، وفى انتظار الرد الحاسم السريع . وكان رد الامبراطور أن هذه المشكلة لها زمن طويل ولم تحل مما أدى إلى اتخاذ الاجراءات القانونية ، ومادام قد صدر هذا القرار فمن الصعب الرجوع عنه ، ولو كانت قدمت فى الوقت المناسب اقتراحات لأجل التسوية لكان من الميسور إيجاد حلول ودية وتفادى المسلك الذى اتبع ومع

٢٥٢- ديمترى رزق : المرجع السابق صـ ٢١٥

ذلك فسيسرنا أن ننظر فى الخطوات التى قد تتخذ فى المستقبل. و بنفس الرد كان رد بطر يرك جاثليق أثيوبيا. أوبمعنى آخر فإن كلاً من الأمبراطور و بطر يرك جاثليق أثيوبيا يؤيدان القرار ويحبذانه ويحاولا أنم يجعلاه قرار نهائى صعب الرجوع عنه (٢٥٣).

وعندما وجد الأقباط أنه لا أمل فى القيادة السياسية والدينية الأثيوبية للوصول إلى تسوية ودية معهم لم يبق أمامهم سوى إرسال الوفد القبطى إلى الأردن الذى وصل فعلاً إلى مدينة القدس فى ٢١ مارس ١٩٦١. وقد بدأ الوفد مهمته بزيارة رؤساء الطوائف التى اشتركت فى استقباله وتحدث معهم فى موضوع دير السلطان ولقى منهم تأييداً لوجهة النظر القائلة بضرورة احترام الوضع الراهن وعدم المساس به. ثم بعد ذلك ذهبوا إلى عمّان العاصمة الأردنية حيث تحدد لهم ميعاد مقابلة الملك الاردنى فى صباح يوم السبت ٢٥ مارس. و بالفعل فقد استقبلهم الملك، حيث عرض عليه الوفد القبطى مهمته والمشكلة التى جاء من أجلها، وقدم له خطاب البابا كيرلس السادس مع المذكرة الخاصة بدير السلطان. وأخيراً تكلم الملك وقال أنه أمر بإعادة بحث هذا النزاع وأضاف بأنه يشرفه هو وأسرته أن يوكل إليهم حراسة الأماكن المقدسة وأن من واجب الجميع مسلمين كانوا أو مسيحيين أن يتضافروا فى الحفاظ على التراث الدينى وأكد أنه لا ينشد سوى أن يأخذ كل ذى حق حقه (٢٥٤)، وعلى أى حال فقد أظهر الملك أنه رجل حضارى بمعنى الكلمة وأنه سما فوق كل خلاف أو صراع بعكس الاسرائيليين ــ كما سنعرف فيما بعد ــ أنهم استغلوا هذه المشكلة وحولوها من مشكلة دينية إلى مشكلة سياسية مازالت تبحث عن حل حتى هذا اليوم.

٢٥٣- رسائل متبادلة بين البابا والامبراطور الأثيوبى وبطر يرك جاثليق أثيوبيا بتاريخ ١٠ مارس ١٩٦١، ١٥ مارس ١٩٦١

٢٥٤- ديمترى رزق: المرجع السابق ص٢١٨ــ ٢١٩

وعلى أى حال فقد شكلت الحكومة الأردنية لجنة ثلاثية من وزير البلاط ومحافظ القدس والمستشار القانونى لمجلس الوزراء الاردنى لمناقشة الموضوع مع ثلاثة من أعضاء الوفد. وفى الاجتماع الذى دار بينهما قدم الوفد بياناً شاملاً جامعاً أوضح فيه ملابسات وتطورات المشكلة ونوقشت وثائق الأثيوبية التى قدمت للجنة وثبت أنها لاتدعم طلب ملكيتهم للدير، بل العكس هو الصحيح فهى تدعم ملكية الأقباط له. ومر أسبوع على هذا الاجتماع ولم يتلق الوفد القبطى أى رد من اللجنة الأردنية وعندما شعر الوفد أن الجو السياسى بين مصر والأردن قد تحسن و يصفو يسافر إلى عمان حيث قابل رئيس مجلس الوزراء الأردنى ووزير البلاط وعلم منهما أن الحكومة الأردنية قد قررت تجميد قرر مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ شباط (فبراير ١٩٦١) بشأن تسليم دير السلطان للأثيوبيين واعادة الوضع فيه إلى ما كان عليه وأخذ مفاتيح الدير منهم واعادتها إلى الأقباط وفى حالة إمتناع هؤلاء عن تسليمها تنزع الأقفال الجديدة وتعاد الأقفال القديمة التى مازالت مفاتيحها فى ايد الاقباط مع إزالة كل تغيير حدث فى الدير خلال الفترة التى كان فيها بيد الأثيوبيين. وقد أبلغ وزير البلاط هذا القرار تليفونياً فى حضور الوفد القبطى إلى محافظ القدس وكلفه بالمبادرة إلى تنفيذه. وبعد أن أنهى الوفد مهمته عاد إلى القاهرة حيث عرف الأقباط بعودة الدير إليهم فعمهم السرور والفرح، أما الأثيوبيون فقد عمهم الحزن وأعلنوا الحداد فى بيان أصدروه فى اليوم التالى (٢٢٥).

■□■□■

٢٥٥- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ٢٢٢ــ ٢٣١

بالرغم من صدور قرار مجلس الوزراء الأردنى الذى نص صراحة بإعادة الوضع فى الدير إلى ما كان عليه أو بمعنى آخر تسليمه للأقباط، إلا أنه جعله مشروطاً بإعادة النظر فى الموضوع. وعلى هذا الأساس تقدم الأثيوبيون بطلب إعادة فحص موضوع الدير فاستجابت له الحكومة الأردنية وشكلت لجنة لنظره فى صيف ١٩٦٢. وقد استدعت هذه اللجنة كلاً من مطران الأقباط والأسقف الأثيوبى. وفى هذا الاجتماع أثار الأخير نقطة جديدة، إذ قال أنه لما كانت الكنيسة الأثيوبية قد استقلت إدارياً وروحياً عن الكنيسة القبطية فقد وجب أن تستقل بديرها ــ دير السلطان ــ وقد رد المطران القبطى بأنه يتمسك بالوضع الراهن الذى لا يجوز إجراء أى تغيير فيه واستند فى ذلك إلى المواثيق والمعاهدات والأوضاع الدولية الخاصة بالأماكن المقدسة. وبعدما انتهت اللجنة من سماع أقوال الطرفين قامت اللجنة بعد بحث الموضوع بوضع تقريرها وضمنته توصياتها ورفعته إلى رئيس الوزراء (٢٥٦).

وفى يوم الاثنين ٢٣ يولية وجهت سكرتارية مجلس الوزراء الدعوة إلى المطرانين القبطى والأثيوبى لمقابلة رئيس الوزراء فى يوم الأربعاء الموافق ٢٥ يولية بشأن موضوع دير السلطان. وفى المقابلة طلب رئيس الوزراء إمهاله مدة (٢٠) يوماً لتسوية هذا النزاع ودياً فيما بينهما وإلا اضطرت الحكومة أن تقضى فى الأمر بما تراه صواباً. ومع أن المطران القبطى رحب بذلك فإن الاسقف الاثيوبى رفض ذلك قائلاً أنهم سبق أن بذلوا جهوداً على مدى. أربعين عاماً للوصول إلى حل ودى فلم تنجح ولهذا فإنه مُصر على أن تصدر الحكومة قراراً فى هذا الموضوع دون إبطاء أو ارجاء. فأجاب رئيس الحكومة بأنه لا يرى ضيراً فى إضافة ٢٠ يوماً آخر إلى الأربعين عاماً. وأشير إلى أن للحكومة الأردنية السيادة كاملة على الأماكن المقدسة وأنه لا شأن لمحكمة

٢٥٦- ديمترى رزق: المرجع السابق صـ٢٣٦/ ٢٣٧

العدل الدولية أو هيئة الأمم المتحدة أو أى هيئة دولية أخرى. وأشار إلى أن الأقباط والأثيوبيين هم أصلاً طائفة واحدة ذات شعبتين. وهنا اعترض الأسقف الأثيوبى قائلاً أنه ليس بينهما سوى وحدة المذبح. وعلى هذا الوضع انتهى الموقف بين المطرانيين والحكومة الأردنية. كما أن المسألة وقفت عند هذا الحد والتزمت الحكومة الأردنية الصمت فلم يعلن ما انتهت إليه اللجنة التى شكلتها أخيراً للنظر فى موضوع دير السلطان (٢٥٧).

وفى ٢٢ أغسطس ١٩٦٢ تحرش الرهبان الأثيوبيون بالأقباط القادمين إلى القدس بمناسبة الزيارة المرعية عند مرورهم من البطريركية إلى كنيسة القيامة عبر دير السلطان ورفع الأمر إلى المحافظ فاستدعى إلى مكتبه الطرفين حيث جرت مناقشة طويلة ادعى فيها الأثيوبيون أن مرور الأقباط مقصور على أوقات معينة. واجاب الأقباط بأنهم أصحاب الدير ولا قيد مطلقا على مرورهم منه وعقب الاجتماع مباشرة أرسل المحافظ كتاباً إلى كل من المطران القبطى والمطران الأثيوبى يخطرهما فيه بتحديد المرور بأوقات صلوات الأقباط بعد ظهر السبت وصباح الأحد و يومى الأربعاء والجمعة من كل أسبوع، وفى أيام عيد الفصح والميلاد. وفى عيد الفصح يفتح الأقباط الأبواب ليلاً ونهاراً لمدة أسبوعين أو أكثر لتسهيل مرور الحجاج من البطريركية إلى القيامة وبالعكس. وختم المحافظ كتابه بقوله «فأرجو والحالة هذه المحافظة على الوضع الراهن (الاستاتوس كيو) ريثما يبت نهائياً فى ملكية دير السلطان من قبل السلطات المختصة. وأن هذا الاجراء لا يؤثر على الحقوق المكتسبة لكلا الطائفتين وبعكس ذلك سأضطر لاتخاذ الاجراءات اللازمة (٢٥٨).

٢٥٧- المرجع السابق ص٢٣٧ – ٢٣٩

٢٥٨- ديمترى رزق: المرجع السابق ص٢٣٩ – ٢٤٠ وكذلك رسالة عن المحافظ إلى المطران القبطى فى القدس بتاريخ ٢٢/٨/١٩٦٢

وكان رد المطران على ذلك بأن حق الأقباط فى المرور حسب الوضع الراهن لا يتقيد بمواعيد، واستند فى ذلك إلى الوثائق والعوائد، وإلى أنه سبق أن اعترض على محاولة كهذه من جانب المحافظ السابق ولم يتلق منه رداً. ولما أصر المحافظ على موقفه اضطر المطران للرجوع إلى معالى وزير الداخلية وانتهى الأمر بالعدول عن محاولة تقييد حق الأقباط فى المرور من الدير. واستدعى المحافظ كلاً من مطران الأقباط والمطران الأثيوبى إلى اجتماع عقد فى مكتبه فى الثالث من شهر يناير عام ١٩٦٣ أبلغهما فيه قرار الحكومة الذى يقضى بضرورة التقيد بالوضع الراهن وأرسل تأييداً لذلك خطاباً إلى مطران الأثيوبيين (٢٥٩).

وبالرغم من أن هذا القرار أكد أحقية الأقباط وملكيتهم فى دير السلطان فقد دأب الأثيوبيون فى انتهاز أى تغيير فى منصب المحافظ أو تشكيل حكومة أردنية جديدة فيسرعون و يتقدمون إلى المحافظ الجديد أو الحكومة الأردنية الجديدة يطلبون تمكينهم من الدير. والغريب أنه بالرغم من أن هذا المحافظ أو تلك الحكومة بعد أن تدرس الموقف ترفض طلبهم فإن الامبراطور الأثيوبى هيلاسلاسى والحكومة الأثيوبية كانت دائماً ترفض أى رسالة من البابا ــ كيرلس السادس فى ذلك الوقت ــ يبدى فيها استعداد الأقباط لتسوية مشكلة دير السلطان ودياً عن طريق مفاوضات تجرى بين مندوبين عن كل من الطرفين. فكان رد الامبراطور بأن وقت التسوية قد فات بعدما أصبح الموضوع أمام المحاكم(٢٦٠). وعلى أى حال فقد ظلت هذه المشكلة قائمة حتى الاحتلال الاسرائيلى للقدس بعد حرب ١٩٦٧.

٢٥٩- رسالة من المطران القبطى إلى محافظ القدس بتاريخ ٢٥/٨/١٩٦٢ وكذلك رسالة من محافظ القدس إلى المطران الأثيوبى بتاريخ ٨/١/١٩٦٣

٢٦٠- رسالة من البابا إلى الامبراطور هيلاسلاس بتاريخ ٢/٨/١٩٦٢ ورسالة نت الامبراطور إلى البابا بتاريخ ٨/٨/١٩٢٦

دير السلطان ونير الاحتلال الاسرائيلى للقدس

اعتدت اسرائيل على العرب فى عام ١٩٦٧ ، وأدى ذلك إلى أن تحتل الأراضى العربية فى سيناء والجولان والضفة الغربية لنهر الأردن ومدينة القدس . وظل هذا الوضع قائماً حتى حرب أكتوبر المجيدة فى عام ١٩٧٣ والتى انتصر فيها المصريون والعرب واستطاعت مصر أن تسترد أراضيها الغالية ، أما باقى الأرضى العربية فمازالت حتى الآن فى أيدى الاسرائيليين الذين يسيطرون حتى اليوم على مدينة القدس وعلى مقدساتنا المسيحية فيها .

وابان هذا الاحتلال وفجأة وبلا مقدمات أرسلت الحكومة الاسرائيلية قواتها العسكرية المسماة بحرس الحدود بعد منتصف ليلة عيد القيامة المجيد فى ٢٠ من أبريل ١٩٧٠ ، وأثناء إنشغال رجال الدين المسيحى فى جميع الكنائس بإقامة صلوات ليلة هذا العيد بكنيسة القيامة واستولوا على الدير، ونزعوه من الأقباط ومكنوا الرهبان الأثيوبين من الاستيلاء عليه ، وغيروا الكوالين والمفاتيح ، وأعطوا المفاتيح الجديدة للأثيوبين ، وأقاموا المتاريس ومنعوا المطران القبطى من الدخول بعد انتهائه من الصلاة . وقد كانت اجراءات هذا التعدى الاسرائيلى أثقل وزناً من أى اغتصاب ، وذلك لأن اسرائيل عندما دخلت المدينة المقدسة تعهدت لجميع الطوائف الدينية بكفالة الحرية الدينية والمقدسات لكافة الديانات إلا أنها لم تفعل ذلك واعتدت على حق الأقباط الثابت بملكية دير السلطان (٢٦١) . .

٢٦١- نشرة رابطة القدس العدد ١٦٣ ، ١٦٤ ابريل و يونيه صدر فى يونيه ١٩٨٥ السنة ٤٢ وكذلك العدد ١٦٦' يناير ١٩٨٦ صدر فى فبراير ١٩٨٦ السنة ٤٢ ، وكذلك العدد ١٧٠ يناير ١٩٨٧ صدر فى فبراير ١٩٨٧ السنة ٤٣ وكذلك الجمهورية ١٩٨٥/٥/٨

ولا يعرف حتى الآن الأسباب والدوافع التى دفعت اسرائيل لقيامها بمثل هذا العمل الغريب. وربما يكون السبب فى ذلك أن مصر كانت فى حرب مع اسرائيل وفى ذلك العام كانت حرب الاستنزاف بينهما على أشدها. أو ربما يكون الأثيوبيون قد انتهزوا فرصة سقوط القدس فى أيدى اسرائيل والحرب بينها وبين مصر، واتصلوا سراً بالسلطات الاسرائيلية ونجحوا فى أن يجعلوها تعتدى على الدير وتسلمه لهم، وبالتأكيد كان هذا الاتصال سهلاً والإقناع أسهل. ومما يرجح هذا الاستنتاج أن الأثيوبيين كانوا دائماً ينتهزون توتر العلاقات المصرية الأردنية، وكما ذكرنا سابقاً، ونجحوا فى استصدار قرار من مجلس الوزراء الأردنى مكنهم من الاستيلاء على الدير، وذلك بدون أن يعلم الأقباط بالاجراءات الأثيوبية التى قاموا بها وحققت لهم غرضهم فى الاستيلاء على الدير.

وعلى أثر هذا التعدى الغاشم قام الأنباباسيليوس المطران القبطى فى القدس بالاحتجاج لدى السلطات الاسرائيلية، وقام برفع ثلاث قضايا أمام المحاكم الاسرائيلية، كان آخرها أمام محكمة العدل العليا، حيث قدم لها المطران العديد من الحجج والمستندات والوثائق الرسمية والتى تؤكد حق الأقباط العادل فى هذا الدير. والمعروف أن محكمة العدل العليا الأسرائيلية هذه مكونة من خمسة قضاة يرأسهم القاضى (اجرانات) الذى كان وكيلاً لوزارة العدل بفرنسا. وقد قامت هيئة هذه المحكمة بدراسة الحجج والوثائق دراسة عميقة. ولم يستطع الأثيوبيون أن يقدموا مستنداتهم معللين ذلك بأنها قد أحترقت. والواقع أنه لو كانت هذه المستندات موجودة لاستطاعوا استخراجها من الدول والحكومات المتعاقبة على فلسطين بسهولة. ومع ذلك فقد انتقلت هيئة هذه المحكمة بكاملها إلى الدير للمعاينة على الطبيعة. فرأوا أحجبة الهياكل مطعمة بالطراز القبطى القديم وعليها التاريخ الميلادى وتاريخ الشهداء القبطى باللغتين القبطية والعربية، فبادر رئيس المحكمة

وزير الشرطة الاسرائيلى قائلاً «أنتم ارتكبتم عمل لصوصى ومخالف للنظام والقانون، هذا الدير قبطى ١٠٠٪ ويعاد إلى أصحابه فوراً».

وكان دفاع الحكومة الاسرائيلية تجاه قيامها بهذا العمل العدوانى بأن أشار إلى أن هذه القضية لها أبعاد سياسية، وطلب من المحكمة أن لا تأمر بإعادة الدير إلى أصحابه بعد أيام معدودة. ومع ذلك فقد أصدرت المحكمة قرارها برد الدير إلى ملاكه الأصليين الأقباط مع ضرورة احترام أحكام الاستاتوس كيو، أى الوضع الراهن، وفرضت غرامة على كل من وزير الشرطة الاسرائيلى والأسقف الأثيوبى تقدر بألف ليرة اسرائيلية، وذلك فى عام ١٩٧١. وبالرغم من هذا الحكم الصريح الحاسم فإن الحكومة الاسرائيلية أصدرت قرار مؤقت فى أعقاب هذا الحكم القضائى بإيقافه. ومعلوم أن القرار المؤقت لا تتجاوز مدته قانوناً ودولياً بضعة أشهر. ومع ذلك فمازالت اسرائيل تمتنع عن تسليم الدير إلى الأقباط، فى الوقت الذى تمنحه للأثيوبيين حتى الآن أى فى يونيه سنة ١٩٩٠، وبمعنى آخر فإن الدير فى حوزة الأثيوبيين منذ حدوث الاستيلاء الاسرائيلى حتى الآن، أى ما يزيد عن تسعة عشرة عاماً، وبموجب حكم القوة العسكرية الغاشمة وليس بحكم المحكمة، وهذا أمر لا يشرف الأثيوبيون فى شىء بل يضعهم فى مرتبة واحدة مع الاسرائيليين، فكلاهما معتد ومغتصب (٢٦٢).

■□■□■

٢٦٢- نشرة رابطة القدس عدد ١٧٤ يناير ١٩٨٨ صدر فى فبراير ١٩٨٨ السنة ٤٣، العدد بين ١٦٣، ١٦٤ ابريل ويوليه صدر فى يوليه ١٩٨٥ صدر فى فبراير ١٩٨٦ السنة ٤٢

وازاء هذا الرفض الاسرائيلي بتسليم الدير للأقباط وتحويل المشكلة إلى مشكلة سياسية، بدأ الأقباط يتخذون بعض الاجراءات التى تحافظ على حقوقهم وملكيتهم لهذا الدير، فأرسل الأنباباسيليوس المطران القبطى فى القدس صورة من جميع الوثائق والحجج القانونية التى تثبت وتؤكد ملكية الأقباط للدير إلى جميع حكومات دول العالم وإلى مجلس الأمن وهيئة اليونسكو، وقد تسلم المطران الرد منهم وقد أوضحوا فيه بأن مايحدث من القوات الغازية أثناء الحروب غير قانوني و يعتبر لاغياً. ومازال هذا المطران يجاهد فى سبيل عودة الحق القبطى وملكية الدير للأقباط سواء عن طريق القضاء الاسرائيلي أو عن طريق متابعته للقضية وتطوراتها و يبلغها أولاً بأول إلى الحكومة المصرية والرياسة الدينية بالقاهرة (٢٦٣). .

كما أن البابا شنودة الثالث أصدر قراراً بمنع زيارة الأقباط للأراضى المقدسة فى القدس طالما أن اسرائيل لا تنفذ حكم المحكمة وبالتالى استمرار الاحتلال الأثيوبى للدير. وقد أوضح قداسته «أن الدير أرض مصرية يملكها مصريون داخل القدس قامت اسرائيل باغتصابه، وأن الكنيسة القبطية ورياستها الدينية قد تركت هذا الموضوع وحله إلى الحكومة المصرية التى تعرف الموضوع تماماً سواء على مستوى الرئاسة أو وزارة الخارجية». وأضاف قداسته أيضاً «بأننا كأقباط لن ندخل القدس إلا مع إخواننا العرب واخواننا المسلمين وذلك بعد إيجاد حل للقضية بإذن الله». وقد حاولت اسرائيل أن تدبر لقاء البابا شنودة مع أحد المسئولين الاسرائيليين إلا أن البابا رفض ذلك وقال لهم إذا كان لدى هذا المسئول أى جديد

٢٦٣- نشرة رابطة القدس العددين ١٧٤، ١٧٥ ابريل يوليه ١٩٨٨ صدرا فى يونيه ١٩٨٨ السنة ٤٤

فعليه أن يبلغه لوزارة الخارجية المصرية وتقوم هذه الوزارة بتوصيله إليه ([٢٦٤]).

والواقع أن الحكومة المصرية تبذل جهودها الكاملة لحل هذه القضية، ففى كل الاجتماعات التى تحدث بين الوفدين المصرى والاسرائيلى تناقش فيه مشكلة دير السلطان. وعلى سبيل المثال ففى المفاوضات التى حدثت بين الوفدين فى فبراير ١٩٨٦ وقعت مشادة حول الدير، وذلك عندما طالب الوفد المصرى بأن تتخذ اسرائيل موقفاً ايجابياً حاسماً وفورياً فى هذه القضية، خصوصاً وانها تمثل تأثيراً بالغ الأهمية على العلاقات المصرية الإسرائيلية. وعندما اعترض الوفد الاسرائيلى حدثت مشادة عنيفة حولها بين السفير الاسرائيلى كيدار والسفير المصرى بدر همام الذى أنهى المناقشة بقوله «ماذا تريد اسرائيل؟ هل تريد التسويف كما هى العادة» وأضاف المصدر «لقد كان الهدف من وضع وطرح البيان المصرى معرفة مدى جدية الجانب الاسرائيلى والتزامه بتنفيذ المطالب الأخرى». وكان الوفد المصرى برئاسة نبيل الغمرى قد أكد لاسحق شامير أثناء استقباله للوفد اهتمام مصر بقضية دير السلطان وبأنها لاتقل أهمية عن اهتمام مصر بقضية طابا والمشاكل الأخرى المعلقة بين البلدين ([٢٦٥]).

وقد أكد السيد الأستاذ الدكتور عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية تمسك مصر بضرورة عودة دير السلطان فى القدس إلى الكنيسة القبطية المصرية وكافة حقوق الأقباط هناك. وكان هذا التصريح من جانبه من

٢٦٤- الاهالى ٧/١/٨٧، الأخبار ٢٧/١١/٨٦، نشرة رابطة القدس العدد ١٧٠ يناير ١٩٨٧ صدر فى فبراير ١٩٨٧ السنة ٤٣

٢٦٥- آخر ساعة ١٩ فبراير ١٩٨٦، ونشرة رابطة القدس العددين ١٦٧، ١٦٨ يوليه ١٩٨٦ صدر فى يونيه ١٩٨٦ السنة ٤٢

خلال اجتماع تم بينه وبين الأنباباسيليوس؛ حضره السفير طه الفرنوانى مدير إدارة شئون فلسطين. وكان المطران القبطى قد عرض فى هذا الاجتماع التطورات والأوضاع التى حدثت فى الدير والأماكن القبطية المصرية فى المدينة المقدسة القدس (٢٦٦).

٢٦٦ـ ، نشرة رابطة القدس العددين ١٦٣ ، ١٦٤ ابريل و يوليه صدرا فى يونيه ١٩٨٥ السنة ٤٢ ، الأهرام ٨ / ٥ / ١٩٨٥ ، الأخبار ٨ / ٥ / ١٩٨٥

* الخاتمة *

من العرض السابق للمشكلة وخصوصاً من ١٨٢٠ نجد أنها متجددة بمعنى أن الأثيوبيين بالرغم من أنهم يفشلون فى جولة من جوالات هذا النزاع لا يعترفون مطلقاً بهذا الفشل أو بعدم أحقيتهم فى ملكية هذا الدير، بل ينتهزون كل الفرص المواتية لهم داخلياً فى مدينة القدس بتغير الأوضاع السياسية فيها أو تغير النفوذ الدولى فيها أو خارجياً متمثلاً فى الحكام الأثيوبيين الذين كانوا يشجعون رهبانهم على العصيان واحتلال الدير وخلق المتاعب أمام الأقباط فيه أو رغبة البعض من الأقباط المصريين فى حل هذه القضية وبالتالى التأثير على الرئاسة الدينية فى القاهرة مما يؤدى إلى تجدد المشكلة وإلى اعتقاد الأثيوبيين بأن لهم حق فى هذا الدير.

وعلى ذلك فهذه القضية أو المشكلة لن تنتهى إلا باعتراف صريح وحاسم من الأثيوبيين بملكية هذا الدير للأقباط ملكية مطلقه لا رجوع فيها أو يشوبها أى التباس ينافى الواقع والحقيقة. ولن يحدث ذلك إلا إذا عرضت المشكلة على هيئة محايدة تماماً مثل محكمة العدل الدولية. وأياً كان

قرارها فإنه يجب أن يلتزم به الأثيوبيون فيقتنعوا به إذا كان فى غير صالحهم أما إذا كان العكس وهذا يجافى الواقع والأدلة فعلى الأقباط أن يلتزموا، إما كون هذا الدير خاضعاً لاسرائيل الآن فإنه إن آجلاً أو عاجلاً فسوف تخرج منه اسرائيل كخروجها من طابا ومن قبلها سيناء. أما الحكم الذى تصدره هذه المحكمة فسوف يكون حجة قوية أمام العالم كله وأمام الحكومة الجديدة العربية التى ستخلف اسرائيل فى القدس بإذن الله.

ولا أستطيع أن أويد هنا ما قد يقوله البعض وكما حدث فى عام ١٩٢٤ بأنه يمكن حل هذه المشكلة بالتراضى بين الأقباط والأثيوبيين وذلك بالتنازل عن جزء من هذا الدير للأثيوبيين كوسيلة لإنهاء هذا الصراع لأن الأثيوبيين لن يرضوا ــ إذا تم ذلك ــ بهذا التنازل وسيسعوا فى أن يحصلوا على الدير كله متخذين هذا التنازل حجة فى عدم ملكية الأقباط وإلا لما تنازلوا عنه.

لهذا أهيب بالمسئولين فى الحكومة المصرية والكنيسة القبطية أن لا تفكر مطلقاً فى هذا التنازل وأن تسعى فى الحصول على الاعتراف الكامل من الأثيوبيين سواء ودياً أوعن طريق المحكمة الدولية بملكية الدير للأقباط.. . كما أطالب الكنيسة القبطية بأن تقف وقفة قوية حاسمة أمام الأثيوبيين تتمثل فى عدم استضافتهم فى الدير مرة أخرى وذلك بعد أن يعود الحق لأصحابه الأقباط لأن السبب الرئيسى فى عودة هذه المشاغبات الأثيوبية دائماً تكون فى عودتهم إلى الدير مرة أخرى بعد خروجهم منه.

المراجـع

أولاً ـ المصادر العربية :

وثائق الكنيسة القبطية المصرية .

ثانياً ـ الدوريات :

أ ـ النشرات المصرية :

١ ـ نشرة جمعية الإخلاص القبطية المركزية بالاسكندرية .
٢ ـ نشرة رابطة القدس للأقباط الأرثوذكس .

ب ـ الصحف والمجلات المصرية :

الجمهورية ـ الأخبار ـ آخر ساعة ـ الأهالى ـ الأهرام ـ التوفيق ـ الرأى العام ـ الرابطة المسيحية ـ عين شمس ـ المجلة القبطية ـ مصر ـ المقطم ـ الوطن ـ الوطنية .

(وقد ذكرت فى الحواشى بالتفصيل) .

ثالثاً ـ المراجع العربية:

١ـ توفيق اسكاروس: نوابغ الأقباط ومشاهيرهم فى القرن التاسع عشر ـ القاهرة، ١٩١٣.

٢ـ جرجس فيلوثاوس عوض: تاريخ الايغومانس فيلوثاوس ـ القاهرة، ١٩٠٥.

٣ـ جرجس فيلوثاوس عوض: حياة بعد موت كيرلس الرابع أبوالاصلاح القبطى ـ القاهرة، ١٩١١.

٤ـ جرجس فيلوثاوس عوض: أملاك القبط فى القدس الشريف، الجزء الأول ـ القاهرة، ١٩٢٤.

٥ـ ديمترى رزق: قصة الأقباط فى الأرض المقدسة ـ القاهرة، ١٩٦٧.

٦ـ شحادة خورى: خلاصة تاريخ كنيسة أورشليم الأرثوذكسية ـ بدون تاريخ.

٧ـ قلينى فهمى باشا: مذكرات قلينى فهمى باشا ـ القاهرة، ١٩٣٢.

٨ـ يعقوب جرجس نجيب: موجز تاريخ بطاركة الاسكندرية ـ القاهرة، ١٩٦٢.

٩ـ يوسف سعد: دير السلطان بالقدس، أسانيد ومستندات تثبت ملكيته للأقباط الأرثوذكس ـ القاهرة، ١٩٦٢.

١٠ـ يوسف منقريوس: تاريخ الأمة القبطية ـ القاهرة، ١٩١٣.

رابعاً ــ المصادر الأجنبية :

أ ــ **A- The Rights of Abssinian Church**

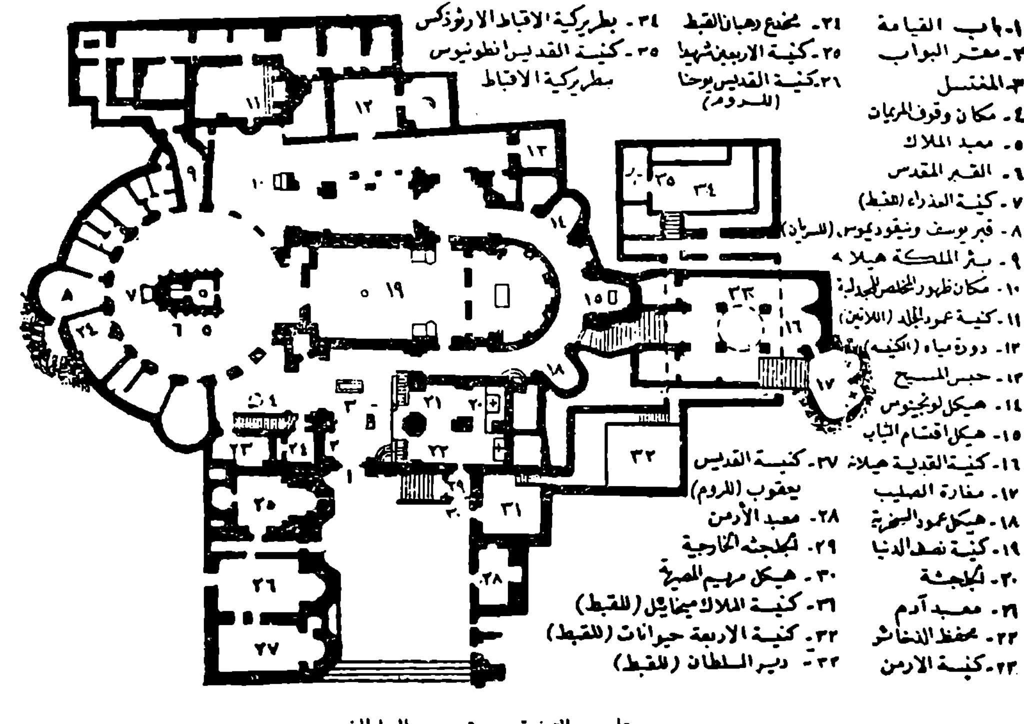
وهذا الكتاب قام بنشره الأنبافيلبس الأثيوبى و يتضمن صورة لشهادات الرحالة وبعض الأساقفة فى المدينة المقدسة وقد صدر هذا الكتاب فى أسمرة عام ١٩٦٠ .

ب ــ انظر ملحق الوثائق الأجنبية التى نشرها الأستاذ ديمترى رزق فى كتابه : قصة الأقباط فى الأرض المقدسة .

خامساً ــ المراجع الأجنبية :

A- The Rights of Abyssinian Church

1. Beke, C. T.: The British Coptives in Abyssinia London 1867
2- Jesman, C.: The Russians in Ethiopia (London 1958)
3- Meirardus, O.: Ahistory of The Ethiopian in the Holy Land (Cairo 1962)
4- Meirardus, O.: The Copts in Jerusalem (Cairo 1960)
5- Pankhurst, S.: Ethiopia, A Cultural History (London 1955)
6- Per ham, M.: The Government of Ethiopia (Oxford 1947)



رسم يبين مقادس القيامة وموقع دير السلطان

الوثائق القبطية والأثيوبية

فيما يلى بعض الوثائق القبطية التى تعرضت لمشكلة دير السلطان ، وذلك قبل عام ١٨٢٠ وهو العام الذى أصبحت بعده المشكلة مزمنة متجدده . أما الوثائق التالية لهذا العام فقد عرضنا لها فى عرضنا لهذه المشكلة حتى الآن .

ولقد اعتمدنا فى نشر هذهالوثائق وخصوصا الوثائق القبطية على وثائق الكنيسة القبطية وعلى بعض الكتب الهامة التى صدرت منذ زمن بعيد يعود بعضها إلى اوائل هذا القرن .

أما فيما يتعلق بالوثائق الأثيوبية فقد اعتمدنا على كتاب قام بنشره الانبا فيليبس مطران الكنيسة الأثيوبية الارثوذكسية بالقدس ، احتوى على الوثائق الأثيوبية التى تعتمد عليها الكنيسة الأثيوبية فى مطلبها بأحقيتها فى الأستحواز على دير السلطان . وقد طبع هذا الكتاب فى أسمرة بأثيوبيا سنة ١٩٥٩ .

ومن الواجب هنا أن نشير إلى غرابة أسم هذا الدير، اذ من المعروف أن الاديرة تسمى بأسماء القديسين أوبالمكان الذى يوجد به الدير. ولعل دير السلطان هو الوحيد بين الأديرة المسيحية الذى له اسم اسلامى الصبغة، عرفته مصر تمام إذ كان يطلق على حكامها، أما أثيوبيا فلم تعرفه لأن حكامها كان يطلق عليهم (« ملك الملوك » أو« نجوس نجست »).

و يرجع هذا الأسم غالبا إلى أحد أمرين: أولهما ان بناء هذا الدير أوموضعه كان هبة من أحد السلاطين للأقباط فنسبوه إليه اقرار بفضله. وثانيهما أن السلطان اتخذه لأقامة عمالة فى القدس أولأيواء رسله الذين كان يوفدهم إلى الأقطار التابعة، كالشام التى كان السبيل إليها من مصر عن طر يق القدس.

وكان القبط فى جميع العهود من رعايا دولة واحدة بسطت حكمها على مصر وفلسطين معا سواء فى عصور ما قبل الفتح العربى أوبعده. وفوق ذلك كانوا ــ القبط ــ محلا لثقة السلاطين حتى ائتمنوا خيارهم على مهام الدولة، وفى التاريخ أمثلة لرجال من القبط تولوا مناصب رفيعة بالقدس، وكانت الأديرة مثواهم. بل كان هناك منهم رسلا لها بين مصر وغيرها من البلاد كالشام و بغداد، أقاموا فى دير السلطان.

وقد نسب بعض المؤرخين هذا الأسم إلى السلطان صلاح الدين الأيوبى لأنه أباح للقبط سكنى هذا المكان مكافأة لهم على ما أظهروه من الهمة فى خدمته ومساهتهم فى الحرب فى صفوف جيشة ضد اعدائه. وقيل أنه لم تم الصلح (فى فلسطين) عم السرور بين الفريقين ونادى المنادون بأن البلاد الإسلامية والنصرانية واحدة فى الأمن والمسالمة وتوجه السلطان إلى القدس لتفقد احوالها، وأقام فيها مدة يقطع الناس و يعطيهم دستورا و يتأهب للسير إلى الديار المصرية.

وذكر البعض الآخر من المؤرخين بأنه عندما استولى الأتراك السلاجقة على القدس والشام استخدموا الأقباط الذين كانوا يتوجهون إلى دمشق والشام وانهم فى عودتهم يرتاحون فى القدس. وقد بنى لهم السلطان السلجوقى ديرا سمى فيما بعد باسم دير السلطان وكان ذلك فى آواخر القرن الحادى عشر أى قبل عصر السلطان صلاح الدين الأيوبى.

وعلى ذلك يستنتج ان الدير كان موجودا منذ آواخر القرن الحادى عشر وانه سمى بدير السلطان لأن السلطان بناه ليكون بمثابة استراحة لرجال السلطان وعمالة فى طريقهم من مصر إلى الشام وغيرها أوالعكس كما أنه كان المكان المأمون لما كانوا يحصلونه من أموال الدولة ويحفظونها به فى ذهابهم ومجيئهم.

فى الوقت الذى كانت علاقة الأقباط بحكامهم قوية ومتينة، لم يذكر لنا التاريخ عن وجود أى علاقة بين الأثيوبيين وبين أى سلطان من سلاطين العرب سواء فى الشام أوالعراق أومصر إلا فى حالات نادرة للغاية ولأغراض معينة، لم تكن متعلقة بدير السلطان.

والغريب أن الأثيوبيين يعترفون بذلك فيقولون ان نظام الحكم فى بلادهم لم يكن مستقرا وكانت الفتن قائمة فيها بين الرؤوس فليس من المعقول أن تكون علاقاتها الخارجية بالدول وحكامها نامية متصلة تثمر منحا وهبات من جانب السلاطين، وانما تكون المنح والهبات لمن توثقت بهم من رعاياهم القبط.

ودير السلطان اسم لمجموعة من المبانى القديمة المتناثرة على مقربة من قبة مغارة الصليب بكنيسة القيامة ويحيط بهذه القبة مسطح مساحته يزيد على الألف متر خال من المبانى وحوله من جهاته الشرقية والغربية والقلبية المبانى المتواضعة التى تسمى دير السلطان.

أما الجهة البحرية فقام عليها سور بأرتفاع يقرب من ٤,٥ متر فاصل بين الدير و بطر يركية الأقباط ، وفى نهايته باب يوصل بين البطر يركية والدير و يؤدى إلى الممر المؤدى إلى كنيسة القيامة ، وهذا الباب خاص بالأقباط وحدهم يستعملونه دون سواهم . وكذلك الحال بالنسبة للباب الذى يقابله والمؤدى إلى كنيسة القيامة فأن بالأقباط .

و يوجد باب ثالث لهذا الدير من الناحية الشرقية ، وهذا واقع على الطريق العمومى المجاور للمبانى المعرفة بالمصبنة والتى تستأجرها البطر يركية القبطية لأقامة العائلات القبطية بها ، ومفتاح هذا الباب فى عهده الأثيو بيين .

■□■□■□■□■□■

اولا : الوثائق القبطية

(١) الوثيقة الأولى

ما وجد فى آخر افخولاجى خطى قد كتب فى ١٨ برمهات سنة ١٤٩٠ أى منذ قرن ونصف قرن وهو الآن فى حيازة القمص صرابامون مسيحه وكيل شريعة القبط بحصة مليج منوفية اتصل به من جده ابى أمه القمص جرجس عبد المسيح بقطر من حصة مليج ، وقد نقلها الناسخ عن نسخة كان فى الدار البطركية :

« وجد بخط أبينا فى زمن الأب انبا يؤنس الطوخى الثالث بعد المئة (١) : أرسل الأرمن بالقدس مكتوباً يدعون (فيه) أن كنيسة القبط التى بالقيامة فوق المقبرة المحيية لهم (٢) وان كنيسة حارة زويلة الفوقانية للقبط . وأنهم اعطوها لهم عوضا . فحصلت بينهم (فى) ذلك الزمان منازعة واعتمدوا على سير البطاركة ، فوجد كلامهم ليس له صحية ــ اذ رأوا فى سيرة ابينا أنبا كيرلس البطريرك السابع والستين من عدد البطاركة (٣) :

---

١ - كانت القلاية قد انتقلت لحارة الروم فى ذلك الوقت الذى كتبت فيه الوثيقة .

٢ - هو يؤنس السادس عشر فى الإسم والثالث بعد المئة فى عدد البطاركة الأسكندر يين اقام ٤٢ سنة وربع سنة من ١٢ برمهات سنة ١٣٩٢ ــ ١٠ بؤنه سنة ١٤٣٤ ش ــ أى من ٢٠٧ سنوات .

٣ - كما ادعى الروم حتى تملكوا على ملك الحبش وكما يدعى الأحباش بملك دير السلطان .

« وكان الغز لما ملكوا مدينة الشام والقدس قد استبروا (٤) النور فى كنيسة القيامة على المقبرة الشريفة ، فلما عرفوا صحة ذلك فى كل سنة ، راعوا النصارى المقيمين فيها ، وأنهم استخدموا إلى المتولى عمالة البلد من جماعة النصارى الذين (كانوا) يتوجهون إلى دمشق الشام بالجزية (٥) السلطانية ، وانهم بعد مايرجعون من خدمتهم يرتاحون فى القدس . و بنى لهم السلطان ديراً و يسمى الآن « دير السلطان » (٦) إلى زمن رجل نصرانى يعقوبى كان خادم المتولى وهو يعقوبى (٧) من علماء (٨) القبط محب للمسيح يعرف بالعلم منصور التلبانى وله زوجة مثله اسمها معينة وهى بحق تعاون كل من يصل إلى القدس من جماعة النصارى من مصر ومن غيرها من كل الأفاق . فاجتهد إلى أن عمر كنيسة اليعاقبة (كذا) فى القدس و بدأ بتجديدها ، وكاتب الأب البطريرك انباكيرلس المذكور يسأله فى انفاذ من لتكريزها فاستقر رأى الأب وسير له احد الأساقفة لتكريرها وتوجه فى برمهات سنة ٨٠٨ ثمنمائة وثمان للشهداء . وهذا التاريخ صحيح (٩) .

٤- كيرلس الثانى فى الأسم سابع ستى البطاركية أقام منم برمهات سنة ٧٩٢ ـ بؤونه سنة ٨٠٨ وفى سيرته : أن الغز ملكوا القدس وكانوا يستبرون النور و بنى النصارى لهم كنيسة القدس (كما تقدم) أى منذذ أكثر من ثمانية قرون .

٥- استبر بمعنى سبر، وسبر الجرح أوالبئر وغيره امتحن غوره ليعرف مقداره وكل ماوزنه فقد سبره .

٦- أوبالخزينة ص : بالخزانة .

٧- هذا هو السبب فى تسميته بدير السلطان وهى تسمية قديمة وارى أنها الكنيسة الثالثة التى ذكرها أبو المكارم (الفصل الثالث) .

٨- هذه تسمية كانوا يسمون بها نصارى بين النهرين التابعين ليعقوب البرادعى تلميذ ساو يرس بطرك السريان الذى ظل هارباً إلى أن مات فى سخا متخفياً عند دورتاؤس وقد استعمله الكتاب لبعض نصارى الشرق وارادوا تلقيب القبط بهذا اللقب وهو فى الحقيقة لا ينطبق إلا على جماعة السريان والكلدان الذين ذهب إليهم يعقوب البرادعى .

٩- أظنه من عظماء .

«ثم بعد ذلك وجدوا رواية أخرى أن فى زمن الأب بنيامين الثانى والثمانين فى عدد البطاركة ([10]) : كان الشيخ الأسعد ([11]) ذكر جميع الطوائف بالقدس فى أخبارهم أنه بعد هذه المدة ما ينيف عن مائتى سنة ــ هو الذى بدأ بعمارتها ثانى مرة . ونصب لها تنصيباً وجملوناً واخشاباً وتزيتاً وقناديل ، ورتب داخلها معمودية وقلمية ، وهى حقيرة صغيرة شريفة كريمة المقدار فوق رأس ما كان المسيح منضجعاً حكم مائدة القدس فوق ذلك اللوح الرخام غطاء القبر ([12]) وكان الشيخ الأسعد يحبه سلطان ذلك الزمان ولا يمضى مكتوب إلى الملك بالخزانة إلا بخط الشيخ الأسعد . فمن أجل ذلك وجد دالة عند الملك ، فبناها ثانى دفعة . وتاريخ (التجديد) المذكور فى تنسيخ (نسخ) كتاب البشائر الأربع التى هى فى البيعة المقدسة تاريخه له اربعمائة سنة وكسر ، وأيضاً كتاب من جملة خزانة الكتب التى له ــ اعنى الشيخ الأسعد ــ تاريخه فى آخر بشنس سنة ٩٩١ تسعمائة واحدى وتسعين . وهذا التاريخ قديم وجديد مناسب لبعضه .

«وكان بعد تلك المدة عملوا على جماعة الأرمن عشرة دنانير فى كل عام على اخذهم فى كنيسة حارة زويلة الفوقانية ، واثباتها أنها للقبط ــ مساعدة فى غرامة الكنائس كل عام . وهذا التاريخ يؤرخ هاهنا : فانه لما كان فى

١٠- قد تقدم الكلام عنها فى كلام أبى المكارم وهى الكنيسة الثالثة .

١١- بنيامين ثانى ثمانى البطاركية الاسكندريين أقام من ١٥ بشنش سنة ١٠٤٣ إلى ١١ طوبة سنة ١٠٥٥ .

١٢- يقصد هنا الشيخ الأسعد وهو الشيخ الفاضل الحكيم الأسعد أبو الفرج هبة الله (اخوا الصفى) ابن الشيخ الأجل فخر الدولة أبو الفضائل اسعد بن أبى أسحق إبراهيم ابن (أبى البشر) أبى سهل جرجس أبن أبى البشر يوحنا الكاتب المصرى . وهو من اولاد العسال ولكنى أرى أنه لم يقصده نظراً لذكر بنيامين بل يقصد أحد أولاده اذلا يقل الزمن بينها عن خمسين سنة .

زمن الأب البطريرك انبا يوئنس الميلوانى الخامس بعد المئة ([13]) حضر مكتوب من عند الأرمن فى سنة الخلف ([14]) و يذكرون فيه : انكم ياجماعة اليعاقبة تكونون تحت البيرق الذى لنا ، لإننا فى الإيمان واحد ، و يذكرون ان أما كن الحبش ([15]) التى تحت يد الروم نأخذها منهم لما تكونوا تحت يد الدورة وفى الشورة وغيره ولابد من ذلك ، وإلا فانكم تندمون ولم يبق عندكم محبة لنا ، وتمام المكتوب سنة الفرق ([16]) . ــ وانه لما ورد عليهم الخبر وكان ذلك من زمن المعلم ابراهيم بن عوض ([17]) ناظر القدس والمعلم نبروزابو نوار ([18]) والمعلم جرجس السروجى ([19]) والمعلم رزق الله البدوى ([20]) وجماعة اراخنة ([21]) اجتمعوا فى القلاية البطريركية ([22])

١٣- يقصد الهيكل الذى للقبط فى كنيسة القيامة وهو الذى يحسدهم عليه الغير كثيراً و يريدون سلبه من يدهم . والكنيسة الأولى التى ذكرها أبو المكارم وكان فيها معمودية لم يبق إلا أثارها .

١٤- يؤنس الملاوانى السابع عشر فى الإسم الخامس بعد المئة فى البطاركة أقام من ٦ طوبة سنة ١٤٤٣ــ و٢٣ برمودة سنة ١٤٦١ ش ــ مات منذ ١٨٠ سنة .

١٥- سنة الخلف أو الفرق كانت سنة ١٤٤٥ ش . اذا كان قصده بذلك الخلف فى تعيين يوم عيد القيامة عند الشرقيين باسباب الحساب (راجع أساس التقلوم وهو كتاب شم النسيم : ٨٢) .

١٦- يحرضون القبط على الأتحاد معهم لاسترجاع ما أخذه الروم من الحبش وكان قبلا تحت يدهم ، كما سايبين ذلك .

١٧- ص : وهلبت من ذلك .

١٨- لم يكن معروفاً من هو ابراهيم الذى قصده لوجود اسم ابراهيم فى هذا الوقت مكرراً .

١٩- المعلم نوروز ولد المعلم نوار المباشر بخدمة الأمير على كتخدا غربان.

٢٠- لم يذكر التاريخ هذا الإسم ولعله من الاراخنة الكبار الغير الملتحقين بخدمة الأمراء .

٢١- المعلم رزق الله الذمى ولد إبراهيم بدوى النصرانى اليعقوبى المباشر بخدمة أمير اللواء الأمير ابراهيم بك الدفتردار بمصر المحروسة .

٢٢- راجع الجزء الأول من كتاب القضاء الشخصى عند القبط للوقوف على هذه الأسماء (صفحة ٣٦ ــ ٣٨ فى الحجة المؤرخة ٢٢ ابريل سنة ١٧٣٨) .

وجماعة أساقفة وكهنة ورهبان من الأديرة وحبسة من القيامة . فأبى جماعة القبط ، وقالوا : هاتوا التواريخ ، فوجدوا هذا المسطور وجاؤا بالبشائر وثبتوا التاريخ بالتصحيح ، وقالوا : ان الأرمن اخوتنا فى الأيمان ، وأما الروم لهم الاراء والأماكن (كذا) ، وكل ما كان مرتباً صيروه على ما كان . ورأوا اغاً مسافراً إلى اسلامبول (٢٣) وزائراً الحرم بالقدس فاعطوه رد الجواب بشأن ذلك . وانه كان هناك رجل يسمى صالح الديوان كاتب السراى لما رأى رد الجواب فرح كثيراً وكشف فى المحكمة على السجلات وعلى بناء البيعة وغيرها وجدد المكاتبات ، ورجع الجواب إلى مصر . وذلك اليوم ــ يوم الجمع ــ حملوا البشائر فى كرامة وقرأوا : ابانا الذى فى السموات .. للعظيم أبى السيفين الذى بيعته وكتبه سند المسيحيين إلى جيل بعد جيل (٢٤) عمرها الله تعالى على الدوام بمن يحويه من الكهنة والشمامسة والخدام بشفاعة العذراء كل حين مريم وكافة الملائكة والشهداء والقدسيين . آمين .

« وهذا التاريخ وجد فى كتاب القلاية البطريركية شواهد ودلائل بولس الرسول قديم . وذلك نقله ابراهيم الناسخ بحضرة أبينا العابد الناسك ابينا بطرس مطران نقادة رئيس الأديرة أولا وأخينا داود الغمراوى والعلم حن الله وأبينا القمص مكرم الله معلمنا والسلام » اهـ . بحروفه بدون تغيير أى حرف منهم سوى أواخر الكلم للأعراب .

■□■□■□■□■

٢٣- مما يدل على أن اراخنة الشعب كانوا هم الذين يتحدثون فى الأوقاف و يفصلون المشاكل ذكرهم قبل القساوسة والاكليروس لأن للأكليروس الأرشاد وللشعب ادارة الأعمال ، فهل يتعظ كليروسنا .

٢٤- اسلامبول ــ أى مدينة الإسلام

٢ (الوثيقة الثانية)

الحجة التى تثبت تسليم كل ما يمتلكه الحبش الى الروم

فى اليوم السابع عشر من شهر ذى الحجة سن خمس وتسعين والف (١٩ هانور سنة ١٤٠١ ـ ٢٥ نوفبر سنة ١٦٨٤) أى من ٢٤٠ سنة . ونص الحجة التى نشرت أولا فى جريدة مصر الغراء ـ كما يأتى لمعرفة مبلغ ما استلموه :

« لما حضر ـ لدى مولانا وسيدنا العالم الكبير العامل الشهير، محرر دقائق التعبير ومقرر قواعد احسن تقرير، أقضى قضاة الإسلام ، أولى ولاة الأنام ، معدن العلم والكلام ، وارث علوم الأنبياء العظام ، صدر الموالى الفخام ، سند العلماء الاعلام مميز الحلال من الحرام ، العالم العامل ، الفاصل بين الحق والباطل ،و الحاكم الشرعى المولى عبد الرحيم افندى القاضى بالقدس الشريف ، وما ضم إليه واضيف . دامت فضائله ومعاليه » . الراهب المدعو بالسيوس بطريق طائفة نصارى الروم القاطنين بمدينة القدس الشريف وابرز من يده أمراً شريفاً سلطانياً مؤرخاً اليوم العاشر من شهر ذى القعدة الحرام سنة أربع وستين ألف (٢٥) متوجاً بالخط الشريف

٢٥- أين ذهبت كتب هذه الكنيسة التى كانت عمدة المطالبين للأستفادة منها ومعرفة تاريخ المتقدمين ؟ .

السلطانى خلد الله خلافته وبيده خطاب مولانا وسيدنا القاضى قضاة المسلمين أولى ولاة الموحدين معدن العلم باليقين وارث علوم الأنبياء والمرسلين القاضى بالقدس الشريف مضمونه الشريف ومكنونه المنيف أن طائفة الحبش القاطنين بالقدس الشريف تبع لطائفة الروم. وأن البطريق على طائفة الروم بضبط أوقاف الحبش ويتصرف فيها بنفسه وبمن يعينه من طرفه وأن لا يدخل البطريق المذكور فى الحبش واوقافهم ملة من ملل النصارى فى القدس الشريف. وقيد الأمر الشريف بالسجل المحفوظ. وطلب بالسيوس البطريق المذكور احضار طائفة الأرمن من القاطنين بالقدس الشريف الواضعين الأيدى على أوقاف الحبش وعلى اديرتهم ومواطن زياراتهم وكنائسهم بداخل كنيسة القيامة (٢٦) وخارج عنها وان يأمرهم برفع أيديهم عن ذلك وتسليمه إليهم كالأمر الشريف السلطانى والخط المنيف الخاقانى. أحضر مولانا وسيدنا الحاكم الشرعى المشار إليه كل واحد من دونيك وكيل طائفة مطران الأرمن المذكورين ويعقوب ولد جبور ترجمان الأرمن المذكورين وقرأ عليهما الأمر الشريف السلطانى المتوج بالخط المنيف الخاقانى وعرفهم ان طائفة الحبش تبع الروم وان للبطريك على طائفة الروم أن يضبط اوقافهم ويتصرف فيها لادخل فى ذلك أحد من ملل النصارى بالقدس الشريف تعريفاً شرعيا وأمرهم بأن يسلموا لطائفة الروم ما لطائفة الحبش تحت ايديهم من امتعتهم وقناديلهم وصلبانهم وكتبهم وما هو خاص بهم ومواطن عباداتهم وزياراتهم بكنيسة القيامة وخارج عنها وجميع أوقافهم وزياراتهم وما يتعلق بهم وعملا فى ذلك بالأمر الشريف السلطانى المحكى اعلاه أمراً شرعياً. وقابل الأرمن المذكورون الأمر الشريف السلطانى والأمر الشرعى بالقبول والطاعة وعين مولانا الحاكم

٢٦- ١٥ توت سنة ١٣٧١ ــ ٢٢ سبتمبر سنة ١٦٥٤ فى أيام السلطان محمد الرابع وأيام متاؤس المئة فى عدد بطاركة القبط.

الشرعى من جانبه لتسليم ذلك من طائفة الأرمن إلى طائفة الروم فخر قضاة الإسلام ذخر ولاة الأنام محرر القضاء والأحكام بالأحكام خلاصة العلماء الأعلام مولانا صالح أفندى نائب الشرع الشريف بمحكمة القدس الشريف وفخر الأعيان عمدة أولى الفخر والشأن ابراهيم اغا الزعيم بدمشق الشام كتخدا حضرة المولى المشار إليه فخر اقرانه فيض الله الجو قدار وذهبوا ومعهم جم غفير من المسلمين وحصل الوقوف على أماكن الحبش بداخل الكنيسة القمامة المذكورة وتسلم ابراهيم ترجمان الروم من سركيس الأرمنى الحبشى بالقمامة من جماعة الأرمن ما لطائفة الحبش وخاص بهم وكل عباداتهم ومعروف بهم وذلك محل تعليق قناديل على المغتسل ومحل تعليق سبع قناديل بداخل بيت النار (٢٧) وبداخل البيت الذى بداخله الذى فيه القبر ومحل تعليق قنديلين خارجين عن بيت النار أحدهما قبلى والثانى شمالى والاروقة الثلاثة التى هى خاصة بالحبش الواقعة قبلى الكنيسة المعروفة بكنيسة الحبش وما بها من القناديل القزاز والرواقين الشمالين والأوضة الخشب المنجور الملاصقة لهما من جهة الشمال والهيكل الشرقى المعروف بالجبس الذى واجهته القبلية من الخشبالمنجور والهيكل الواقع بين القيامة والشرق من الكنيسة المذكورة ومابه من نحت العدة(٢٨) الكائن فوق عمود زياراتهم ومابه من القناديل القزاز الذى واجهة بابه من الخشب النجور المخرم كل ذلك بداخل كنيسة القيامة تسليما شرعياً . ولم يوجد لطائفة الحبش المزبورين(٢٩) بداخل كنيسة القيامة شىء من القناديل الفضة والاوانى والصلبان الفضة ووضع طائفة الروم المذكورين من عندهم ثمانية

٢٧- القمامة ــ الزبالة وهى كنيسة القيامة

٢٨- مكان خروج النور.

٢٩- عمود الجلد الذى ربطه فيه المسيح وجلد.

قناديل فضة مخرمة فى مواضع تعاليق قناديل الحبش المذكورة سبعة قناديل بداخل بيت النار والبيت الذى داخله فيه القبر وواحد منها على المغتسل . وذكر حنس الحبشى الحبيس بالقيامة و يوسف السر يانى الحبشى بأن طائفة الحبش لهم قنديل فضة كان على المغتسل اخذه طائفة الارمن لكونهم كانوا واضعين الايدى على مواضع الحبش اختيارا شرعياً . ثم طهروا من القيامة المذكورة وتسلمت طائفة الروم من طائفة الارمن كنيسة الحبش السفلية المجاورة لكنيسة القيامة من جهة القبلى التى يفوه بابها قبلة . وتسلموا دير الحبش الذى يطرق من ساحر كنيسة القيامة مع ما اشتمل من البيوت والمساكن وما هو بداخل الكنيسة العلوية التى بالدير المذكور وما هو داخل بيت القربان وما هو داخل الصندوق الكبير المقفول من ستائر الكهنة وذلك عدة كتب للحبش وست صوانى فضة صغار ومبخرة فضة مخرمة واربعة اقداح فضة باكواب وعشر ملاعق فضة صغار وشمع أبيض سبعة صغار وسبعة كبار وصليبان فولاذ وصليب نحاس واحد وانجيل واحد فى جلدة مغطاة فضة وبساط رومى صغير وقنديل فضة مخرم معلق على محل قربان الخليل والبردة الكخ التى بيت القربان وماعونان نحاس كبيران وصينية نحاس وكلاب حديد وكرك حديد وشمعدان نحاس صغير كرسى حديد وخمسة شمعدانات نحاس وموجودات المطبخ ابريق نحاس وهاون نحاس وماعون نحاس وصحنان نحاس وطنجرة نحاس صغيرة وطوس نحاس صغير وطوس نحاس كبير وهاون نحاس كبير وطبق نحاس ومصفاة نحاس وطنجرة نحاس صغيرة وابريق قهوة نحاس وشمعدان نحاس . هذا ما وجد بداخل دير الحبش لاغير ذلك ولا سواه وتسلمه طائفة الروم من الارمن فى يوم تاريخه تسلما شرعياً . ورفع مولانا الحاكم الشرعى المشار اليه الموقع خطه الكريم على نظيره دام علاه أيدى طائفة الارمن عن بقية اوقاف الحبش واماكنهم

ودياراتهم ونبه عليهم بأن لا يتعرضوا لطائفة الروم لسبب اماكن الحبش واوقافهم ودورهم وامتعتهم عملا بالامر السلطانى الشريف والخط المنيف الخاقانى تنبيهاً شرعياً. حرر فى اليوم السابع عشر (من شهر) ذى الحجة الحرام سنة خمس وتسعين والف» اهـ.

٣ (الوثيقة الثالثة)

تاريخها غرة ربيع الاول سنة ١١٩٧ (٢٩ طوبه سنة ١٤٩٩ ــ ٤ فبراير سنة ١٧٨٣

هذه حجة شرعية ووثيقة صريحة مرعية يعرب مضمونها و ينبيء مكنونها عن ذكر ما وقع وتحرر بمجلس الشريعة الغراء بمحروسة القدس الشريف والمعبد المنيف أجله تعالى لدى سيدنا ومولانا العالم العامل الفاضل الكامل الفاصل بين الحق والباطل الحاكم الشرعى المولى الموقع خطه أعلاه باع جناب عمدة العلماء والمدرسين العظام فرع الشجرة الزكية حضرة السيد الحاج عبد الله افندى نقيب القدس الشريف وشيخ حرمها الشريف حالا ما هو له وجار فى ملكه ومطلق تصرفه وحيازته الشرعية وآيل اليه بعضه شراء و بعضه بطريق الملك ومتصرف فى جميعه الى حين صدور هذا البيع الثابت وذلك جميع الحاكورة الواقعة بقرب دير السلطان المحدودة من قبلى أسطحة دكاكين الدباغة والطريق السالك وشرقاً كذلك اسطحة الدكاكين الجاريات بوقف المارستان والطريق السالك المقابل له وحوش ابو الساقات وشمالا الطريق السالك المتصل منه لمصبنة المرحوم صنع الله افندى الخالدى ودير السلطان وغربا دير السلطان المذكور وتمامه حائط الدير المعروف بدير مار ابراهيم بجميع حقوق ذلك كله وطرقه وجدره ومنافعه ومرافقه وما عرف به ونسب اليه و بكل حق هو لذلك شرعاً بيعا ثابتا صحيحاً شرعياً وشراء لازماً معتبراً مرعياً لاغبن فيه ولا فساد يعتريه محتملا على الايجاب والقبول وشروط الصحة واللازم المعلوم ذلك عندهما العلم الشرعى النافى للجهالة شرعا

بثمن وقدره الف ظلطه(٣٠) ثمناً حالا . وذلك البيع المذكور لحامل هذا الكتاب الشرعى المعلم ابراهيم الجوهرى القبطى الوكيل عنه فى المشترى الاسقف يوسف الثابت وكالته عنه بما هو منهج الثبوت شرعاً فباعه حناب السيد عبدالله افندى جميع ما شرح أعلاه بيعاً صحيحاً شرعياً ثابتاً واعترف بنقد الثمن من الوكيل بموجب ذلك كله برأت ذمة المشترى المرقوم وذمة موكله المذكور من جميع الثمن المذكور ومن كل جزء البراءة الشرعية و براءة قبض واستيفاء برؤ ية ومعرفة ومعاقدة صحيحة شرعية والتفرق بالاديان وحيث ما كان كله من دون وثيقة فضمانه حيث يجب شرعاً وقد صار جميع الحاكورة مع البناء بها ملك طلق من أملاك المعلم ابراهيم الجوهرى يتصرف فيها بسائر أوجه التصرفات الشرعية من غير معارض ولا مانع له اذنا شرعياً .

تحريراً فى غرة ربيع الاول سنة ماية وسبعة وتسعين فالف

شهود الحال : الفقير على البهالي ــ الفقير حسين الخالدي ــ الفقير السيدعبدالله الخالدي ــ الفقير محمد الخالدى ــ الفقير السيد محمد الدقاق ــ الفقير عبدالوهاب البهالي ــ السيد صالح ترجمان ــ الفقير ابراهيم محضر باشى ــ كاتبه الفقير السيد على الهالدي

٣٠- المذكورين .

٤ (الوثيقة الرابعة)

و يليها حجة منع المذكور البرانية التى باعها القس جرجس

تاريخها غرة ربيع الاول سنة ١٢٢٩ هـ (١٥ أمشير سنة ١٥٣٠ ــ ٢١ فبراير سنة ١٨١٤) وهى موئدة للحجة السابقة :

« سبب تحرير الحروف هوانه بالمجلس الشرعى اجله تعالى : لدى مولانا وسيدنا العالم العامل الفاضل الكامل الفاصل بين الحق والباطل صدر اساطين الموالي العظام بدر سماء المعالي الفخام حلال مشكلات الانام الحاكم الشرعي الموقع خطه اعلاه دام فضله وزاد علاه . ادعى عمدة الفضلاء والسادات العظام السيد عمر افندى قائمقام نقيب نقيب الاشراف بالقدس الشريف سابقا وشيخ حرمه المنيف على الذمى حنس القبطى وكيل اسقف الاقباط بالقدس الشريف حالا الحاضر معه بالمجلس الشرعى قائلا في دعواه عليه ان الحاكورة الكائنة بالقدس الشريف تجاه المصبنة الباشوية المحدودة قبلة الطريق السالك وتماما الدباغة وشرقا الطريق السالك وتمامه زقاق ابي الشامات وشمالا الطريق السالك الذى بينها و بين المصبنة المذكورة وتمامه دير سلطان وغربا حاكورة نصارى الاقباط بجميع حقوقها الشرعية جارية فى ملك جده لابيه المرحوم والمغفور له عمدة العلماء والسادات السيد عبدالله افندى نقيب القدس سابقا وتحت تصرفه وان طائفة الاقباط متصرفون فيها بغير وجه شرعى وطالبه برفع يد موكله عنها

وتسليمها بالوجه الشرعي فسأل المدعى عليه الوكيل المسفور عن ذلك اجاب ان الحاكورة المذكورة هي في تصرف القبط بالقدس الشريف لجهة الوقف منذ ثلاث وثلاثين سنة ولامنازع لهم فيها وان المدعى المؤمأ اليه ووالده مشاهدان تصرف الاقباط فيها ولامانع لهم من الدعوى هذه الدة وابرز من يده صورة تمسك شرعي خلاصة مضمونه ان جناب المرحوم السيد الحاج عبدالله افندى جد جناب المدعى المشار اليه في شعبان سنة ١١٩٥ الف ومائة خمس وتسعين باعا بيعا باتا جميع الحاكورة المحدودة اعلاه ليا سيف اسقف الاقباط بالقدس بالوكالة عن المعلم ابراهيم الجوهري كاتب سنجق مصر القاهرة بمائتين وخمسين ذهبا محبوبا فلم يصدقه جناب المدعى المؤمأ اليه على ذلك . فعند طلب جناب مولانا وسيدنا المؤمأ اليه من الذمي حنس وكيل فقراء الاقباط ورهبانهم بالقدس الشريف بينه شرعية تشهد له بصدور البيع من جناب المرحوم السيد الحاج عبدالله افندى لاسقف الاقباط المعلم ياسقف المسفور فاحضر للشهادة وادائها جناب عمدة العلماء والسادات العظام خالدى زاده السيد على افندى باش كاتب محكمة القدس الشريف وخليل بك عيدى محضر باشي حالا فشهدا غب الاستشهاد الشرعي بصدور البيع من جانب المرحوم السيد الحاج عبدالله افندى جدّ المدعي المؤمأ اليه لاسقف الاقباط بالقدس الشريف في التاريخ المرقوم لجميع الحاكورة المدعي بها بمائتين وخمسين ذهبا محبوبا وهي تحت تصرف طائفة القبط بلا معارض ولامنازع لهم فيها وجناب المدعي ووالده مشاهدان تصرفهم فيها ولامانع لهم في الدعوى شهادة شرعية فقبلت شهادتها بذلك القبول الشرعي فلما ثبت ماقامت به البنية الشرعية العادلة المرضية عرف مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي جناب المدعي السيد عمر افندى من حيث ثبت بيع جده المالك للحاكورة المدعي بها وتصرف طائفة الاقباط فيها هذه المدة فليس له ولا لبقية ورثاء جده فيها حق وعلى فرض عدم ثبوت بيع جده للحاكورة فلا يسوغ استماع هذه الدعوى بعد مضى هذه المدة عليها ومشاهدة التصرف فيها لمنع مولانا السلطان نصره العزيز الرحمن استماع

دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة فى الملك ، وهذه الدعوى من باب اولى تعريفا شرعيا وحكم بجريان الحاكورة فى وقف الاقباط ومنع جناب المدعى السيد عمر افندى و بقية ورثة جده من التعرض لطائفه الاقباط بسبب الحاكورة المدعى بها حكما ومنعا صحيحين شرعيين شرعا واذن للذمى حنس و بقية فقراء القبط بالتصرف فى الحاكورة كما كانوا من غير معارض ولامنازغ لهم فى ذلك اذنا شرعيا . »

■□■□■□■

وهذه الحاكورة باعها القس جرجس وقالوا انه قبل ان يقبض الثمن من المسكوب جاء الى مصر بناء على طلب البطريرك فمات فى بيت السيدة ورده بانوب القابلة ولم يعرف عن الثمن شىء ان كان قبضه أو لم يزل عند المشترى . وانما جاء ذكر هاتين الحجتين حتى يعرف من حدودها وما جاء فى نصهما انها كانت مجاورة الدير السلطان وان فى جوارها دير ابراهيم الذى سلمه الحبش للروم .

٥ (الوثيقة الخامسة)

اخراج الجيش من دير السلطان لاجل ترميمه

بتاريخ ٩ محرم سنة ١٢٣٦ (٨ بابه سنة ١٥٣٧ ــ ١٧ اكتوبر سنة ١٨٢٠)

دفتر ما وجد فى الأوضه الكائنة بدير سلطان تبع القبط بالقدس وذلك بحضور السيد مصطفى غيضه المندوب من طرف مولانا السيد محمد طه طه افندى مفتى الحنفية بالقدس الا وحضور الشيخ احمد القطب والشيخ عبد الرحمن حدودته المعلم وكاتبه الفقير مصطفى الخالدى وحسين اسلامبولي محضر باشى وحضور القس عبد المسيح الحبشى المتسلمين الاشياء الآتى ذكر فيه . حرر حروفه فى ٩ محرم سنة ١٢٣٦ .

كتب بلسان عدد ١٥٢ ــ حصيرة عدد ٣ ــ صدرية جلد عدد ١ ــ طوس فخار عدد ٢ ــ ابريق فخار عدد ١ ــ حصة حطب تساوى ثلاثين فضة مصرية ــ كرسى حديد عدد ١ ــ نعل عدد ١ ــ جره عدد ٢ ــ قفة بها قراده فخار ــ كقسابه علبة فضه عدد ١ ــ كانور حور عدد ١ ــ كتابه عدد ٢ ــ صندوق عدد ٢ ــ شراميط ــ طبق قش عدد ٢

وقد تسلم جميع ما ذكر وشرح باعلاه القسيس عبد المسيح الحبشى النصرانى بالحضرة بحضور المذكورين أعلاه وقد تسلم مفتاح الارض المعلم حبيب القبطى

ولم يبق فى الارض شيئاً لطائفة الجيش من حطام الدنيا قل أو جل حرر فى التاريخ المذكور أعلاه ،

حرر بمعرفة المعتمد بامضته الفقير اليه عز شأنه تعالى محمد على الخالدى المولىخلافة

بختمه بالقدس الشريف

شهود الحال

الفقير عمر الحسينى نقيب القدس الشريف الفقير محمد طاهر الحسينى المفتى بالقدس الشريف

بختمه الشريف الفقير محمد طاهر

ثانيا الوثائق الاثيوبية

الوثيقة رقم (١)

العهده العمريه

بسم الله الرحمن الرحيم

صورة مرسوم حضرة عمر بن الخطاب رضى الله عنه

الحمد لله الذى أعزنا بالاسلام وأكرمنا بالايمان ورحمنا بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم وهدانا من الضلالة وجمعنا به بعد الشتات وألف قلوبنا ونصرنا على الاعداء ومكن لنا من البلاد فجعلنا اخوانا متحابين واحمد الله على هذه النعمه .

هذا كتاب عمر بن الخطاب لعهد وميثاق أعطى الى البطرك المسجل المكرم وهو صوفرونيوس بطرك الملة الملكية فى طور الزيتون بمقام القدس الشريف فى الاشتمال على الرعايا والقسوس والرهبان والراهبات حيث كانوا واين وجدوا وأن يكون عليهم الامان وان الذمى اذا حفظ احكام الذمه وجب له الامان والصون منا نحن المؤمنين والى من يتولى بعدنا

وليقطع عنهم أسباب حوائجهم كحسب ماقد جرى منهم من الطاعه والخضوع وليكن الامان عليهم وعلى كنائسهم ودياراتهم التى بيدهم داخلا وخارجا القيامة وبيت لحم مولد عيسى عليه السلام كنيسة الكبراء والمغاره ذى الثلاثة أبواب قبلى وشمالى وغربى وبقية أجناس النصارى الموجودين هناك وهم : الكرج والحبش والذين يأتون للزيارة من الافرنج والقبط والسريان والارمن والنساطره واليعاقبة والموارنه التابعين للبطرك المذكور فيكون متقدما عليهم لانهم أعطوا من حضرة النبى الكريم والحبيب المرسل من الله وشرفوا بختم يده الكريمه وامر بالنظر اليهم والامان عليهم كذلك نحن المؤمنين اليهم اكراما لمن أحسن اليهم ويكونوا معافا من الجزية والغفر والمواجب ومسلمين من كافة البلايا فى البر والبحور وفى دخولهم للقيامة وبقية زياراتهم لايؤخذ منهم شىء واما الذين يقبلون الى الزيارة الى القيامة يؤدى النصرانى الى البطرك درهم وثلث من الفضة . وكل مؤمن ومؤمنه يحفظ ماأمرنا به سلطانا ام حاكم أم والى يجرى حكمه فى الارض غنى أم فقير من المسلمين المؤمنين والمؤمنات .

وقد أعطى لهم مرسومنا هذ بحضور جم الصحابة الكرام عبدالله وعثمان بن عفان وسعد بن زيد وعبدالرحمن بن عوف وبقية الاخوه الصحابة الكرام . فليعتمد على شرحنا فى كتابنا هذا ويعمل به وابقاءه فى أيديهم . وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وأصحابه والحمد لله رب العالمين حسبنا الله ونعم الوكيل .

فى العشرين من شهر ربيع الاول خامس وعشر للهجرة النبوية وكلمن قرى مرسومنا هذا من المؤمنين ومخالفه من الان الى يوم الدين فليكن لعهد الله ناكثا ولرسوله الحبيب باغضاء .

الوثيقة رقم (٢)

فرمان السلطان سليمان

(صفحــة ٦)

بسم الله الحى القدوس. ابتدأ ترميم الكنيسة الحبشية فى القدس الشريف بسعى الاب الحبشى سنة ١٥٠٠ الكائن مصروفها من امبراطور الحبشه ومن بعض المسيحيين الاحباش، وفى سندات وفرمانات شاهانيه فى أيدى الاحباش تثبت اماكن أوقافهم وأديرتهم ومواطن زياراتهم وكنائسهم داخل كنيسة القيامه وخارجها مالطائفة الاحباش وخاص بهم وكل عباداتهم ومعروف لهم فى القدس الشريف وذلك محل:

تعليق سبعة قناديل على المغتسل ومحل تعليق سبع قناديل بداخل بيت النار: الاول قبلى والثانى شمالى والاروقه الثلاثة التى هى خاصة بالحبش الواقعه قبلى الكنيسه المعروفه بكنيسة الحبش: ومابها من قناديل القزاز والرواقين الشماليين: والاوده الخشب المجوز والهيكل الواقع بين القيامة والشرق الكنيسة المذكورة وباب من تحت العدة الكائن فوق عامود زياراتهم. ومابه من القناديل القزاز الذى واجهته باب من الخشب المجوز المخرم: كل ذلك لهم وليس لاى مله من ملل النصارى بالقدس الشريف. دخل فيها تعريفا شرعيا. وكنيسة الحبش السفليه المجاورة لكنيسة القيامة

من جهة القبلى الذى يفره بابها قبلة ودير السلطان الذى يطرق من ساحة كنيسة القيامة مع مايشتمل عليه من البيوت والمساكن: وماهو داخل الصندوق المقفول من ستائر الكهنه وماهو بداخل الكنيسه العلوية الذى بالدير المذكور: وذلك عدة كتب للحبش: وكنيسة القديسه هيلانه بجوار دير السلطان...

السلطان سليم

صدر هذا الفرمان بحسب تحديدى هذا المقدس ليعمل به وكل من يخالفه يقع تحت سيف الله الفاصل بمعونة الله ورسوله الحبيب: جئت الى بيت المقدس مدينة الهى وامتلكتها فى صفر سنة ٩٢٣هـ سنة ١٥١٧م وطلب مولانا الحاكم الشرعى المشار اليه ذيله خلد الله العلم عليه: قيد الامر الشريف السلطانى والخط المنيف الخاقانى بالسجل المحفوظ بمحكمة القدس الشريف والعمل بموجبه: وبعد ذلك طلب وكيل رهبان الاحباش المرسوم. تحريرا بما وقع ليكون بيده سندا عند الاحتياج فحرر وسطر كما هو الواقع:

فى سبتمبر سنة ١٥٥٠م.: تواقيع وأسماء الشهود:

السلطان سليمان

(صورتها مأخوذه من فوتوغراف)

١ــ عن طائفة الاحباش الارثوذكس ــ الاب عبد المسيح الحبشى.

٢ــ عن طائفة الروم الارثوذكس ــ البطريك: جرمانوس الرومى.

٣ــ عن طائفة الارمن: البطريك: سركيس الارمنى.

٤ــ الشيخ مصطفى زكريا: الحاكم الشرعى.

٥ــ الشيخ نور الدين: وحسين باشا الحاكم المسيطر فى فلسطين.

٦ـ القاضي الفاضل فى القدس احمد جلبى بن البهنى : والشيخ محمد بن الشيخ عبد القادر الشهير بن الشيخ محيى النخال الشافعى شيخ الاسلام والمفتى سابقا بالديار المقدسة .

٧ـ ظريف مصطفى باشا :

مصدق باللغة التركيه ، أصلنه مطابق أو لمغلة تصديق أو لنور.

نائب قدس شريف ،

(الخاتم) (التاريخ) (سبعة تواقيع أخرى)

الوثيقة رقم (٣)

المحكمة الشرعية فى القدس. سجل ١٥١ صحيفة ٧

(صفحة ١١)

لدى مولانا وسيدنا العالم الكبير الشهير محرر دقايق التفسير مقرر قواعده أحسن تقرير اقضى قضاة الاسلام اولى ولاة الانام معدن العلم والكلام وارث علوم الانبياء الكرام صدر الموالى العظام سند العلماء الاعلام حلال مشكلات الدنيا كشاف المعضلات اليقينيه علم العلماء المنشور أفضل علماء الربع المعمور شيخ مشايخ الاسلام مميز الحلال عن الحرام العالم الفاصل بين الحق والباطل والحاكم الشرعى المولى المولى عبد الرحيم الموقع خطه الكريم بأعلى نظيره دامت فضايله ومعاليه حضر الراهب المدعو بايسوس بطريق طائفة نصارى الروم القاطنين بمدينة القدس الشريف وأبرز من يده أمرا شريفا سلطانيا متوجا بالخط السلطانى خلد الله خلافته مبدية خطابا لاقتضى قضاة المسلمين أولى ولاة الموحدين معدل الفضل واليقين حجة الحق على الخلق اجمعين القاضى بالقدس الشريف من مضمونه الشريف ومكنونه المنيف ان كفرة طايفة الروم القاطنين بالقدس الشريف أعرضوا حالتهم على العتبه العاليه بأنهم يضعون ماعليهم من المقطوع لوقف المرحوم المغفور له السلطان احمد خان وليس منهم قصور وان بيدهم من عهد الفتح

الخاقانى والى هذا الان أوامر شريفه سلطانية وحجه شرعية وكتب عهد من الصحابه الكرام بعدم المداخله لهم من طرف آخر وأن المحافظين بالشام والدفتردار بها فى كل مده يرسلون مباشرين من طرفهم على دفعات متعددة و يأتون الى ديرهم و يأخذون منهم أموالا وأخذ ذلك منهم مخالف للشرع الشريف والقانون المنيف ومغاير لعهدهم الصادر لهم عن الصحابة الكرام وأن المحافظين بالشام والدفتردار المزبورين يطلبون منهم فى كل مدة ثلاثين أو أربعين يوما امدادا بطريق الفضول وانهم يجمعون القطع الزيوف التى كل ستين قطعة منها بقرش أسديه و يعطونهم القطع المزبورة كل ثلاثين قطعة من القطع الزيوف بقرش أسديه و يعطونهم أثوابا من الاقمشة الشاميه كل ثوب يساوى خمسة قروش و يرمون عليهم كل ثوب بثلاثين قرشا واذا كانت قيمة الحنطة بالسوق السلطانى كل مد عشرة قطع مصرية يرمون المدعى عليهم كل مدمن الحنطة بقرشين و يرمون ذلك عليهم بطريق الجبر والقهر وانهم كانوا اذا ذهبوا الى ماء الشريعه التى هى عندهم بلا تشبيه معبرة بزمزم فى كل سنة وقت عادة ذهابهم اليها يضعون من قديم الزمان ماعليهم من الرسم المعين للغفر لمحافظ القدس الشريف عن كل نفر ثلاثة قروش أسديه من غير زيادة على ذلك على العاده القديمه . ولم يسبق لهم وضع شىء زائد عن ذلك وأنه يطلب منهم الان زيادة على الرسم المعتاد عن كل نفر أربعة قروش زيادة وثلاث قروش وانهم ليسوا بخالين من أمثال ذلك من المظالم والتعدى وان مواضعهم بكنيسة القيامه الكاينه بالقدس الشريف والديارات التى لهم ومايتبعهم من أوقاف الكرج والحبش ومن زمن سيدنا عمر رضى الله عنه والسلاطين الماضية وماتقدمهم بموجب مابيدهم من الاوامر الشريفه السلطانية والحجه المرعية وكتب العهد كل من كان بطريقا على طايفة الروم يضبطها و يتصرف فى الاوقاف المزبورة من غير أن يداخله فى ذلك ملة من ملل النصارى وأن المحافظين

بدمشق الشام والدفتردارية بها يرسلن اليهم جماعته و يدخلونه فى هذا الخصوص وانهم وقت ظهور الناس فى كنيستهم القيامه وأشعال الشمع منها يوم عيدهم المعتد يدورون بالكنيسه بالشمع قبل طايفة الارمن والافرنج وقبل جميع ملل النصارى على عادتهم الباطله وان بيد طايفة الروم والمغاره التى بكنيسة قرية بيت لحم المعروفة بمغارة مولد سيدنا عيسى عليه السلام ومفاتيح بابها القبلى و بابها الشمالى ومافى المغاره من الشماعدين والقناديل وساير المتعلقة بهم بالكنيسة المزبوره والقطعتين من الحاكورة والمقبرة وأن لايداخل طايفة الروم فى ذلك ملة من الملل وطلبوا من الصدقات السلطانية والعواطف الخاقانيه بروز الامر الشريف السلطانى بأن لايداخلهم فى ذلك أحد فبرز الامر الشريف السلطانى لطايفة الروم والمزبورين بأن يتقيد بهذا الخصوص وحى كان فى أيدى طائفة الروم والمزبورين بأن تقيد بهذا الخصوص وحى كان فى أيدى طائفة الروم المزبورين الاوامر الشريفه السلطانية وكتب العهد من الصحابه الكرام بمعافاتهم وهم من حين الفتح الخاقانى والى هذا الان لم يداخلهم احد ولم يقيض لهم حال يوجب المداخله لهم فالمحافظين بالشام والدفتردار بها وغيرهم لايرسلون مباشرين من طرفهم لاخذ أموال طايفة الروم وجلبها بغير طريق شرعى ويمنعوا من ذلك غير سبب ولايطلبون منهم فى كل ثلاثين يوما او اربعين يوما امدادا ولايرمون عليهم القطع الزيوف كل ثلاثين قطعة بقرش أسدى ولايرمون عليهم الاقمشة الشاميه التى قيمة كل ثوب منها خمسة قروش بثلاثين قرشا بطريق الجبر والقهر ولايرمون عليهم الحنطة التى قيمة كل منهم منها عشرة قطع مصرية كل مد بقرشين ولايؤخذ منهم شىء بطريق الظلم والتعدى ويمنع من يتعرض اليهم بسبب ماذكر أعلاه ان كان الامر واقعا كما ذكر وأن كنيسة القيامة المذكورة اعلاه وسائر الكنائس والديارات التى لهم ومايمنعهم من وقف الحبش والكرج تكون فى ضبط البطريق على طائفة الروم وتصرفه

وكل من كان بطريقا على طايفه الروم بموجب كتاب العهد الصادر لهم من سيدنا عمر رضى الله عنه والإوامر الشريفه السلطانية التى بيدهم الصادره من السلاطين الماضية وان البطريق على طايفة الروم يتصرف فى جميع الاوقاف التى هى للكرج والحبش بنفسه وممن يعينه من طرفه وان لايداخله فى ذلك مله من الملل واذا وقع لهم امر بخصوص عبادتهم الباطلة فلا يداخله فيه احد من المحافظين بدمشق الشام والدفتردار يه وغيرهم بشيء مخالف لعادتهم وانهم اذا أظهروا النار بالكنيسة على عادتهم السابقة الباطله واشعلوا الشمع وجعلوا الدور فلا يتقدم طائفة الروم فى الدور أحد من طايفة الارمن والافرنج بقية الطوائف الروم يدورون قبل جميع الطوائف بالكنيسه المزبوره يوم عيدهم وقت طلوع النار على عادتهم لايداخلهم فى المغاره التى ببيت لحم المعروفه بمولد سيدنا عيسى عليه السلام ومفاتيح بابها القبلى والشمالى ومافيها من الشماعدين والقناديل والقطعتين الحاكورتين وما كان متعلقا بالكنيسه المزبورة من الاشياء أحد من مير اللواء وسوابيشه وعماله والزعماء وأرباب التجار والمتفرقه والجاويسية والاسباعيه والينكرجيه وسائر خدمة الابواب العليه السلطانية وأهل الفرق وغيرهم ولايتعرض اليهم بهذا الخصوص وأن لايحوجوا طايفة الروم الى الشكوى الينا مرة ثانية ولالارسال امر آخر بهذا الخصوص أعلم ذلك وبعد النظر يبقى هذا الامر الشريف بيد طايفة الروم تاريخ الامر الشريف السلطانى اليوم العاشر من شهر ذى القعدة الحرام لسنة أربع وستين وألف . وطلب من مولانا الحاكم الشرعى المشار اليه خلد النعم عليه قيد الامر الشريف والخط المنيف الخاقانى بالسجل المحفوظ محكمة القدس الشريف والعمل بموجبه وأن يحضر طايفة الارمن ويأمرهم برفع أيديهم عن طايفة الحبش واوقافهم عملا بالامر الشريف السلطانى والخط المنيف الخاقانى فأمر مولانا الحاكم الشرعى المشار اليه يفيد الامر الشريف والخط المنيف بالسجل المحفوظ فقيد الامر

الشريف والخط المنيف بالامر الشرعى بالسجل المحفوظ بمحكمة القدس الشريف فى يوم تاريخه أدناه احضر مولانا الحاكم الشرعى المشار اليه كل واحد من دونيك وكيل مطران طايفة الارمن و ياقوب ولد حذر ترجمان طايفة الارمن المزبورين مجلس الشرع الشريف وقرأ عليهم الامر الشريف السلطانى المتوج بالخط المنيف الخاقانى وعرفهم مضمون الامر الشريف وان من مضمون الامر الشريف أن طايفة الحبش وأن لايتعرض اليه ولايداخل فيهم ملة من الملل تعريفا شرعيا وأمرهم بتسليم اماكن الحبش بداخل كنيسة القيامه والقناديل التى هى للحبش المعلق واحد منها فوق المغتسل وسبعة بداخل بيت النار والبيت الذى داخله فيه القبر وواحد خارج من بيت النار من الجهه القبلية وواحد خارج بيت النار من جهة الشمال وجميع اماكنهم التى هى خاصة بالحبش من الاروقة والهياكل ومواضع الزيارة والارضية الخشب الكائن جميع ذلك بالكنيسة المزبورة وأن يسلموا اليهم ماهو خارج عن الكنيسه الخاص بالحبش من دير الحبش وامتعتهم وصلبانهم وستاراتهم وأوقافهم أمرا شرعيا وقابل الارمن المزبورين الامر الشريف بالقبول والطاعه ودفعوا لطائفة الروم ماامروا بدفعه لهم من مواضع القناديل المذكورة بالكنيسة المزبورة ووضع الروم مكانها القناديل الفضة من عندهم فى مواضع تعاليق قناديل الحبش المذكورة والاورقة والهياكل ومواضع الزيارة بموجب الدفتر المؤرخ فى يوم تاريخه بمعرفة المعنيين من قبل الشرع الشريف عملا بالامر الشريف السلطانى ولم يوجد لطائفة الحبش بداخل كنيسة القيامه شىء القناديل الفضية والصلبان والاوانى الفضية خارجا عما ذكر بالدفتر. ومنع مولانا الحاكم الشرعى المشار اليه طايفة الارمن من معارضة الروم فى تبعهم الحبش المزبورين وأوقافهم وتعليقاتهم واماكنهم ومحل زياراتهم بالكنيسة وخارج عنها عملا بالامر الشريف السلطانى منعا شرعيا تحريرا فى عشر ذى الحجه سنة خمس وستين وألف.

طبق الإصل   طوابع بمايه وخمسين فلسا أردنيا

٤ ربيع الاول سنة ١٣٧١ و ٣/ ١٢/ ١٩٥١

رئيس المكتبه   قاضى القدس الشرعى

(توقيع) وصفى اللبدي   (توقيع حلمى المحتسب

(ختم) المحكمة الشرعية فى القدس

صورة طبق الاصل أخرجت من السجل المخصوص وقوبلت عليه.

سجل ١٥١ صفحة ٧ فى ٣ كانون الأول سنة ١٩٥١م.

الكاتب

(توقيع) مطلق المحتسب

استوفى الرسم دينارا واحدا طبقا للايصال عدد ٣١٢١/ ٤٩٠٤٦٨٣.

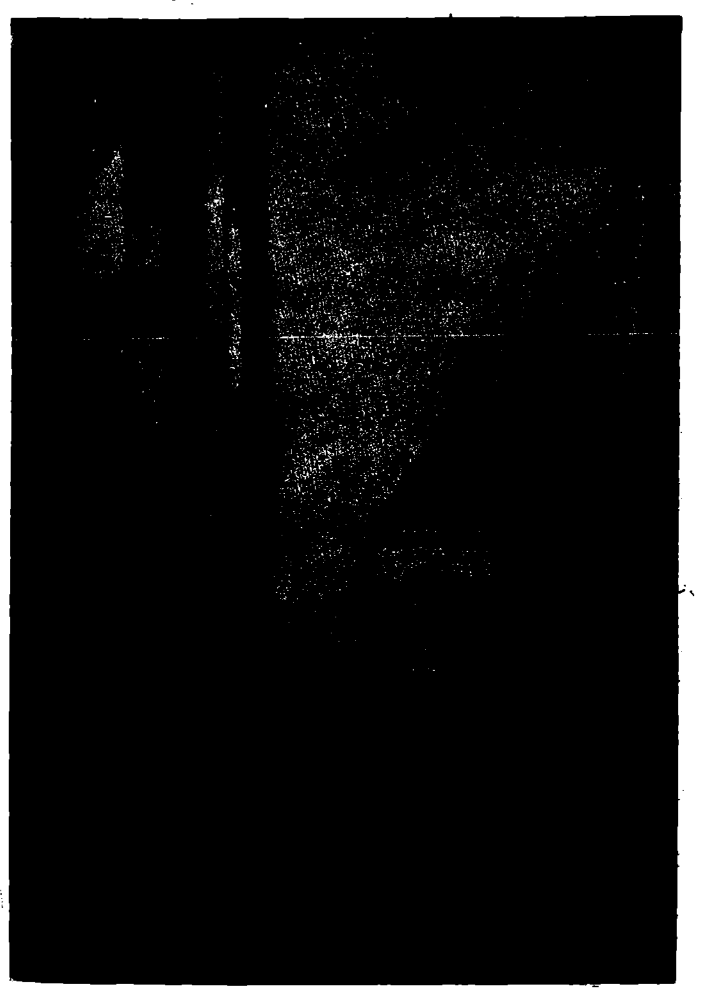
ومن مداخلهم فيما هو فى ايديهم من اماكنهم بداخل كنيسة القيامة وخارجها من

رئيس الكتبه

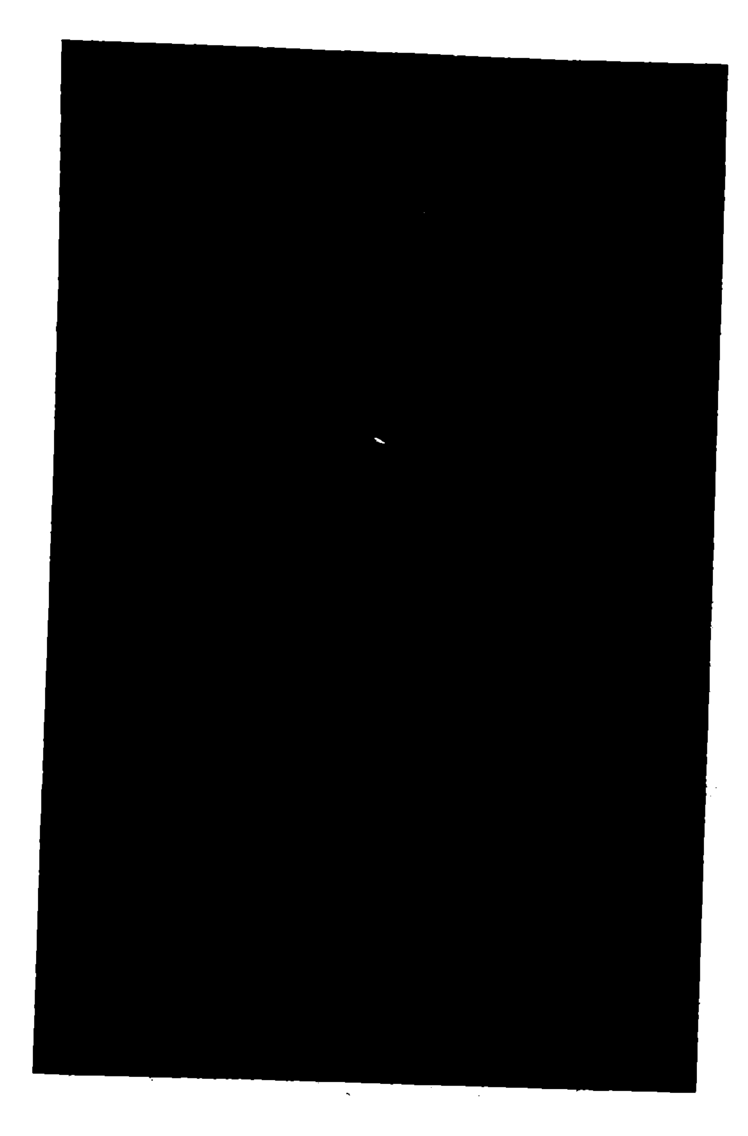
(توقيع) وصفى اللبدى

(ختم) المحكمة الشوعيه فى القدس

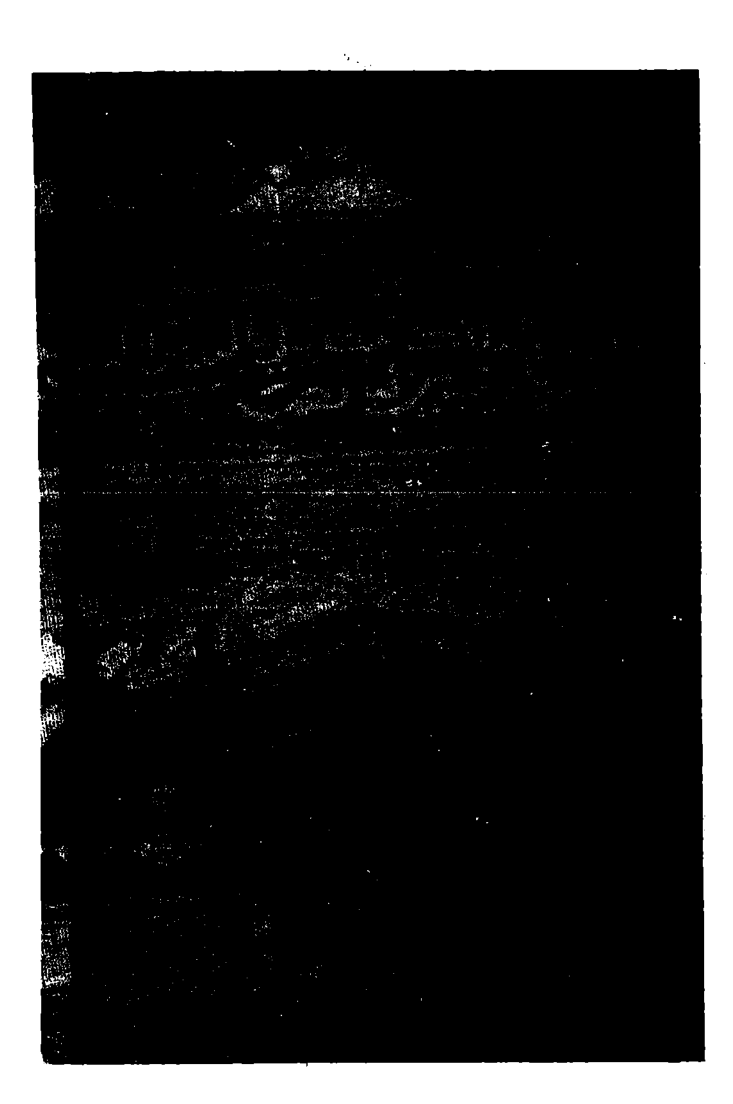
صور لبعض الكنايس داخل الدير



كنيسة الملاك ميخائيل بدير السلطان



باب هيكل كنيسة الملاك ميخائيل بدير السلطان



صورة مقربة لتوضيح باب هيكل كنيسة الملاك ميخائيل بدير السلطان وبأعلاه تاريخ صنع حجابها مدونا بالعلامات التى كان الأقباط يستعملونها قديما بدلا من الأرقام والتى لا يعرفها سواهم .

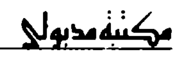
هذا الكتاب

تعتبر مشكلة دير السلطان بالقدس من المشاكل القديمة، تعود إلى أوائل القرن الماضي وعلى وجه التحديد عام ١٨٢٠. ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن والمشكلة تمر بمتغيرات سياسية ودولية تجعلها تظهر فى الأفق السياسى أو تمر بمرحلة خمود تنتظر من يثيرها مرة أخرى فيعود لها عنفوانها القوى لدرجة أنها تبدو لأول وهلة أنها مشكلة لا حل لها.

ومع أن دير السلطان هذا هو ملك لأقباط مصر تؤيده الوثائق التاريخية وكتب الرحالة الذين زاروا هذه المنطقة (القدس) عبر العصور المختلفة وأكدوا وأثبتوا أن هذا الدير هو من أملاك الأقباط، فإن الاثيوبيين طالبوا به وادعوا ملكيتهم له، تحدوهم فى ذلك أطماعهم وأطماع حكامهم الذين اعتقدوا أن الإستيلاء على هذا الدير يدعم حكمهم ويقوى مراكزهم خصوصاً وأن هذه الفترة ١٨٢٠ وحتى الآن وأثيوبيا تمر بمرحلة اضطرابات سياسية ودينية وثقافية واجتماعية.

ومما ساعد على استمرار وجود هذه المشكلة أطماع الدول الأجنبية الكبرى كروسيا وبريطانيا وفرنسا، بل أن أقباط مصر وبدون أن يشعروا ساعدوا أيضاً على وجود هذه المشكلة واستمرارها.

[الناشر]



٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١
MADBOULI BOOKSHOP 6 Talat Harb SQ. Tel: 756421